تصميم الغلاف الأساسي

كرمة طعمة

INSTITUTE FOR PALESTINE STUDIES
Anis Nsouli Street, Verdun
P.O. Box: 11–7164
Postal Code: 1107 2230
Beirut – Lebanon
Tel.: 00961–1–804959. Fax: 00961–1–814193
Tel. & Fax: 00961–1–868387
E–mail: ipsbeirut@palestine–studies.org
http://www.palestine–studies.org

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

مؤسسة عربية مستقلة تأسست عام ١٩٦٣ غايتها البحث العلمي حول مختلف جوانب القضية الفلسطينية والصراع العربي - الصهيوني. وليس للمؤسسة أي ارتباط حكومي أو تنظيمي، وهي هيئة لا تتوخى الربح التجاري.

وتعبِّر دراسات المؤسسة عن آراء مؤلفيها، وهي لا تعكس بالضرورة رأي المؤسسة أو وجهة نظرها.

شارع أنيس النصولي - متفرع من شارع فردان
ص. ب.: ٧١٦٤ - ١١
الرمز البريدي: ١١٠٧٢٢٣٠
بيروت - لبنان
هاتف: ٨٠٤٩٥٩-١-٠٠٩٦١
فاكس: ٨١٤١٩٣ -١-٠٠٩٦١
هاتف/فاكس: ٨٦٨٣٨٧ -١-٠٠٩٦١
E-mail: ipsbrt@palestine-studies.org

١٩ شارع إميل حبيبي، ط٤
الماصيون، رام الله
فلسطين
ص. ب. ٤٨٧، رام الله
ص. ب. ٢١٦٤٩، القدس ٩١٤٥٧
هاتف: ٠٠٩٧٠٢٢٩٨٩١٠٨
فاكس: ٠٠٩٧٠٢٢٩٥٠٧٦٧
E-mail: ipsquds@palestine-studies.org

http://www.palestine-studies.org

صدر من هذه السلسلة:

١ – «إضاءة على مأزق النخبة السياسية الفلسطينية».
تأليف: جميل هلال

٢ – «المقاومة الشعبية الفلسطينية تحت الاحتلال: قراءة نقدية وتحليلية».
تأليف: ليندا طبر وعلاء العزة

٣ – «السيطرة على الغذاء، السيطرة على الشعب: الكفاح من أجل الأمن الغذائي في غزة».
تأليف: رامي زريق وآن غوف

٤ – «القضية الفلسطينية وحل الدولة/الدولتين».
تأليف: رائف زريق

٥ – «التقارب بين حماس وإيران بين الضرورة والخيار».
تأليف: رائد اشْنيوِر

٦ – «المساعدات الدولية في الضفة الغربية وقطاع غزة».
تأليف: هديل رزق – القزاز

٧ – «السياسة الإسرائيلية تجاه الأغوار وآفاقها».
تأليف: أحمد حنيطي

٨ – «الفكر الصهيوني في متاهات التجديد والتحديث: جدلية التناقضات الداخلية وانعكاساتها العملية».
تأليف: أمل جمال

النكبة الفلسطينية في الحيز العام الإسرائيلي

جذور الإنكار وذرائع المسؤولية

Al-Nakbah al-filasṭīnīyah fī al-ḥayyiz al-‘ām al-isrā’īlī: Judhūr al- inkār wa dharā’i‘ al-mas’ūliyah
Amal Jamāl wa Samāḥ Bṣūl

The Palestinian Nakba in the Israeli Public Sphere: Formations of Denial and Responsibility
Amal Jamal and Samah Bsoul

© حقوق الطباعة والنشر محفوظة
ISBN 978–614–448–022–9

الطبعة الأولى - بيروت
شباط/فبراير 2017

القضية الفلسطينية
آفاق المستقبل

٩

النكبة الفلسطينية في الحيز العام الإسرائيلي
جذور الإنكار وذرائع المسؤولية

أمل جمال وسماح بصول

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
Institute for Palestine Studies

المحتويات

شكر **١**

مدخل **٣**

الفصل الأول: الأطر النظرية والتحليلية والمنهجية **١٧**

الفصل الثاني: تاريخ قديم - جديد وأدبيات «المطالبة باسترداد الذاكرة» **٣٣**

الفصل الثالث: سياسة الذاكرة وتقنيات ضبطها **٤٧**

١) تجاهل رسمي وإقصاء غير رسمي ٥٦

٢) إنكار رسمي ومباشر ٥٩

الفصل الرابع: النتائج **٦٥**

التحليل الكيفي: معتقدات النكبة في الحيز العام الإسرائيلي ٧٧

المعتقد الأول: إنكار النكبة والتعامل معها كابتداع دعائي وتزوير للتاريخ ٧٩

المعتقد الثاني: إنكار المسؤولية عن النكبة لا عن مسألة وقوعها ٨٦

المعتقد الثالث: النكبة حدث مأسوي ما زال مستمراً إلى اليوم ٩٤

المعتقد الرابع: النكبة تهديد متواصل بنزع الشرعية عن إسرائيل ١٠٠

المعتقد الخامس: النكبة ذاكرة جماعية يجب احترامها ١٠٥

الفصل الخامس: جذور الإنكار الإسرائيلي للنكبة **١٠٩**

١) مصادر أيديولوجية - سياسية ١٠٩

٢) مصادر أخلاقية ١١١

٣) مصادر نفسانية ١١٣

٤) مصادر استراتيجية ١١٧

٥) مصادر قانونية.....١١٨
٦) مصادر دبلوماسية - دعائية.....١٢٠
الفصل السادس: نقاش ١٢٥
تلخيص واستنتاجات.....١٣٧
المراجع ١٤٩

شكر

نقدم الشكر إلى عدة أشخاص ساعدوا في إتمام هذا البحث. شكرنا الأول إلى كل مَنْ ساعد في جمع بعض المواد من الصحافة الإسرائيلية وهم: رامي حيدر وسُمى أبو تايه وروان عباس.

كذلك شكر خاص إلى منار محمود على مساعدتها في تحضير بعض مواد الخلفية التاريخية الواردة في البحث. ونوجه شكرنا، أيضاً، إلى شاني فيختر التي ساعدت في التحليل الكمي للمعطيات وفي تحضير التقرير الإحصائي عن العلاقة بين المعتقدات الشائعة تجاه النكبة وبين نوع الصحيفة وموقع نشر التقارير وفق الزوايا المتعددة. والشكر موصول إلى وداد حلو التي ساعدت في تصميم الملف وفي إدخال بعض التصويبات عليه، وإلى زين فاهوم على مساعدتها في تحضير قسم من رسوم الإكسل البيانية الظاهرة في البحث. كما نشكر إعلام، المركز العربي للحريات الإعلامية والتنمية والبحوث لفسحه المجال لنشر هذه الدراسة باللغة العربية.

«تحليل التفكير هو استعاري دائماً بما يخص الخطاب الذي يستخدمه»

(فوكو ٢٠٠٥، ص ٢٩)

مدخل

يركز هذا البحث على مناهج هيكلة العقائد والمدارك الخاصة بالنكبة الفلسطينية في الوعي الجماعي الإسرائيلي كما تتكشف في الخطاب الإعلامي في إسرائيل. ويهدف إلى الوقوف على مدى الاعتراف الإسرائيلي بالنكبة الفلسطينية أو التنكر لها، ومدى قبول المسؤولية عن وقوعها. وتحمل أنماط الاعتراف بالنكبة، والتنكر لمجرد حدوثها أو المسؤولية عنها، ما قد يمكّننا من الإطلال على الشكل الذي يُنظر فيه إليها داخل الحيز العام الإسرائيلي، وعلى مدى كون النكبة وذاكرتها عنصرين مهمين في بلورة الأنماط السلوكية لدى الجمهور الإسرائيلي في السنوات الأخيرة. وتنسحب هذه السلوكيات وصولاً إلى تشريع قانون يقيّد إحياء ذكرى النكبة في الفعاليات والبرامج الجماهيرية العامة، الأمر الذي يشكل انتهاكاً أساسياً لمبادئ حرية الفكر والتعبير.

تفيد الفرضية الأساسية التي يقوم عليها البحث بأن الخطاب الإعلامي، وخصوصاً مقالات الرأي في الصحف المركزية، لا ينحصر دوره في التعبير عن مواقف رائجة ومتنوعة في الوعي الجماعي الإسرائيلي تجاه النكبة فحسب، بل يتعدى ذلك نحو بلورة هذه المواقف وتحديد حدود الخطاب المُستحسَن تجاهها. ويسعى تحليل الخطاب الإعلامي بشأن النكبة الفلسطينية للكشف

عن هذه المواقف، والسماح بفهم معمق للفوارق الدقيقة الكامنة في المواقف المتعددة التي تتجلى فيه، والوقوف عند مميزات هذا الخطاب الذي يُعرّف حدود مشروعية الانشغال بالنكبة. وترتبط مسألة مشروعية الانشغال بالنكبة كحدث تاريخي وكذاكرة جماعية، بصورة جدلية، بكيفية التعامل مع شكل التبريرات الذاتية أو انعدامه في الحيز العام الإسرائيلي (Nets–Zehngut 2011). وبكلمات أُخرى، لا ينحصر الأمر في أن المعتقدات المتعلقة بالنكبة والشائعة في الخطاب الإعلامي تعكس تعامل الحيز العام الإسرائيلي مع الفلسطينيين ونكبتهم فحسب، بل تعكس أيضاً اللاوعي السياسي في المجتمع الإسرائيلي من خلال العلاقة القائمة بين مدى استعداده للاعتراف بالغبن اللاحق بالفلسطينيين وتحمل مسؤوليته – أو التنكر له– وبين ثقته الذاتية بكونه على صواب. أو، بتعبير آخر، إن البحث في مواقف المجتمع الإسرائيلي من النكبة، واستكشاف التسويغات التي تدعم هذه المواقف وتشرعنها وتمنطقها، يكشفان كنه عملية بناء الرواية الإسرائيلية فيما يتعلق بتاريخ الدولة وشرعية وجودها وكيفية الانشغال المستمر بتوفير الدعائم التاريخية والمنطقية والأخلاقية للحفاظ على اتساق المواقف الإسرائيلية، وخصوصاً فيما يتعلق بتماسك ادعاء شرعية المشروع الصهيوني وأخلاقيته، بما في ذلك إنكار التطهير العرقي في فلسطين خلال سنة ١٩٤٨، الذي كان السبب في نشوء قضية اللاجئين الفلسطينيين؛ الأمر الذي يطرح التساؤل المباشر الأكبر بشأن صدقية الرواية التاريخية والأخلاقية الإسرائيلية. وبالتالي يسمح تفكيك الخطاب الإسرائيلي المتعلق بالنكبة بتقصي مكوناته، لا في الماضي فحسب بل في الحاضر أيضاً – إذ إن البناء الخطابي ما زال قائماً والدعائية الجماهيرية تتعاظم – وذلك من أجل مواجهة الأبحاث التاريخية التي تكشف عورة ادعاءات إسرائيلية مركزية بشأن النكبة وتبعاتها حتى اليوم.

وتنبع أهمية بحث من هذا النوع أيضاً من محاولة المساهمة في ردم الهوة بين عدد الأبحاث التي تشتغل بالنكبة الفلسطينية ومضامينها من الناحية

التاريخية، وبين عدد الأبحاث التي تتطرق إلى استيعاب النكبة والتعامل معها في الحيز العام الإسرائيلي. صحيح أن ثمة خلافات عميقة بين الباحثين بشأن ملابسات أحداث النكبة وتطورها، إلاّ إن ثمة غياباً كاملاً لأبحاث تفحص الوعي العام الإسرائيلي وأشكال هيكلته فيما يتعلق بالنكبة كحدث تاريخي يُنظر إليه في المجتمع الفلسطيني من خلال مصطلحات صَدْمية (traumatic). زد على هذا أن المواقف السائدة في المجتمع الإسرائيلي تستوي مع الرواية الصهيونية المهيمنة التي تعفي زعامة الدولة من المسؤولية وتلقي بها على كاهل ضحايا النكبة أنفسهم، على الرغم من أن ثمة أبحاثاً كثيرة تتعامل مع أحداث النكبة من خلال مصطلحات ذات صلة بالشرخ العميق الذي نشأ في المجتمع الفلسطيني في أعقاب السياسة الموجهة التي اعتمدت تهجير السكان من مناطق كانت مخصصة للدولة اليهودية في خطة التقسيم (Ben Ze'ev 2011; Beinin 2005; Pappe 2004). ولا يزال الربط المباشر بين رفض مخطط التقسيم وبين تبرير ما حدث للشعب الفلسطيني برمته في سنتي ١٩٤٨ و١٩٤٩ موقفاً إسرائيلياً رائجاً يبرره تجاهل المأساة الفلسطينية وغياب الاستعداد لتقبل ولو جزء صغير من المسؤولية عن حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، حتى أولئك الذين بقوا داخل حدود دولة إسرائيل وحصلوا فيما بعد على المواطنة الإسرائيلية، مثل مهجري الغابسية وإقرث وبرعم. (موريس ٢٠١٠)

إن الهوة القائمة بين المعطيات البحثية فيما يخص الخطوات الحربية في سنة ١٩٤٨ وتفصيلاتها، وبين المواقف السائدة وسط الجمهور الإسرائيلي، ولا سيما منها: الخوف من التعامل مع الطرد، والترويع، وتشجيع الهرب، ومنع عودة اللاجئين إلى أماكن سكنهم، وهدم القرى المهجرة، كلها أمور تستوجب التوضيح، وهذا ما ينوي فعله هذا البحث ولو بشكل جزئي. وبعبارة أُخرى، يعرض هذا البحث أنماط هيكلة المعتقدات الإسرائيلية الرائجة بشأن النكبة الفلسطينية، وهو يتوقف عند الدوافع القائمة من وراء هذه المعتقدات، ويحدد تأثيراتها

المحتملة في العلاقات بين الإسرائيليين والفلسطينيين، أي أنه يبحث في تكوينات الأفعال الكلامية الإسرائيلية التي تُسكت الخطابات البديلة، وبالتالي تمحو وجودها الأنطولوجي (ontological) من الوعي، وتُخضع المخاطب لإدراك لا ينحصر في كونه جزئياً فحسب، بل هو استعلائي أيضاً بسبب جزئيته غير الواعية لنفسها. وعلى الرغم من المنهج الذي يدمج بين الإمبريقي (empirical) والسيميائي (semiotical)، فإن الهدف الأساسي للتحليل الآتي يبقى تفكيك مبنى الخطاب الإسرائيلي وتكويناته تجاه النكبة الفلسطينية، وبالتالي محاولة فهم الطريقة التي تتم فيها عمليات إسكات الخطابات البديلة من الخطاب المهيمن، لا من خلال محوه بشكل كامل وإنما من خلال عمليات احتواء سجالية تستغل الخطابات المنافسة لتأكيد نفسها، وإخضاع الأخيرة لعمليات تبرير ذاتية غير نهائية.

تقوم عدة جهات، وبوسائل متنوعة، ببلورة الوعي العام الإسرائيلي تجاه النكبة الفلسطينية. ومن الصعب على أي مراقب التفكير في أي مجال من مجالات الحياة في إسرائيل – بنى المواصلات التحتية وعلم الآثار وعلم النبات والطعام والتربية الرسمية وغير الرسمية والعمارة والسياحة وغيرها – من دون أن يكون لهذا المجال علاقة بمحاولات تغييب التاريخ الفلسطيني، وبطمس تأثير النكبة في الواقع اليومي المُعاش لكل مواطن إسرائيلي عادي. لذا، فإن وعي الجمهور الإسرائيلي للنكبة هو في حده الأدنى وانتقائي جداً (سموحة ٢٠١٣)، إذ يشير سامي سموحة في معطياته المتعلقة بمؤشر علاقات اليهود والعرب سنة ٢٠١٢، إلى أن ٥٢,٥٪ من اليهود لا يصدقون حدوث نكبة للفلسطينيين، وهو يُرجع هذا الأمر إلى رغبة اليهود في التنصل من أي ذنب يتعلق بهذه النكبة. ويضيف سموحة: «إن تحمل المسؤولية عن وقوع النكبة سيعزز المطالبة بالاعتراف بحق عودة اللاجئين العرب إلى إسرائيل وترميم بلداتهم المهدمة، وسيؤدي هذا إلى تشويه طابع الدولة اليهودي» (سموحة ٢٠١٣، ص٦١). ونتيجة ذلك، ثمة حساسية خاصة في الحيز العام الإسرائيلي إزاء النكبة الفلسطينية، وإزاء مجرد طرح هذه المسألة

للنقاش الجماهيري. وتدل ردات الفعل المتطرفة تجاه طرح مسألة النكبة على مدى التوتر الذي تسببه هذه المسألة لدى الإسرائيليين (شابيرا ٢٠٠١؛ أورون ٢٠١٣؛ Masalha 2012). كذلك ثمة بَوْن شاسع جداً بين موقف كل من اليهود والعرب إزاء كل ما له علاقة بالحديث عن النكبة في المناسبات العامة، ذلك بأن ٨١,٥٪ من المواطنين العرب يوافقون على هذا الأمر، بينما يؤيد هذا الموقف ٢٧,٢٪ فقط من اليهود. ولا تستحسن أغلبية الجمهور اليهودي مجرد إحياء ذكرى النكبة من خلال نشاطات جماهيرية، ولذا فإنها تدعم «قانون النكبة» الذي سُنّ في آذار/مارس ٢٠١١. (سموحة ٢٠١٣)

ويتغذى الوعي العام الإسرائيلي تجاه النكبة بمعلومات لا تزوده بها أذرع الدولة الرسمية فحسب، مثل جهاز التربية والتعليم أو جهاز التنشئة الاجتماعية العسكري، بل أيضاً أجهزة الإعلام الإسرائيلية، إذ يقوم الإعلام الإسرائيلي بتكريس المواقف الرسمية الخاصة من المسائل الجوهرية المركزية، وعلى رأسها الموقف الإسرائيلي الذي يلقي بكامل المسؤولية عن المأساة التي وقعت سنة ١٩٤٨ على القيادة الفلسطينية، وهو بهذا يطهّر الأخلاق الإسرائيلية من أي مسؤولية عن تأثير الحرب في الشعب الفلسطيني. وبالتالي، يؤدي الإعلام الإسرائيلي المنضوي تحت الخطاب السائد دوراً مركزياً في تكريس الوعي العام الذي يستوي مع الموقف الرسمي، ويساعد في صيانة المعتقد الأخلاقي المهيمن الذي تقوم عليه الرواية الصهيونية.

وتنبع أهمية هذا البحث، أيضاً، من محاولة تبيان الفارق القائم بين نتائج الأبحاث التاريخية بشأن النكبة، وبين المواقف الرائجة في الحيز العام الإسرائيلي فيما يتعلق بأحداث النكبة ودلالاتها. وكما ذكرنا سابقاً، فإن عدد الأبحاث التاريخية عن النكبة في تصاعد مستمر منذ سنة ١٩٤٨ حتى اليوم، إذ خلصت الأبحاث الأساسية في هذا المجال إلى نتائج تقوّض الادعاءات الإسرائيلية الخاصة بالنكبة، وخصوصاً خرافة «الأقلية في مقابل الأكثرية» التي شاعت في إسرائيل

وقبلها في العالم لسنين طويلة، وخرافة «الهرب الجماعي في مقابل التهجير والطرد المتعمدَين»، وخرافة «طهارة السلاح» (أورون ٢٠١٣؛ موريس ٢٠١٠). ولا تتغلغل هذه الأبحاث الكثيرة فيما خص أحداث النكبة وملابساتها، بالضرورة، في الحيز العام الإسرائيلي، ولذا من المهم بمكان تفحص المعوقات التي تحول دون هذا الأمر، والمواقف الرائجة إزاء النكبة في الحيز العام الإسرائيلي، والوقوف عند دوافع هذه المواقف وتبعاتها.

وتنبع أهمية البحث بشأن مسألة النكبة في الوعي الجماعي الإسرائيلي، أيضاً، من مركزية العداء لخطاب النكبة في الوعي العام الإسرائيلي في العقود الأخيرة، والتي تتجلى في المعارضة الإسرائيلية الرسمية وغير الرسمية لذكرى النكبة وأهميتها في الحيز العام الفلسطيني في إسرائيل وخارجها، كما تنعكس في أقوال رؤساء الحكومات والوزراء ورجالات الأمن والأكاديميين والصحافيين والرأي العام، وخصوصاً في الدبلوماسية العامة الإسرائيلية وفي جولات الدعاية التي تجريها إسرائيل في البلد وخارجه (سموحة ٢٠١٣؛ Gilboa 2006). كذلك يمكننا تمييز المعتقدات عن النكبة في الحيز العام الإسرائيلي من خلال فهم أكثر عمقاً لعناصر هذه المعتقدات ومركّباتها ولمصادرها أيضاً، إذ يمكن أن يعود هذا الفهم بفائدة كبيرة تكون عوناً لفهم وإدراك فضاءات التسامح لدى الجمهور الإسرائيلي تجاه حلول سياسية ممكنة تُبرَم بين القيادة الفلسطينية والقيادة الإسرائيلية مستقبلاً.

إن التعمق في معتقدات النكبة في الحيز العام الإسرائيلي يمكّننا من التحقق من إمكان وجود اعتراف إسرائيلي بالغبن الذي لحق بالفلسطينيين في أعقاب «الاستقلال» الإسرائيلي، واستعداد إسرائيل للتعامل مع هذا الغبن من أجل حل الصراع مستقبلاً. فالاعتراف الإسرائيلي بالغبن وبالمسؤولية عنه، ولو جزئياً، يشكل مسألة مركزية في العلاقات بين الشعبين، وعليه فإن تحليل المواقف الإسرائيلية إزاء النكبة شرط لازم لفهم تعقيدات العلاقات بين الطرفين، وخصوصاً في ظل كون إسرائيل الطرف الأقوى، وكون سياستها تستند إلى معتقدات قيمية وأيديولوجية

عميقة سيمكّننا فحصها عن قرب من مواجهتها في أي محاولة لحل الصراع.

وبغية الكشف عن المواقف الرائجة في الحيز العام الإسرائيلي إزاء كل ما له علاقة بالنكبة الفلسطينية، اخترنا فحص الخطاب الإعلامي في خمس صحف مركزية هي: «يديعوت أحرونوت» و«معاريف» و«يسرائيل هَيوم» و«هآرتس» و«هَموديإع»، وأخذنا عينة هي عبارة عن أعداد من هذه الصحف قبل أسبوعين من يوم «الاستقلال» الإسرائيلي وبعد أسبوعين من ١٥ أيار/مايو – يوم النكبة – وذلك على مدى خمسة أعوام (٢٠٠٨–٢٠١٢). ولم نختر هذه العينة لأنها تسمح لنا بتبيان مميزات المعتقدات بشأن النكبة فحسب، بل لأنها تساعدنا في تعقب التطورات على مر السنين أيضاً، وخصوصاً عشية سن القانون المسمى «قانون النكبة»، سنة ٢٠١١.

إن اقتصار البحث على الصحافة الإسرائيلية يستند إلى افتراض أن هذه الصحافة تعكس المواقف السائدة في مجمل المجتمع الإسرائيلي، إذ تتجلى مواقف مركّبات هذا المجتمع وعناصره المتعددة في عدة صحف، إضافة إلى مؤلفات العديد من كتّاب المقالات، وإلى التغطية الإخبارية للمسألة، والتي تظهر في الصفحات الإخبارية في الصحف. وتعبّر الصحف الخمس المذكورة عن المواقف الأكثر يسارية في المجتمع الإسرائيلي والمتمثلة في صحيفة «هآرتس» من جهة، وعن المواقف الأكثر دينية والمتمثلة في صحيفة «هموديإع» من جهة أُخرى. كما تأخذ هذه العينة بعين الاعتبار المواقف القومية المحافظة المتمثلة في صحيفتي «يسرائيل هيوم» و«معاريف»، والمواقف التي تعكس الوسط الإسرائيلي والمتمثلة في صحيفة «يديعوت أحرونوت». ويعكس مجمل هذه الصحف أغلبية المعسكرات الأيديولوجية والقيمية والسياسية في المجتمع الإسرائيلي، وبالتالي يمكننا الادعاء أن المواقف من النكبة الفلسطينية المنعكسة في الصحافة الإسرائيلية تمثل المواقف المتجذرة في وعي المجتمع الإسرائيلي، والتي من شأنها تعليل سلوكيات هذا المجتمع وإمكانات التحول في هذه المواقف مستقبلاً.

كذلك من شأن الاستناد إلى الأخبار، إلى جانب المقالات، أن يظهر مدى التطرق إلى مسألة النكبة على المستوى اليومي، وأن يعكس كمية المعلومات التي يحصل عليها الإسرائيلي العادي ومدى جودتها، كما يمكنه أن يكشف، في المقابل، المواقف المبدئية والنفسية التي تتبلور على أساس فهم المعلومات البادية في الخطاب الإعلامي. وسنقوم بتحليل نتائج البحث وفق منهج التحليل الكيفي الكلاسيكي، يضاف إليه تحليل المراحل المتعاقبة (شكدي ٢٠٠٣)، أي التصنيف المفتوح القائم على تقسيمات فئوية تمثل الموضوعات المتعددة، بغية اقتفاء أثر أغلبية الموضوعات المدرجة في النصوص التي دخلت العينة. وقد قمنا بهذه التقسيمات استناداً إلى فحص الأفكار المركزية الموجودة في النصوص. وتسمح لنا هذه المرحلة بتطوير فئات وتفسيرات تتلقى أسماء من عالم المضامين الواردة في النصوص. وبعد التصنيف الأولي أجرينا «تحليلاً اقترانياً» بهدف خلق تكامل بين الفئات المتعددة التي وردت في الترميز الأولي، ويمكّننا جمع الفئات المتشابهة من وضع نظام مفهومي جديد، عبر تشخيص مُزامَلات بين الفئات المتعددة تساهم في تشخيص العلاقات فيما بينها. ثم أجرينا «تحليلاً بؤرياً» لمركزة (تبئير) المعلومات التي نتجت من التحليل الاقتراني في سبيل التمكن من طرح تفسير متماسك للفئات المركزية التي نجمت عن الترميز. وفي هذا السياق، تركز اهتمامنا على أن تظهر فئة مركزية متعلقة بعدد كبير من الفئات الأُخرى التي ترد في الخطاب، بوتيرة عالية في النص، وعلى أن تساهم بشكل مباشر في توفير تفسير لظاهرة المعتقدات العامة الإسرائيلية بشأن النكبة الفلسطينية. وعلى أساس التحليل الذي أنجزناه حتى الآن، قمنا بإجراء تحليل نظري يهدف إلى توفير تفسيرات نظرية وتحليلية للفئات التي وجدناها. زد على ذلك، فإن ترجمة الفئات البؤرية إلى مصطلحات نظرية تسمح لنا بتوفير تفسيرات نظرية لمضامينها، وهذا ما يُعتبر مرحلة مهمة تتخطى مجرد العرض النظري للنتائج. (المصدر نفسه)

ويمكّننا التحليل المقترح من توجيه الأنظار إلى تصنيف المضامين من دون

التطرق إلى مدى صدقيتها أو عدم ملاءمتها للادعاءات المتعددة (باور ٢٠١١)، فنحن لا نهدف إلى طرح نقاش بشأن المواقف الواردة في عينة المقالات، وإنما إلى تصنيف هذه المضامين وفق معايير تتعلق بالتطرق إلى النكبة، بدءاً بالتنكر التام لها وانتهاء بالتماثل مع ضحاياها، والوقوف عند مصادر هذه المواقف المتنوعة الواردة في الخطاب العام، انطلاقاً من المصادر السياسية ووصولاً إلى الأهداف النفسية والقانونية. وتسمح لنا هذه الطريقة بالتوصل إلى فهم عميق لمختلف الآراء السائدة بشأن النكبة في الحيز العام الإسرائيلي، من دون القيام بعملية تفكيك كاملة للخطاب الإعلامي، وهو الأمر الذي قد يكون موضوعاً لبحث متمم مستقبلاً.

وهذه الدراسة لا تقوم على مناقشة الادعاءات الواردة في مختلف وسائل الإعلام، لكنها تمكننا من الإطلال على المواقف والادعاءات وتسويغاتها الأخلاقية والتاريخية والسياسية والأيديولوجية والتعمق في الدوافع الكامنة خلف المواقف الرائجة في الحيز العام الإسرائيلي في كل ما له علاقة بالنكبة الفلسطينية وشكل التطرق إليها. كما يمكننا هذا النوع من التحليل الخطابي الاقتراني من التحقق مما إذا كانت النكبة الفلسطينية تُعتبر حدثاً من الماضي أم وعياً معاصراً مهدِّداً له أهميته السياسية كما له انعكاسات سلوكية يجب التنبه إليها عند التعامل مع المجتمع الإسرائيلي. إضافة إلى ذلك يفترض البحث أن الدوافع المحركة للمواقف الإسرائيلية تجاه النكبة الفلسطينية والمتجلية في الخطاب الإعلامي ترد في مقالات الرأي والتقارير التي تؤلف العينة التي اخترناها للبحث. وبكلمات أُخرى، فإن الفرضية الأساسية التي تقف في صلب التحليل التالي تفيد بأن لكل موقف يُطرح في الحيز العام الإسرائيلي بشأن النكبة أسباباً ودوافع تبرره. وتتمثل إحدى غايات البحث في متابعة دوافع المواقف المتعددة، في محاولة لفهم المسببات الجوهرية الماثلة وراء المواقف الرائجة، وتسويغاتها السياسية والأخلاقية والاستراتيجية، ونحن نحقق هذه الغاية بواسطة تحليل الأسباب الكامنة في صلب مواقف

مختلف الكُتّاب وتصنيفها.

تفيد الفرضية الأولى في هذا البحث بأن ثمة في الخطاب الإعلامي الإسرائيلي تنويعاً قائماً في المواقف السائدة بشأن النكبة الفلسطينية، إلاّ إن تحليلاً معمقاً للخطاب على المستويين الكمي والكيفي يظهر أن هذا التنوع القائم يخفي هيمنة شبه تامة للخطاب المتنصل من المسؤولية عن النكبة، والذي ينكر مجرد كونها حدثاً تاريخياً حقيقياً له انعكاساته الحاضرة حتى اليوم، ويعتبر أن وعي النكبة بدعة سياسية فلسطينية تتحمل النخب السياسية الفلسطينية مسؤولية وجودها. ويراوح مجمل الآراء الواردة في البحث بين موقفَين هما: الموقف السائد والمتمثل في الإنكار التام لوجود النكبة واتهام الفلسطينيين بالتجني والتلفيق اللذين يهدفان إلى تقويض القاعدة الأخلاقية التي تقوم عليها دولة إسرائيل، وموقف الأقلية القائل بأن النكبة ليست حدثاً من الماضي فحسب، بل أيضاً سياسة إسرائيلية متعمدة ومتواصلة حتى يومنا هذا، تسعى لتقويض الأساس الذي يقوم عليه الوجود الفلسطيني في البلد. ويؤدي موقف الأقلية، التي تؤيد ضرورة التعامل مع النكبة ومنحها الشرعية، إلى «تبييض» الموقف المتنكر السائد، الأمر الذي يحول النقاش بشأن النكبة إلى نقاش سياسي من دون أن يؤدي إلى نتائج تاريخية تضع المشروع الإسرائيلي برمته موضع استفهام شرعي وأخلاقي. ومن خلال النقاش بشأن النكبة في الحيز الإسرائيلي العام بالذات، يجري منح الشرعية لإنكار المسؤولية الإسرائيلية عن النكبة الفلسطينية، وللحاجة القائمة إلى التعامل معها كشرط مطروح لحل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي. وينعكس الموقف المتنكر للنكبة في الحيلة الدعائية «نكبة خَرْطَة» (وهي مجهود دعائي قامت به منظمة «إم ترتسو»، ومعناها بالعربية أن كل السرد بشأن النكبة ما هو إلاّ كذبة وبدعة فلسطينيتان)، فيتم استخدام كلمتين عربيتين من أجل نفي مجرد طرح تبعات حرب ١٩٤٨ وإسقاطاتها كشاهد تاريخي مهم في أيامنا هذه. في المقابل، ينعكس الموقف الآخر في ادعاء «النكبة مستمرة» الذي يقوض مشروعية

المشروع الصهيوني من الناحية الأخلاقية، على الرغم من التسليم الجزئي بوجوده من الناحية العملية.

وتفيد الفرضية الثانية بوجود تمييز دقيق بين إنكار مجرد وقوع أحداث النكبة وبين إنكار المسؤولية عنها، وثمة موقف يتنكر لمجرد وقوع هذه الأحداث ويرى في الذاكرة الفلسطينية ابتداعاً من وحي الخيال. أمّا الموقف الأكثر بروزاً فهو لا ينكر أن الفلسطينيين كانوا ضحية كارثة في سنة ١٩٤٨ فحسب، بل ينكر أيضاً أي مسؤولية إسرائيلية عن أحداث سنة ١٩٤٨، ويلقي الذنب كاملاً على القيادة الفلسطينية، إذ يقول داعمو هذا الموقف إن القيادة الفلسطينية لم ترفض قرار التقسيم فحسب، بل عملت أيضاً من أجل القضاء على اليهود ومنع إقامة دولتهم. كما يتنصل هذا الموقف من أي مسؤولية إسرائيلية عن مسألة نشوء مشكلة اللاجئين، ويتجاهل تاريخ الطرد والمسؤولية عن استمرار وجود هذه المشكلة، ويحمّل القيادة الفلسطينية المسؤولية في هذا الشأن.

وتتطرق الفرضية الثالثة إلى مدى مركزية هذه المواقف. ووفقاً لها، فإن الموقف المُنكِر للنكبة، والذي يتهم الفلسطينيين باختراعها عن سوء نية، هو الأكثر مركزية، وليس هذا فحسب بل إنه ينعكس في عدة أشكال أكثر لطافة تخلق شعوراً بالموضوعية والتريث في أثناء التطرق إلى المسألة. ولا يشكك الخطاب المركزي والطاغي في أخلاقيات الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل، وهو يلقي باللائمة على الفلسطينيين في كل ما له علاقة بأحداث الماضي، مثل رفضهم قبول مخطط التقسيم أو كراهيتهم لليهود والصهيونية. ومع أن الخطاب المضاد لا يشكك في أخلاقيات الصهيونية ودولة إسرائيل، إلاّ إنه ينسب إليهما ارتكاب أخطاء لم يكن يجدر بهما ارتكابها، وهو يهيب بهما إصلاح أخطاء الماضي والأمور الآنية غير السوية، ويُعتبر هذا الخطاب المضاد هامشياً ضمن الخطاب العام، كما يعتبره أنصار الخطاب المركزي المهيمن خَتّاراً أو سادراً. وعلى الرغم من هذا، فإن أصحاب موقف الإنكار يستخدمون هذا الخطاب من أجل تعزيز ادعاء ديمقراطية إسرائيل

وكونها دولة حرة، خلافاً لطغيان العنف في الثقافة السياسية وانعدام الديمقراطية لدى الفلسطينيين. وبكلمات أُخرى، يواصل أصحاب موقف إنكار النكبة اتباع خط دعائي قومي يستغل الوهن الفلسطيني الراهن من أجل إضفاء تبرير بأثر رجعي إلى الأفعال التي ارتُكبت في الماضي.

وتفيد الفرضية الرابعة بأن كثرة المواقف المتعلقة بالنكبة تكشف خلافات عميقة في المجتمع الإسرائيلي بشأن تأسيس دولة إسرائيل وسياساتها تجاه الفلسطينيين التي تتجلى في التبريرات المتعددة المعطاة للمواقف المتنازعة. وتتنوع جذور المواقف الرائجة في الحيز العام الإسرائيلي بشأن النكبة، فمنها جذور نفسية تستند إلى التنكر للفظائع التي ارتُكبت في الماضي، وترتبط بمواقف سياسية تسعى لسحب البساط من تحت المطلب الفلسطيني بإصلاح ما تم ارتكابه في السابق من أفعال فيها غبن، وذلك من خلال إقامة دولة فلسطينية وإعادة اللاجئين الذين طُردوا أو فروا طلباً للنجاة، وخشية من شدة الاقتتال في مناطق سكنهم، وبحثاً عن ملاذ في أماكن أُخرى خلال أحداث النكبة (١٩٤٨-١٩٤٩). إلى جانب ذلك ثمة مواقف أخلاقية، أساساً، مهمتها الذود عن أخلاقية الصهيونية وأداء دولة إسرائيل إزاء الفلسطينيين، إذ تؤسس هذه المواقف لادعاء طهارة السلاح الذي تحول إلى حافز (motive) مركزي في سبيل تشييد المناعة القومية والعسكرية الإسرائيلية. وتتصل هذه الجذور مع جذور عقلانية - استراتيجية تستند إلى معتقد المواجهة بين الروايتين الصهيونية والفلسطينية في الماضي والحاضر، وتتجسد هذه الجذور في مصطلحات مثل حرب «التحرير» وحرب «السيادة» وحرب «الاستقلال»، وهي مركّبات مركزية في الرواية الصهيونية والوعي اليهودي.

ومن أجل تبيان دلالات المواقف السائدة في الحيز العام الإسرائيلي، واقتفاء جذورها ومصادرها فيما يتعلق بالنكبة، وهو ما يمكن أن يفسّر قرار التعامل مع إحياء ذكرى أحداث النكبة بوسائل قانونية، سنعرض بدايةً الأدوات التحليلية والنظرية والمنهجية التي استخدمناها في تنفيذ البحث التجاربي (الإمبريقي)،

ثم سنضع البحث ضمن سياقه التاريخي والسياسي الراهن. ومن هذه الخلفية، سنعرض نتائج البحث التي تلقي الضوء على الادعاءات الواردة أعلاه، الأمر الذي سيسمح لنا باستخلاص النتائج المتعلقة بها. وينقسم عرض النتائج إلى قسمين على النحو التالي: يعرض القسم الأول المدارك والمعتقدات الرائجة بشأن النكبة، وهي خمسة معتقدات استُخرجت من الخطاب العام عن النكبة. ويقتفي القسم الثاني أثر الجذور والمصادر التي عُرضت في القسم الأول من النتائج، وذلك بهدف الوقوف عند الدوافع المركزية وراء قيام شخصيات مؤثِّرة – صنّاع الرأي العام – بالانتصار لموقف ما من المواقف المتعلقة بالنكبة، وسنعرض هذه المواقف والدوافع إلى تبنيها بشكل مقتضب. وفي القسم الخاص بالتلخيص سنناقش التأثيرات النظرية والسياسية لهذه النتائج وسنخلص إلى الاستنتاجات.

الفصل الأول

الأطر النظرية والتحليلية والمنهجية

يستحضر البحث في مكانة النكبة الفلسطينية في الحيز العام الإسرائيلي بعض المصطلحات المهمة التي لا بد من التطرق إليها من أجل تبيان أهمية هذا الموضوع؛ فالمصطلح الأول الذي يتبادر إلى الذهن هو الذاكرة، ذلك بأنها تثير التساؤلات بشأن العلاقة بين الماضي والحاضر وكيفية تأثير الماضي في المستقبل ومدى هذا التأثير. لكن، ومن دون الدخول في فلسفة هذه العلاقة والملابسات البحثية فيها، لا يمكن التغاضي عن أن العديد من فلاسفة الذاكرة إضافة إلى الباحثين في كنه العقل البشري يُظهرون بوضوح أن فهمنا لذواتنا ولمحيطنا مرتبط جذرياً بتذكر الماضي، ذلك بأن تأويل الواقع يتأثر بالمفاهيم الماضية وبرؤيتنا لماضينا، سواء أكان عملية فردية أم جماعية. وهو ما يعني أن الوعي القائم يتأثر بفهمنا للماضي، وبالتالي يتحول الماضي إلى فاعل مهم في تعاملنا مع واقعنا الحالي. وبعبارة أُخرى، من الصعب تذكّر الماضي كما حدث بالضبط، وهذا ما يجعل عملية التذكر عملية تأويلية من شأنها أن تغير الماضي. فعملية الاستذكار انتقائية تخضع لحيثيات حالية منها عفوي، إذ لا نتحكم كلياً في عملية التذكّر، ومنها ما قد يكون استراتيجياً، فيتم بشكل مقصود استحضار ذكريات معينة من دون غيرها أو تأويل بعض الذكريات بقصد التأثير في وعينا للماضي أو الحاضر أو المستقبل (White 1966; Hacking 2002; Gadamer 1960; Derrida 2002).

وهذه الرؤية للذاكرة تظهرها عاملاً مهماً في الحاضر والمستقبل، الأمر الذي يجعل استبعادها على جانب كبير من الأهمية يفصح لنا كنه الواقع الذي

نعيشه من خلال استحضار آلية التذكر وأشكاله المتنوعة، والتمحيص في معللات عمليات استذكار معينة من دون غيرها في سياقات متعددة، وخصوصاً عندما نتحدث عن واقع تتصارع فيه عدة جهات بشأن الماضي ومكنوناته، كما هي الحالة الإسرائيلية – الفلسطينية، حيث الصراع على الماضي لا يقل أهمية، إن لم يكن أكثر أهمية، من الحاضر. كذلك تستحضر هذه الحالة مصطلحات إضافية أهمها الاعتراف والإنكار، كمصطلحات مرافقة لمصطلح الذاكرة، ذلك بأن تقبّل ذاكرة معينة لأحداث وقعت في الماضي أو إنكارها قد يقودان إلى صراع يرى فيه البعض صراعاً وجودياً، إذ إن الاعتراف بأحداث معينة وتأويلاتها، أو إنكار هذه الأحداث، لا يرتبطان بمقاصد ولّت وإنما بشرعية الوجود الحالي واستمراريته. ولقد تحول مصطلح الاعتراف، في أواخر القرن الماضي، إلى مصطلح مركزي في الأدبيات الفلسفية كونه يطرح مركزية الهوية والحاجة الجوهرية إليها من أجل اتساق الذات الإنسانية، الفردية أو الجماعية (Taylor 1994; Honneth 1995). وقد أوضح منظرو هذا المصطلح المهم أننا لا نتحدث عن موضوع خلافي بسبب تفسيرات دلالية للمصطلح فحسب، بل أيضاً بسبب إسقاطات التفسيرات المتعددة وتبعاتها، إذ لا يتضمن مصطلح الاعتراف الوعي لوجود آخر محدد، سواء أكان فرداً أم جماعة، بل يشمل إمكان تقبل هذا الآخر وحتى شرعنته، الأمر الذي يمكن أن يكون له تأثير عميق في مفهوم الذات وشرعيتها، كما تظهر الحالات الخلافية في علم النفس أو في أبحاث الصراعات الإثنية أو القومية (Jamal 2016).

ميّز بيير نورا تمييزاً تحليلياً مهماً بين الذاكرة والتاريخ. ونحن نتعامل مع هذا التمييز باعتباره نقطة انطلاق تحليلية مهمة لدى تطرقنا إلى كيفية إدراك النكبة في الذاكرة الجماعية الإسرائيلية، في مقابل تدويناتها التاريخية. وقد ادعى نورا أن الذاكرة والتاريخ ليسا مفهومين متشابهين أبداً، حتى إن أحدهما يتعارض مع الآخر (نورا ١٩٩٣)، وهو يرى أن «الذاكرة هي الحياة، وهي تُحمَل دائماً على يد

مجموعات حية، ولذا هي دائمة التطور، ومفتوحة على جدلية التذكر والتغييب، وحساسة إزاء كل الاستخدامات والتضليلات، تألف فترات الكُمون والانبعاثات المفاجئة» (المصدر نفسه، ص ٦). في المقابل، يعرض نورا مصطلح «التاريخ» كنقيض للذاكرة، ويقول إن «التاريخ هو إعادة بناء ما كان ومضى، بصوره الأكثر إشكالية وغير المكتملة دائماً. والذاكرة هي ظاهرة جارية دوماً، علاقة عيشت في الراهن الأزلي؛ والتاريخ هو ممثل الماضي كونه مشاعرياً وساحراً» (المصدر نفسه). وينعكس تمايز آخر يفنده نورا بين التاريخ والذاكرة في موضوعات الذاكرة والتعامل معها، إذ يرى أن «الذاكرة لا تكيِّف نفسها إلاّ مع التفصيلات المريحة لها، وهي تتغذى بالذكريات المموهة، والمرتبطة بعضها ببعض، وبالذكريات الشاملة أو المحلّقة، الذاتية أو الرمزية، كما أن لها ردة فعل على كل علاقات الماضي، وعلى كل الشاشات، وعلى كل عمليات الرقابة أو التبَعات» (المصدر نفسه). في المقابل، يشدد نورا على «استدعاء التحليل والخطاب النقدي» بحكم كونه «فعلاً فكرياً ومُعَلْمِناً» (المصدر نفسه). وينعكس تمايز آخر يراه نورا بين الشيئين في الأمور التالية: «الذاكرة تُموضِع الذكريات في الحيز المقدس، والتاريخ يخلّصها منه، ويكتب كل شيء نثراً. والذاكرة تنبع من مجموعة هي التي تجمعها {...} وهي في طبيعتها تعددية ومقلصة، جمعية وفردية. أمّا التاريخ فهو يتبع للجميع ولا يتبع لأحد، وهي صفة تؤهله للقيام بمهمته الكونية. والذاكرة تضرب جذورها في العيني، وفي الحيز، وفي الإيماءة، وفي الصورة والغرض. أمّا التاريخ فلا يربط نفسه إلاّ بالمتسلسلات المتبدلة، وبالتطورات والعلاقات بين الأشياء. الذاكرة مطلقة، بينما التاريخ لا يعترف إلاّ بالنسبي» (نورا ١٩٩٣). ويواصل نورا تشييد التناقض بين التاريخ والذاكرة، ويبرز إلغاء أحدهما للآخر، وهو يوضح هذا المعتقد بقوله: «في قلب التاريخ تنشط عملية نقدية تُتلف الذاكرة العفوية. فالذاكرة مشتبه فيها دائماً لدى التاريخ الذي تتمثل مهمته الأساسية في هدمها وإقصائها» (المصدر نفسه).

وتعيننا تشخيصات نورا هذه على الوقوف عند الهوة القائمة بين التدوين التاريخي للنكبة وبين ذاكرتها. وعلى الرغم من أن التحليل الوارد هنا لا يتطرق إلى ضحايا النكبة بل إلى مقترفيها، فإن تشخيصات نورا هذه، مع ذلك وربما لهذا السبب بالذات، تعود علينا بفائدة كبيرة من أجل تحليل الذاكرة الجماعية الإسرائيلية في سياق النكبة الفلسطينية، ذلك بأن الهُوَى الآخذة في الاتساع بين تأريخ النكبة وذاكرتها في الحيز العام الإسرائيلي، بمساهمة العديد من المؤرخين الإسرائيليين، يمكنها أن تجسد جيداً التشخيصات التي تحدث عنها نورا. فمركّب الذاكرة الإسرائيلي والمواقف المتجلية فيه بكل ما يتعلق بحرب ١٩٤٨، إلى جانب الخرافات المرتبطة بهذه الحرب والـواردة آنفاً، على شاكلة «الأقلية في مقابل الأكثرية» و«الهرب الفلسطيني» ومسؤولية القيادة الفلسطينية عن الكارثة التي حلت بها وبأبناء شعبها، أو «طهارة السلاح» – كلها يمكن أن تجسد دلالات الذاكرة المطلقة وتقديس موضوعاتها في مقابل نسبية التاريخ وعلمنة موضوعاته.

وعليه، فإن ذاكرة النكبة في إسرائيل مسألة مركزية يمكن من خلالها تبيان انتقائية الذاكرة والتضليلات التي تتم بواسطتها، إذ تشكل آنية الذاكرة عنصراً مهماً ذا صلة فورية بالوعي الجماعي لدى من يحملونها. ومن هنا، فإن الوعي والذاكرة الجماعيين عنصران مهمان في مُعاش كل أمة ومناعتها، وهما يتجليان في محو ما لا يلائم المُعاش المراد وتثبيت النظرة المرغوب فيها إلى الواقع بواسطة تحويل الذاكرة إلى حقيقة عينية. وقد كان موريس هالبواكس من أوائل الذين تطرقوا إلى مصطلح «الذاكرة الجماعية»، إذ رأى فيها الشكل الذي يستوعب الأفراد من خلال ماضيهم (Halbwachs 1992)، موضحاً أن كل ذاكرة جماعية تحدث في نطاق حيز معطى، وهي تتهيكل وفق علاقة مباشرة بهذا الحيز الذي يتحول مع الزمن إلى جزء من الإدراك الذاتي لكل فرد في المجتمع (Ibid.). وبناء على ذلك، يشدد هالبواكس على جماعية الذاكرة التي يموضِع الناس فيها أنفسهم نسبة إلى الآخرين الذين يشكلون جزءاً أساسياً من فعل التذكر والتموضع الذاتي

في سياق تاريخي ما. (Ibid.)

وتوقف بول ريكور، من جهته، عند أهمية الذاكرة كونها فردانية، إلاّ إنه أبرز العلاقة القائمة بين الذاكرة الفردانية والذاكرة الجماعية اللتين تتغذيان إحداهما بالأُخرى (Ricoeur 2004). وتحمل الذاكرة بين طياتها تطرقاً إلى الآخر، وهي بهذا تكون ذات تأثيرات جماعية (Ibid.). ويقبل جويل كاندو، هو أيضاً، تشخيصات هالبواكس ويقول إن الذاكرة تعيش بشكل جماعي، كون وجود جماعة ما يساعد الفرد على التذكر بشكل أفضل، على الأقل، إلى جانب أنه يبرز أهمية الذاكرة كفعل فردي لا كانعكاس للمجموع فقط (Candau 1998). في المقابل، وفي السياق الإسرائيلي، تدّعي ياعيل زوربفل أن الذاكرة الجماعية ليست إلاّ تشكيلة من التصاوير المستعادة التي تخلق هوية جماعية، إذ إنها الذاكرة التي يحملها الأفراد لكنها تتجاوزهم، وهي تستند إلى نقل الماضي من جيل إلى جيل (Zerubavel 1995).

ولا يمكننا التفكير في الذاكرة الجماعية من دون التطرق إلى الشكل الذي تهيكل فيه هذه الذاكرة وعي الأمة، وتَعاملها أيضاً مع ماضي محيطها الإنساني والجغرافي. وعلى غرار ما جاء في مقالة ريكور، فإن للذاكرة أبعاداً داخلية وخارجية (Ricoeur 2004)، ولذا تحول النظرة إلى الأمم الأُخرى، وخصوصاً حين يدور الحديث عن ذاكرة جماعية في وضعيات نزاعية، الذاكرة إلى منطقة صراع وبلورة هوية ذات منظومة علاقات واضحة من الأصدقاء والأعـداء. وتتحول الذاكرة الجماعية إلى حلبة مشادات بين مختلف المواقف المتعلقة بالذاتي وبالعلاقة بالآخر (Hacking 2002; Hoy 2012).

وفي سياقنا هذا، فإن الذاكرة الجماعية الإسرائيلية تتطرق بالضرورة إلى محيطها الفلسطيني، وبما أن الذاكرة مهيكَلة ومبلوَرة وفقاً للأوضاع والملابسات التاريخية، فإن تأمل نواحي الذاكرة وتطور عمليات هيكلتها بوسائل متعددة، وخصوصاً بمساعدة كتب التاريخ ومنطق الاستشهاد والنُصب التذكارية والحيز

الإعلامي، يتحولان إلى مسألة بالغة الأهمية. وكما يقول هولستي وفيرلي، فإن الذاكرة الجماعية تتضمن في داخلها منظومة العدو الضرورية على المستوى النفسي، كوسيلة استراتيجية للهيكلة الاجتماعية بغية تجنيد أبناء الأمة في سبيل المعتقد الرائج بشأن أمنها والتزامها بالدفاع عن نفسها بشكل فعال (Holsti and Farley 1967). صحيح أن هولستي وفيرلي يتطرقان إلى الأبعاد النفسية المتعلقة بالحاجة إلى وجود عدو ملموس، لكن من المهم بمكان أن نذكر أن هيكلة وعي الخطر الذي يشكله عدو ما يمكن أن تتجسد في هيكلة الوعي الجماعي، وأن تحظى بانعكاس رمزي وقيمي على حد سواء.

يعزز هذا الادعاء المعتقدات التي ترى في الأمة جماعة متخيلة لها تفسير مركزي واحد لمجرد وجودها، وهو وعي أفرادها لانتمائهم إليها، كما يعزز المعتقدات التي ترى في الأمم كيانات إثنية قديمة قائمة منذ العهود الغابرة (Anderson 1983; Smith 1986; Gat 2013). ويدّعي بنديكت أندرسون أن أفـراد الأمـة الأصغر على الإطـلاق لا يعرفون بعضهم البعض واحتمالات لقائهم ضعيفة جداً، بينما يدّعي أنطوني سميث أن الأمم نوع من أنواع الإثنية الهامدة التي تستيقظ في أعقاب ملابسات وأوضاع تاريخية ملائمة. ويُعزز هذان الادعاءان المعتقد الذي يفيد بأن الوعي الجماعي المشترك يشكل قاعدة بيانات ضرورية لوجود القوميات وتطورها (.Ibid). لذا، فإن الوعي والشعور بالانتماء يشكلان جوهر وجود الأمة التي تجد لنفسها تجسداً سياسياً وملموساً ذا تبعات وإسقاطات ملموسة. وتتحول الذاكرة القومية إلى عنصر مركزي في وجودية وكيان الأمة التي تحضر مجدداً وتكراراً بواسطة طقوس الذاكرة والنصب التذكارية، والتي تشكل لدى أفراد الأمة تجسيداً خارجياً لوعي الانتماء الجماعي. (Elam and Gedi 1996)

إن فهم الوعي العام للمجتمع الإسرائيلي بشأن النكبة الفلسطينية التي تشكل تجربة صَدْمية (traumatic) في الوعي الفلسطيني، وبالتالي حدثاً مؤسساً

لبنية تحتية إدراكية للقومية الفلسطينية، يتحول إلى مسألة مهمة في منظومة العلاقات بين الطرفين (Jamal, 2013)، ذلك بأن الوعي العام المتعلق بالمسائل المهمة المطروحة على بساط البحث ليس معطىً ثابتاً، إذ يتبدل من فترة إلى أُخرى ويتأثر بعوامل كثيرة، فورية ومؤجلة، مباشرة وغير مباشرة. وقد يكون هذا السبب بأن الوعي العام هو عنصر مهم في الاعتبارات السياسية لتأثيره في بلورة السياسات.

وتُعتبر بلورة وعي عام مريح للقيادة أحد المؤشرات المركزية إلى نجاح أي قيادة في تحقيق رؤاها ودفع سياساتها قدماً. ومن الأمثلة البارزة لذلك الدعم الجماهيري العام الإسرائيلي لسياسة الاستيطان اليهودية في أرجاء الضفة الغربية، والذي ينعكس على المستويين الخامل والفعال على حد سواء. كذلك يشكل الوعي العام عنصراً مهماً في المناعة القومية وفي مدارك الأمن القومي بالمعنى الواسع للكلمة (McEvoy Manjikian 2010; Nye 2011)، فكلما كان الوعي الجماهيري العام أكثر راحة للقيادة صار في وسع هذه الأخيرة أن تطبق بهدوء السياسات التي تلائم هذا الوعي، وأن تعيد التشديد عليها طوال الوقت. وعندما تنشط القيادة ضمن وعي جماهيري غير مريح في مسألة معينة، فإنها تستصعب دفع سياساتها قدماً في هذا المجال.

إن الوعي الجماهيري ليس معطىً موضوعياً. صحيح أن ثمة مؤشرات تقوم بفحص هذا الوعي وتحديد حجمه في عدة مسائل مطروحة على بساط البحث، بيد أنه، بلا شك، يشكل مسألة أكثر شمولية وعمقاً بحيث لا يمكن تحديد حجمه وقياسه في لحظة ما، إذ يخضع هذا الوعي للتأثيرات الزمنية ويمكن بلورته عمداً. ونحن لا نتحدث هنا عن موقف واضح من موضوع عيني، وإنما عن وعي عام يُستخدم حاضنة للمواقف أو لسياسات عينية في مجالات الحياة المتعددة. كما أننا لا نتحدث عن مزاج عابر، وإنما عن معتقد رائج بشأن مسألة معرَّفة تمتد على فترة زمنية وتتغير وفقاً للسيرورات بعيدة الأمد. ومن المهم بمكان أن نشير إلى

أن الوعي الجماهيري ليس موقفاً اعتباطياً، بل محصلة سياسات دعائية وتربوية يتم تجذيرها خلال فترة زمنية متواصلة، ومن الصعب تغييرها «فوراً». ويشكل الجهازان التربوي والإعلامي، على غرار التربية الأُسرية، حقلي عمل مهمين في سياق بلورة الوعي الجماهيري السائد في موضوعات مركزية (Bandura 1971; Beck and Jennings 1991; Jennings 2007)، إذ يؤثر هذا المعتقد في الإمكانات المطروحة أمام القيادة ضمن عمليات صنع القرار، وفي المسائل الوجودية، أو في أثناء الأحداث الكبيرة، الإيجابية منها والسلبية، ذلك بأن تعامل الجمهور مع هذه المسائل أو الأحداث المطروحة يُعَدُّ عنصراً مهماً في عمليات صنع القرارات الدعائية والمنهجية. (Zaller 1992; Zaller 1999)

وينعكس الوعي الجماهيري الخاص بمسألة معينة في الخطاب المركزي المتعلق بتلك المسألة. وعلى غرار ما قال ميشيل فوكو، فإن للخطاب المركزي تأثيراً كبيراً في بلورة الواقع، ومن هنا فإن فهم هذا الواقع قد يتأتى من التأمل التحليلي في مصادر الخطاب وجـذوره ومبناه (فوكو ٢٠٠٥). وتتمثل إحدى المهمات التحليلية التي يضعها فوكو أمامنا في «التشكيك في تلك التوليفات المعدة سلفاً، وفي تلك التشكيلات التي قُبلت بصورة عامة قبل فحصها، وفي تلك الصلات التي يُعترف سلفاً بسريانها؛ إذ يجب الكشف عن الأشكال والقوى المعتمة التي اعتدنا أن نربط بواسطتها عادات الخطاب الإنسانية بعضها ببعض. كما يجب طردها من الظل الذي تنتقل تحت غطائه.» (المصدر نفسه، ص ٢٤)

ولا يُعتبر هذا الخطاب مجرد مجموعة من الكلمات المبهمة بشأن ظاهرة معينة، بل هو شَكلُ كلام مقبول عن مسألة معينة، أو في مجال معين، يحمل في ثناياه وكلاء اجتماعيين وعلاقاتهم بعضهم ببعض والحُكم على الواقع الذي ينشطون فيه، وادعاء عميقاً قوامه علاقات التأثير. ولا يتبلور الخطاب بشكل مستقل، بل تجري هيكلته ضمن منظومة علاقات مركبة تعكس الصراعات القائمة بين الهويات وعلاقات القوى التي يُبلورها الخطاب ويعكسها في الوقت ذاته – أي

المنظومة (فوكو ٢٠٠٥ ب). وفي ظل ذلك، فإن الخطاب عبارة عن مبنى قوى يحدد فضاء إمكانات العمل المتاحة داخل نطاق معيَّن، على أساس التناقض القائم بين الحقيقة والكذب، وبين الخير والشر، وبين العادل والمُجحف، وغيرها. (المصدر نفسه)

ويحمل الخطاب المركزي في طياته معتقداً مستقلاً يتعلق بالفرد المتكلم، نسبة إلى مجمل المسائل والوكلاء الذين يتطرق إليهم هذا الخطاب. ومن هنا تأتي أهمية أنماط العرض الذاتي في الخطاب في مقابل النظرة إلى الآخر، وخصوصاً في وضعيات الصراع (Bar–Tal and Hammack 2012). كذلك يتحول فحص النظرة إلى الذات في مقابل النظرة إلى الآخر، كما ترد في الخطاب القومي، إلى مسار مهم لفهم مميزات الخطاب المركزي ومركّباته، وخصوصاً في وضعية الصراع القومي المستمر. وعندما نتأمل الخطاب القومي في وضعية الصراع، يمكننا افتراض أنه يتضمن في ثناياه النظرة إلى الذات إضافة إلى المعتقد الذي يُعرّف الآخر كعدو، ويبرر شكل التعامل معه، ويحول هذا التعامل إلى جزء أساسي من المنطق العام القومي (common sense). (Baumann and Gingrich 2004)

بناء على ما تقدم، يتحول إدراك الآخَرية (otherness) الكامن في الخطاب القومي إلى مسألة تستحق الفهم كعامل ضروري لتحليل تعقيد الصراع والإمكانات المستقبلية الكامنة فيه. إذ تشكل الآخَرية، بما تحتويه من مركّبات هويتها، ومن خلال عرضها لذاتها، عنصراً مركزياً في تبلور الهوية الذاتية (Hobson 2003; Honneth 1995; Taylor 1994)، كما أنها عنصر مركزي في تطور النقاشات الداخلية بين أشكال التعامل المتعددة مع هذه الآخَرية. ويتحول إدراك الآخر إلى متغير بالغ الأهمية في فهم المواقف الرائجة لدى الجمهور. كما يتحول مدى الاعتراف بالآخر وتميزه، والذي ينعكس في الخطاب المركزي، إلى مؤشر مهم في فهم الخطاب الذاتي واعتبارات تعامله مع الآخر. زد على ذلك أن النظر إلى الماضي واستخدام أحداثه من أجل تبرير الوجود الآني، أو من أجل دفع سياسة معينة في

الراهن، هما وسيلتان مركزيتان لفهم أفضل للإدراك الذاتي وأنماط هيكلة الرواية القومية وتعاملها مع الآخر (Bar–Tal and Hammack 2012). ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة في سياق النضال القومي، ذلك بأن التعريف الذاتي وإدراك الآخر يشكلان لب الصراع بين الأطراف الضالعة.

ويشكل إحياء الذاكرة وتوسيع حدود الانتماء وتطويره شكلين من أشكال تثبيت الوجود الجماعي (Ricoeur 2004)، من دون أن نتحدث هنا عن عملية متجانسة وموحدة، انطلاقاً من مجرد وجود اختلاف داخلي بين أفراد الأمة على أساس مواقعهم داخل متلازمة الانتماء، وانطلاقاً من وجود مصالح متعددة. لكن على الرغم من هذا فإن وجود الشعور الجماعي يتعزز ضمن الرواية القومية والخطاب الجماهيري العام، ويُترجم إلى مضامين تنتقل من جيل إلى جيل وتُدرّس في المدارس وتُستهلك في وسائل الإعلام المتعددة (Eisenstadt and Giesen 1995). وتشكل ترجمة دلالات الانتماء إلى وعي جماعي ذي وجود مادي ملموس عملية متواصلة ومركبة، تتم بواسطة عدد متنوع من «الحراس» الذين يحملون عبء تنمية الذاكرة والعناية بها، إلى جانب هيكلة الوعي الجماعي.

ومن المهم أن نذكر في هذا السياق أن الهوية الجماعية متغير هلامي، وبالتالي يصعب تمييزها بمصطلحات ثابتة ودائمة (Brubaker 2009)، ولذا فإن نظريات الهوية، وخصوصاً المعتقدات الماقبلية على شاكلة تلك التي تصوغ الهوية عبر الانتماء الإثني بالغ القِدم – كما ادّعى أنطوني سميث في السابق أو عيزر غات في أيامنا الراهنة – والتي تقوم بإخراج الانتماء من العملية التاريخية، لا توفر تفسيراً لحقيقة تغير الهوية في التاريخ (Smith 1991; Gat 2013). إذاً، نحن نتحدث عن شعور جماعي، أو عن عملية فرز وتصنيف متواصلة يرعاها وينمّيها وكلاء اجتماعيون يرسمون حدود الانتماء ويصوغونها في المضامين التي تفصل المجموعة الأم عن المجموعات الأُخرى. وتُبرز هذه العملية موضوعات التماثل، وتحدد مميزات الانتماء، وترعى وتنمّي التمايز الموضوعي الذي يمكن

أن ننسب إليه أهمية قصوى أكثر من مجرد تعريف الوجود، مثل الانتماء الجيني أو رباط الدم، ويحدد الوكلاء الاجتماعيون موضوعات التماثل على أساس الأخطار الوجودية التي تميز بين الأصدقاء والأعداء (Brubaker 2004). وتتأكد هذه العملية عند وجود خطر أو خلافات بشأن الهوية الجماعية، أو نضال ضد مجموعات لها انتماءات أُخرى، إذ إن هذا النضال ينمّي ويرعى هوية قائمة على أساس العلاقة بموضوعات التماثل التي تُعتبر مركزية لوجود الأمة.

وتبنى الرواية القومية والخطاب الجماهيري العام على ركيزة بحثية تحمل في طياتها تعريفات وتثبيت مواقف تثبت الوجود الجماعي وتعزز الشعور بالانتماء. وهي تنعكس في مستويات وجودية متعددة وغير موحدة، ومن هنا ينبع تعقيدها وصعوبة مواجهتها لأشكال وجودها كمتغيرات موضوعية قابلة للقياس. وعلى الرغم من هذه الصعوبات فإنه لا يمكن إلغاؤها كفئات ذات وجود حقيقي تؤثر في منظومات العلاقات الإنسانية على المستويين الفردي والجماعي.

والرواية القومية هي مجمل القصص ونظام المعتقدات التي تُعتبر في وعي الأمة حقائق وأحداثاً واقعية (Bhabha 1990)، وتتجسد عبر عدة أشكال، أبرزها المجموعة المعتمدة في كتب التدريس والبحث والتوثيقات الغرافيكية والبصرية والسينمائية التي تحوّل التاريخ والوعي القومي إلى أمر حقيقي ملموس في نظر الأمة. وتوفر الرواية القومية البنية التحتية الضرورية لنمو الوعي القومي، وتُخصّبها عبر عمليات تنشئة اجتماعية متواصلة، وهي تشكل مرساة إدراكية تبرر مناهج الوجود القومي الجماعي وتوفر مشروعية لسلّم الأولويات القومي، ومنها تُشتق المعتقدات والمدارك العينية الخاصة بالواقع، مثل الخطوط السياسية في مختلف مجالات الحياة. أمّا من الناحية الذاتية الفردية لأبناء الأمة، فإن الرواية القومية تشكل نوعاً من المعتقد الذي يوفر النظام المعرفي والمشاعري، وتسمح بوجود أنماط المسلكيات السائدة، إذ تقوم هذه الأخيرة بهيكلة منظومات العلاقات الداخلية والخارجية لدى أفراد الأمة. لذا، فإن للرواية القومية تأثيراً كبيراً

في التعامل مع مَنْ يُعتبرون «الآخرين»، وتثبت صحة هذا – بصورة خاصة – عند الحديث عن وضعيات صراع تتحول فيها الرواية القومية إلى أداة نضال مركزية، وتصبح صلابتها وقدرتها على مواجهة النقد أمراً وجودياً.

ويشكل الخطاب الجماهيري أحد أشكال التعبير عن الرواية القومية على المستوى العملي، إذ تُجرى في إطاره النقاشات المركزية الخاصة بالمسائل المتعددة التي تصعد على سلم أولويات الأمة، كما يشكل مجمل المسائل والنقاشات الدائرة في الحيز العام، بينما يُعدّ الإعلام، بمختلف أشكاله ووسائله، التجسيد المركزي له. ويمكن لنا فحص الخطاب الجماهيري العام بطرق متعددة، لكن الطريقة المباشرة والأكثر سهولة للوقوف على المواقف الجماهيرية الرائجة بشأن التعامل مع المسائل المركزية، هي الخطاب الإعلامي. وعلى الرغم من الاعتقاد السائد أن وسائل الإعلام ليست حيادية إزاء الواقع الذي تنشط داخله، فإن الخطاب الإعلامي يشكل ما يشبه المرآة للمدارك والمعتقدات القائمة لدى الجمهور. ويكتسب هذا الأمر صحة أكثر عندما يدور الحديث عن إعلام ينظر إلى نفسه وفق مصطلحات قومية ويعرض قدراً كبيراً نسبياً من الوطنية، وخصوصاً في المسائل الوجودية. (إلباز ٢٠١٣)

إن الوعي الجماهيري ليس ظاهرة بسيطة، فهو يتجلى في عدة أشكال كما أنه غير ثابت الأمر الذي يزيد من صعوبة قياسه (Zaller 1999)، لكن يمكن ترجمته إلى مصطلحات قابلة للقياس عبر تحويله إلى مجموعة من المواقف الفردية تشكل جوهر الوعي الجماهيري. صحيح أن مثل هذه الترجمة يثير صعوبات كثيرة، إلاّ إن هذه هي المقاربة الأفضل فيما خص دلالات الوعي الجماهيري العام الذي يمكن قياسه بعمق ولفترة زمنية ممتدة، والوقوف على التغيرات التي تطرأ عليه نتيجة مركباته المتعددة. وتسمح هذه العملية بقياس دلالات الذاكرة الجماعية، وبالوقوف على موضوعاتها المركزية، وفحص مدى تأثيرها في الشعور بالانتماء القومي. وتتجلى إحدى الترجمات المركزية للوعي

الجماهيري العام بما يسمى في أيامنا «الـرأي العام»، الذي تحول في العصر الديمقراطي إلى المتغير المركزي في تعريف الوجود السياسي برمته.

ثمة معتقدات ومدارك متعددة ونظريات منفصلة تتعلق بالرأي العام (Shamir and Shamir 2000)، ومن المهم بمكان أن نذكر أن أغلبية النظريات في هذا المجال توضح أن الحديث يتناول فئة سيالة ومتغيرة وفقاً للعوامل بعيدة الأمد والعوامل اللحظية. وعلاوة على ذلك، لا يفترض الرأي العام وجود مواقف جماعية تسبق الوجود المجتمعي والسياسي لمن يؤمن بها، فالرأي العام يوجد داخل العملية الاجتماعية لا خارجها. وعلى الرغم من سيولة المصطلح فإن الباحثين ينسبون إليه أهمية في بلورة السياسات، أو على الأقل في إيجاد مناخ يدفع بسياسات معينة ويعززها في مقابل سياسات أُخرى. (Zaller 1999)

ويوافق الباحثون الذين ينتمون إلى مختلف مدارس الإعلام، موافقة شبه تامة، على وجود صلة عميقة بين الإعلام ومسألة الذاكرة والزمن (Hoskins 2004; Hutchings 2007; Ryfe 2001). وثمة باحثون يرون في الشخصيات الإعلامية مؤرخين جدداً انطلاقاً من حقيقة أنهم الموثِّقون الأوائل لما يحدث من حولهم، إذ يتحول توثيق الأحداث كانعكاس للراهن، مع الوقت، إلى منظور مهم للأحداث التي وقعت في الماضي. ويقوم شكل توثيق الأحداث ببلورة شكل ثباتها في الذاكرة الجماعية المستقبلية بلورة قوية، ويبدو هذا جلياً في وضعيات النزاع أو الحروب التي تسود خلالها مواقف ضدية لدى الأطراف الضالعة، بحيث يتحول شكل التوثيق إلى جزء لا يتجزأ من النضال.

وهناك صلة أُخرى بين الإعلام والذاكرة، ذلك بأن الإعلام مبني على التكرار الذي يتجلى في قدرته على إعادة نشر أحداث يريد التذكير بها بسهولة، الأمر الذي يساعد في تنشيط القدرة على إعادة بناء أي مضمون مرغوب فيه بسهولة وبوسائل إلكترونية تشد انتباه مستهلكيه. ويقوم الإعلام بإعادة بناء قسم كبير من مضامينه بوسائل تقنية متعددة، وذلك نتيجة وجود روتين عمل معين

ولمجرد كون الصحافيين جماعة مفسِّرة تمنح مضامين معينة أفضلية على حساب مضامين أُخرى (Zelizer 1997). وبعبارة أُخرى، فإن أكثر ما يميّز الإعلام هو تكرار معتقدات رائجة، إذ تحولت التكرارية إلى عامل مركزي جداً في بلورة الوعي الجماهيري العام، انطلاقاً من مجرد ذكر الحوادث والأحداث والسياقات التي تخلق بنية تحتية إدراكية مهمة في بلورة الوعي (Crozier 2007; De'Angelo 2002). وحتى لو لم نسلّم بالادعاء القائل بأن الإعلام يشبه «الجهاز الأيديولوجي» للدولة، فليس في إمكاننا تجاهل أهمية التأثير في الإدراك التاريخي عندنا، وفي ذاكرتنا وإدراكنا للزمن (Ryfe 2001). كذلك تسمح لنا المضامين الإعلامية بالإطلال على المعتقد التاريخي الكائن في وعي مستهلكيها إذا افترضنا أنها تنجح في أن تكون مصدر الأخبار الأول في حياة مستهلكيها اليومية.

ويهدف البحث الذي نتناوله هنا إلى فحص الوعي الجماهيري العام الإسرائيلي من أجل الوقوف على تأسيس الذاكرة الإسرائيلية في سياق النكبة الفلسطينية، إذ يحمل هذا الوعي أهمية سياسية من جهة، ويعكس عملية بلورة الرأي العام الإسرائيلي إزاء «الآخر» الفلسطيني من جهة أُخرى. ويستند هذا البحث إلى عينة واسعة من التقارير والمقالات المأخوذة من خمس صحف يومية تُنشر باللغة العبرية، خلال فترة زمنية امتدت إلى خمسة أعوام، وتحديداً في الأسبوع الذي يسبق يوم «الاستقلال» الإسرائيلي، كما تقرَّر رسمياً كل سنة، وفي أسبوع آخر يلي يوم ١٥ أيار/مايو. نحن نتحدث هنا عن أربعة أو خمسة أسابيع في كل سنة، في فترة يزداد فيها الاهتمام بمسألة النكبة اهتماماً كبيراً بسبب صلتها بيوم «الاستقلال» الإسرائيلي. كذلك يعتمد البحث على تحليل نقدي للخطاب يشير إلى التصاوير والحوافز (motives) المتكررة، وإلى الإدراك الذاتي والتعامل مع الآخر وجذور المواقف المسيطرة على الخطاب كما تنعكس من خلاله.

ليس لدينا نية الدخول في تحليل تفصيلي للخطاب، ففي وسع طرح المضامين كما هي وتنظيمها وفق معايير مضمونية نابعة من الخطاب نفسه ومن

الاستخدامات الخطابية الواردة في المقالات المتعددة أن يعكس المواقف السائدة في الخطاب الإعلامي، وأن يسمح بإجراء تصنيف ذكي ومتساوق لهذه المواقف. لذا، سيجري عرض النتائج وفق تصنيف المواقف الرائجة بشأن النكبة في الخطاب العام الإسرائيلي، تماماً كما انعكست في مقالات الرأي في الإعلام الإسرائيلي. وبما أن الحديث يدور عن نطاق واسع جداً للمواد قمنا، في بعض المبرزات أو الرسوم البيانية (Charts)، بعرض زبدة المقالات التي تدعم المواقف السائدة لدى الجمهور. وسعياً لتجنب التكرار وعدم إتعاب القراء بتفصيلات زائدة، قمنا بعرض أجزاء فقط من المقالات، لكن في حالات معينة لم يكن ثمة مفر من اقتباس فقرات طويلة من بعض المقالات بغية عرض موقف الكاتب بصورة واضحة. ومن المهم أن نذكر أن التصنيف المذكور وُضع بحسب المواقف المركزية التي طُرحت في المقالات الواردة في العينة، وهو تصنيف عام هدفه الأساسي تنظيم كمية المقالات الكبيرة جداً التي وردت في العينة وترتيبها. وقد أُنجِز التصنيف استناداً إلى موقف الكاتب المهيمن على المقال، حتى لو كانت اللغة المستعملة في مختلف المقالات التي عرضت وجهة النظر نفسها غير متشابهة.

وقد قمنا بتقسيم عرض النتائج إلى قسمين أساسيين وفقاً لأهداف البحث، وذلك على النحو التالي: القسم الأول يتعلق بالمواقف العامة التي لها علاقة بالنكبة، والتي وردت فيها مقالات رأي تعكس المعتقدات المتعددة بشأن النكبة أو ذاكرة النكبة. والقسم الثاني يتضمن مسحاً أجريناه للمقالات التي أورد كتّابها فيها تسويغات لإنكارهم النكبة، وعبّروا فيها عن نقد لاذع لذاكرة النكبة أو الانشغال بها.

الفصل الثاني

تاريخ قديم – جديد وأدبيات
«المطالبة باسترداد الذاكرة»

إن الخلاف في شأن إدراك النكبة يتجلى بأكثر أشكاله وضوحاً في النقاش بين المؤرخين، ويمكننا أن نستدل منه على الهوة السحيقة بين وجهة النظر الفلسطينية التي يتماثل معها عدة مؤرخين إسرائيليين، وبين النظرة الإسرائيلية (جينوسار وبرئيلي ١٩٩٦؛ رام ١٩٩٦؛ سلبرشتاين ١٩٩٦). ولا مجال لدينا للخوض في مجمل الخلافات القائمة بين العديد من المؤرخين، على الرغم من أهمية ذلك في موضعة هذا البحث في سياقه الأوسع، لكن سنكتفي بالتطرق باختصار إلى الهُوَى السحيقة التي لا تنحصر في وصف الحقائق التاريخية فحسب، بل تتجاوز ذلك إلى المنهجيات المستخدمة في فحص أحداث النكبة بصفتها إحياء للذاكرة. وفي الأدبيات البحثية تمييز واضح وقطعي بين نوعين من المؤرخين هما: المؤرخون الوضعيون المؤسساتيون الإسرائيليون، وهم الأقرب إلى الرواية الإسرائيلية الرسمية، إذ يوفرون المعلومات الأساسية اللازمة لصيانة التأريخ الإسرائيلي لحرب ١٩٤٨، التي يعتبرها الإسرائيليون «حرب التحرير» من دون أي علامات استفهام، حتى تلك المتعلقة بهوية الأشخاص الذين حُرِّرت منهم؛ والمؤرخون البناؤون النقديون، الأقرب إلى الرواية الفلسطينية، وبينهم عدة مؤرخين إسرائيليين معتبرين (رام ١٩٩٦).

وكي نتجنب إعادة اجترار النقاشات القائمة في الأدبيات المهنية، إلى جانب تمكين القراء من الإطلال على عالم النقاشات التاريخية والتدوينية في إسرائيل،

يكفينا أن نقتبس مطولاً تلخيصات أوري رام في النقاش ذي الصلة بسياقنا، إذ يدّعي رام أن المؤرخين الجدد ساءلوا المعتقد المتعارف عليه بشأن السياسة الخارجية والأمن لدولة إسرائيل، وخصوصاً في الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي، ويشير إلى أن هؤلاء قالوا إن دولة إسرائيل رفضت (أو لم تستغل، على الأقل) فرصاً للتحاور مع الدول العربية، أو أنها توصلت إلى الاتفاق مع الأردن على حساب الفلسطينيين، وذلك خلافاً للموقف السائد بأن المجتمع الإسرائيلي محب للسلام، وهو يدير معركة عنيفة من منطلق انعدام الخيارات؛ إنها الحمامة التي تحمل سيفاً على الرغم منها، كما ورد في عنوان كتاب أنيتا شابيرا، «رمح الحمامة» (شابيرا ١٩٩٢). وجرى الادعاء أن إسرائيل تتحمل مسؤولية كبيرة عن نشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في أعقاب سياسة الطرد التي اتبعها قادة كبار في حرب ١٩٤٨ بتشجيع خفي، أو بصمت متواطئ على المستوى السياسي، وحتى في أعقاب سياسة «عدم العودة» التي اتبعتها إسرائيل لاحقاً (موريس ١٩٩١). وهذا الادعاء يرفضه المؤرخون التبريريون جملة وتفصيلاً (سلبرشتاين ١٩٩٦). بالإضافة إلى ذلك، جرى عرض سياسة الأمن في الخمسينيات، وخصوصاً «عمليات المُقاصة»، على أنها سياسة عسكرية متهورة أدت إلى التصعيد وإلى الحرب غير المرغوب فيها سنة ١٩٥٦. وكبديل محتمل من الخط «الفعال» الذي قاده دافيد بن – غوريون، جرى عرض الخط «المعتدل» نسبياً الذي قاده موشيه شاريت (Morris 1994؛ كفكفي ١٩٩٤؛ Pappe 1988) في مقابل الصيغة المتعارف عليها والتي ترى في إسرائيل دولة تدافع عن نفسها ورادعة لكنها ليست عدوانية (بارؤون ١٩٩٠، ١٩٩١؛ رام ١٩٩٦).

صحيح أن هذا التلخيص لا يتطرق إلاّ إلى جزء واحد من النقاش التاريخي، لكنه يكفي من أجل التقدم نحو التمحور حول ما تسميه الأدبيات البحثية «المطالبة باسترداد الذاكرة» (reclaiming memory). فقد أتت هذه المطالبة رداً على النقاش السابق واستمراراً له، في محاولة لتخليص ذاكرة ١٩٤٨ من

«العناق» التاريخي الذي بلورها وفق أشكال استوت وتجانست مع رواية الجانب المنتصر؛ فأدبيات المطالبة باسترداد الذاكرة تؤجج نقاش المؤرخين، ولا تكتفي بتعزيز النقاش التاريخي فحسب بل تعزز أيضاً النقاش المنهجي بين المعسكرين الغريمين.

وتبدأ هذه الأدبيات مع سياسة تسمية (politics of naming) الأحداث التي يدور الجدل التاريخي بشأنها، أي الأحداث التي وقعت في فلسطين بين تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ وصيف سنة ١٩٤٩، ذلك بأن تأمّل هذه السياسة يمكّننا من إجراء فحص معمّق للهوّة القائمة بين المعسكرين التاريخيين المختلفين وتأثيرهما في بلورة الذاكرة والوعي الجماعيين. وفي حين يقبل المؤرخون المؤسساتيون مصطلحي «حرب التحرير» أو «حرب الاستقلال» كمصطلحين مفهومين ضمناً ولا يسائلون دلالاتهما الأيديولوجية والأخلاقية، فإن المؤرخين النقديين يتعاملون مع هذه الفترة وما تلاها وفق مصطلح «النكبة»، وهو ما يلقي الضوء على الجانب الضدي لتلك الأحداث. ويعكس مصطلح «حرب التحرير» الرواية الصهيونية المركزية التي ترى الصلة عبر-التاريخية بين الشعب اليهودي ووطنه كحقيقة أزلية لا يمكن التناقش بشأنها أو مساءلتها؛ وتبرر هذه الحقيقة أي فعل أو عمل، وخصوصاً إذا كانت هذه الأفعال مرتبطة بحق الشعب اليهودي في وطنه وفي أمنه الوجودي أيضاً. وفي المقابل، يعكس مصطلح «النكبة» مدارك الضحية التي حلت بها كارثة أدت إلى خرابها، من دون تحميل هذه الضحية أي مسؤولية عن الكارثة التي نزلت بها. وتعكس سياسة التسمية عمق الهوة القائمة بين المعسكرين، والتأثير الذي تحمله تسمية الأحداث في بلورة الذاكرة الخاصة بها، باعتبارها نظريات نقيضة لا تستوي إحداها مع الأُخرى إطلاقاً. وثمة بين «التحرير» و«النكبة» علاقة من الخضوع تؤكد نفسها بناء على مجرد التناقضات القائمة بين المصطلحين. وهناك مثال آخر نورده هنا للفوارق بين التسميات ويتمثل في مسألة نشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وأسبابها؛ فالمعسكر المؤسساتي يتحدث عن الهرب والفرار

وترك المكان، الأمر الذي أدى إلى نشوء المصطلحَين «القرى المتروكة» و«الأملاك المتروكة» في الخطاب الإسرائيلي، بينما يتحدث المعسكر النقدي عن تطهير إثني وطرد وترويع ومنع إمكان العودة بالقوة. وهنا أيضاً نرى الهوة السحيقة بين المعسكرين، لا كحقيقة تاريخية مغايرة فحسب، بل أيضاً كروايات ذات فرضيات أساسية أخلاقية متعددة وتأثيرات إثنية متناقضة. وتقع المسؤولية في كل واحدة من هذه الروايات على وكيل تاريخي مختلف تمام الاختلاف؛ فالمعسكر المؤسساتي يلقي بالمسؤولية على القيادة الفلسطينية وعلى اللاجئين أنفسهم الذين تركوا بيوتهم، بينما يلقي المعسكر النقدي بالمسؤولية على قباطنة الحركة الصهيونية وزعامات دولة إسرائيل الذين يتحملون المسؤولية القانونية والأخلاقية عما أوقعوه بالفلسطينيين.

وفي هذا الإطار سنتطرق إلى ما تسميه الأدبيات البحثية «المطالبة باسترداد الذاكرة»، كسياق ذي صلة بفهم أهمية نتائج هذا البحث. ويكفي أن نتأمل، لدى تطرقنا إلى الجدل التاريخي وتبعاته على المطالبة باستعادة الذاكرة، في بعض الكتابات الفلسطينية التي ظهرت مؤخراً كي نجسد عمق الهوة القائمة بين المعسكرين التاريخيين الغريمين، والشكل الذي تتحول فيه الذاكرة إلى حلبة نزاع مركزية لا تنحصر تأثيراتها في الطرفين في المستوى السياسي فحسب، بل تتعداه إلى المستوى الوجودي. وبنتيجة هذا الاختلاف بين المعسكرين في كل ما يخص الذاكرة، يصبح احتمال المصالحة بين الإسرائيليين والفلسطينيين أمراً غير ممكن من دون إجراء تغييرات عميقة في مبنى الذاكرة لدى الطرفين، الأمر الذي يتطلب إجراء عملية عميقة من التحويلات الهُويّاتية، التي لا تُرى اليوم في الأفق (Jamal 2013). ولا نقصد بهذه الكلمات تلخيص كل ما كُتب في مجال المطالبة باسترداد الذاكرة، إذ لا يمكننا في هذا السياق سوى عرض عينة انتقائية لأهم المنشورات التي تجسد حرب الذاكرة وأشكال مُطالبتِها بمواجهة الوضع القائم.

لقد كان إدوارد سعيد من أوائل الفلسطينيين الذين قالوا إن الفلسطينيين

قلّلوا جداً من تدوين تاريخهم، من دون أن يقدم تسويغاً لهذا الادعاء، لكن يمكن القول إن السبب الأساسي لهذا هو قبول الوجود الفلسطيني كأمر مفروغ منه لم يستوجب توثيقاً منهجياً لنواحي الحياة. وقد سعى سعيد في تشخيصه هذا للإشارة إلى ضعف الفلسطينيين تجاه الرواية الصهيونية في كل ما يتعلق بالارتباط بالوطن وتاريخ الشعب، كأساس مُشرعِن ذي أهمية في العلاقات الدولية. وفي حين أعادت الصهيونية كتابة تاريخ الشعب والأرض مجدداً، بحيث خلقت رواية متماسكة تبرر الاعتراف بحق تقرير المصير في المكان الذي يُعتبر الموطن الأصلي للشعب اليهودي، صمت الفلسطينيون، ثم أُخرِسوا فيما بعد، بالنسبة إلى كل ما له صلة بارتباطهم وعلاقتهم بوطنهم. (Said 1979)

وعلى الرغم من ادعاء سعيد بشأن الإقلال من الانشغال بالنكبة الفلسطينية، فإن قسطنطين زريق نشر في صيف سنة ١٩٤٨ تحليلاً شاملاً لأسباب وقوع النكبة في فلسطين (Zurayk 1956). ولم يكن زريق فلسطينياً، وهدفت كتابته إلى تأسيس الادعاء بأن المشكلة الفلسطينية مشكلة عربية جامعة. كذلك نشر موسى العلمي، الفلسطيني، سنة ١٩٤٩، كتابه «عبرة فلسطين»، متطرقاً فيه إلى أسباب هزيمة ١٩٤٨ (العلمي ١٩٤٩). وعلى الرغم من أن هذين الكتابين لا يُعتبران تاريخيين، فإن تطرقهما إلى أسباب هزيمة ١٩٤٨ ينضوي تحت محاولة تثبيت العلاقة بين الشعب الفلسطيني ووطنه الذي سلبه شعب آخر، وبينه وبين الكارثة القومية التي حدثت. وفي سنة ١٩٥٥ نشر محمد نمر الهواري كتابه «سر النكبة»، مسهباً فيه نظريته عن مسؤولية زعماء الحركة القومية الفلسطينية عن الكارثة التي حلت بفلسطين (الهواري ١٩٥٥). ولم يُنشر بعد هذه الكتب إلاّ القليل جداً، باستثناء مجموعة كتب عارف العارف الذي نشر ستة مجلدات تحت عنوان «النكبة: نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود، ١٩٤٧-١٩٤٩» (العارف ١٩٥٦-١٩٦١). وقد أخذت كتابات المثقفين العرب عن المسألة تتراجع في أواخر الخمسينيات، إلى أن طرح إدوارد سعيد الموضوع كما ذكرنا، عبر تشديده على

أهمية الذاكرة والتذكر كعنصرين مركزيين في نضال الفلسطينيين من أجل وطنهم، وفي مقابل الرواية الصهيونية عن هذا الوطن.

لقد كانت الكتابة الفلسطينية عن فلسطين على امتداد نحو ثلاثة عقود أدبية في الأساس، وكان أبرز كاتبَين قاما بإحياء ذكرى النكبة هما غسان كنفاني وإميل حبيبي. فكنفاني يشدد في كتابه «عائد إلى حيفا»» (كنفاني ٢٠٠٨) على أهمية الذاكرة كنوع من أنواع العودة إلى الماضي وإحيائه لتبرير الدعوة إلى الفعل في الحاضر (غانم ٢٠٠٩؛ جمال ٢٠٠٩)؛ فقد عاد إلى حيفا بغية إحياء الذكريات والمطالبة باستعادة المكان على خلفية التغييرات التي فُرضت عليه. وكان لعودة حبيبي أيضاً مدلولات تمثلت في إحياء الذاكرة فترة قبل النكبة وتبعاتها الإنسانية، وهو في كتاباته المتعددة يبعث وجود وطن مفقود وحياة إنسانية حدثت فيه قبل الكارثة التي أدت إلى فقدان لا يُغتفر (جمال ٢٠٠٩).

وفي سنة ١٩٩٢ نشر وليد الخالدي التوثيق الأوسع والأعمق للنكبة وتبعاتها المادية والإنسانية (Khalidi 1992)، مستخدماً الصور وسيلة بالغة القوة تعكس الحضور الأزلي، فنشر صوراً لبيئة اجتماعية تدحض أحد الادعاءات الصهيونية الأساسية، وهو أن فلسطين كانت قفراً أحيته الحركة الصهيونية بنفسها. وعزز هذا النشر للمؤرخ الخالدي نهج الكتابة التي تطالب باستعادة الذاكرة وبعثها، بريادة مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت. وقد شكلت كتابات الخالدي نهجاً واضحاً أخذ في النمو، قوامه توثيق الذاكرة الجماعية الفلسطينية استناداً إلى التاريخ الشفوي (Manna’ 2013؛ كبها ٢٠٠٦).

وشدد نور الدين مصالحه، أحد أكثر المؤرخين غزارة، على أهمية النكبة كنقطة زمنية ذات مدلولات في تاريخ الفلسطينيين، وكمحل مركزي للذاكرة يُمكّن التأمل فيه من فهم الأحداث التاريخية، إلى جانب فهم الدلالات الآنية كتسويغ للمسلكيات الفلسطينية في أيامنا الراهنة. فكتب الكثير في هذا المجال، ونشر كتباً مهمة في هذا السياق، وسنتطرق هنا إلى مقالة له بعنوان: «Remembering

the Palestinian Nakba: Commemoration, Oral History and Narratives of Memory» نُشرت سنة ٢٠٠٨، وهي بمثابة ملخص لأبحاثه في هذا المجال.

يقول مصالحه إن سنة ١٩٤٨ شكلت سنة شرخٍ دراماتيكية في سياق استمرارية الموقع والزمن التاريخيين في التاريخ الفلسطيني، ويرى أن النكبة أدت إلى إحداث تغيير غير مُرتَجَع في حياة الفلسطينيين على المستويين الفردي والقومي، ولا يزال هذا التغيير يعرّف حياتهم ويحددها ويهيكلها، ويحول دون ممارسة حقهم في الاستقلال والتمتع بدولة خاصة بهم، وبالتالي يُعامَل الفلسطينيون على أنهم «لاجئون» و«مشكلة إنسانية» تعود عليهم بدعم المنظمات الدولية (وخصوصاً الأونـروا)، أو كمشكلة اقتصادية تتطلب حلاً يتأتى عبر مخططات تشغيلية (Masalha 2008, p. 125). كذلك يعتقد مصالحه أن ذاكرة أحداث ١٩٤٨ الصَدْمية (traumatic) لا تزال مركزية في حياة الفلسطينيين، وخصوصاً أن الملايين منهم يواصلون العيش تحت الاحتلال وفي المنفى. (Ibid., p. 126)

وعلى الرغم من الأهمية التي يوليها مصالحه للعمل التاريخي الوضعي، فإنه يوجه عناية القراء إلى أهمية العمل التاريخي من أسفل إلى أعلى، استمراراً لتقليد «دراسات التابع» (Ibid.)، إذ يمكن لهذين التوجهين النهجيين أن يكملا أحدهما الآخر. وهو يذكر أن الباحثين الفلسطينيين بدأوا يهتمون في السنوات الأخيرة بذكريات النكبة، وبتسجيل الشهادات ودراسة أنواع التذكار. وفي رأيه، في الوقت الذي لا يزال باحثون كثيرون في الغرب يستندون إلى كتابات بِني موريس كمصدر أساسي للكشف عن الماضي وهيكلته، فإن باحثين آخرين تأثروا باتساع مجالات الدراسات الما-بعد-حداثية والما-بعد-استعمارية، وطرحوا أسئلة تتعلق بموضوعية الأرشيفات الإسرائيلية. ولذا، يرى مصالحه أن الشهادات الفلسطينية مهمة وحيوية من أجل فهم الماضي واستيعاب ما حدث في أثناء النكبة، إذ يقول إنه لا يمكن الكشف عن الأبعاد الفظيعة للنكبة، ولا يمكن القيام بوصف مفصل

لعملية «التطهير العرقي» من وجهة نظر مَن كانوا ضحيته، إلاّ بواسطة مثل هذا التوجه التاريخي (Ibid., p. 137)، ملخصاً ادعاء رشيد الخالدي القائل بأن التأريخ الفلسطيني المعاصر يعاني «انحيازاً تاريخياً متأصلاً» (Ibid., p. 138). كذلك يشدد مصالحه على أن النخبة الفلسطينية والمثقفين الفلسطينيين نشروا مذكرات كثيرة عن النكبة، وفي ظل غياب مصادر غنية كالوثائق الفلسطينية الحالية، فإن التاريخ الشفوي واللقاءات مع اللاجئين الفلسطينيين أضحت مصدراً حيوياً لهيكلة رواية مفهومة أكثر عن التجربة المُعاشة التي مر بها لاجئون فلسطينيون على تنوعهم.

إن عدم وجود متحف للنكبة وموقع لتخليد أسماء ضحاياها ومركز معلومات لأسماء الضحايا، أو نصب تذكارية وشواهد لمئات القرى التي دُمرت سنة ١٩٤٨، يجعل تدوين التاريخ أمراً صعباً. وفي غياب دولة فلسطينية، كان يُفترض بها أن تخصص الموارد لبعث أحداث الذاكرة ومشاريع التخليد، قام اللاجئون الفلسطينيون بهذا الأمر، إذ عمد هؤلاء اللاجئون منذ سنة ١٩٤٨ إلى تخليد النكبة، أو تخليد اليوم الذي دُمرت فيه قراهم. وفي الوقت نفسه، وعلى امتداد فترة طويلة، لم تكد مسألة النكبة ترد في الأفلام الفلسطينية نتيجة الألم الكبير المرتبط بمثل هذا الفعل (Ibid., p. 142). لكن مصالحه يشدد على أن ثمة تغييراً كبيراً طرأ على هذا الصعيد في السنوات الأخيرة؛ إذ بدأ مخرجون فلسطينيون وغيرهم بالتطرق إلى التاريخ وذاكرة الكارثة. ويمكننا العثور على أمثلة لذلك في فيلم إدوارد سعيد «In Search of Palestine»، وفيلم محمد بكري «١٩٤٨»، وفيلم سيمون بيطون عن محمود درويش «Et la terre comme la langue» (Ibid., p. 143)، وفيلم إيلي سليمان «الزمن الباقي»، وفيلم «مفاتيح» لسليم ضو.

ويقول مصالحه إن التاريخ المجتمعي الفلسطيني والتجارب المُعاشة للاجئين وقصصهم عن الأماكن التي أتوا منها، إلى جانب السير الذاتية والروايات

والأغاني وكتب المذكرات، كل هذا يُبرز علاقاتهم الرمزية والعاطفية ببيوتهم وقراهم، كما يشكل «شهادة توثيقية» تثبت وجودهم في البلد وحقهم القانوني في الأرض. وتعكس ذاكرتهم عن فلسطين قبل سنة ١٩٤٨ جمال المناظر الطبيعية وثراء الأرض وحياتهم في المدن والقرى، ويشهد مثل هذه الروايات عن الأرض على حميمية التجارب اليومية المُعاشة وكثافتها، وعلى أسماء الأودية والمروج والجداول والتلال والشوارع، وعلى أهمية كل نوع من أنواع الأشجار والعناصر الطبيعية الأُخرى في ذاكرة الماضي (Ibid.). ويدعي مصالحه أن مسائل متعددة مثل حقائق النكبة، وهدم المجتمع الفلسطيني، وتشتيت الشعب الفلسطيني سنة ١٩٤٨، ومسؤولية إسرائيل عن «التطهير العرقي»، وإبطال قومية اللاجئين الفلسطينيين، والمعاناة الكبيرة على امتداد ستة عقود، والاحتلال والانتهاك المستمر للقانون الدولي، هي كلها ضمن المسائل التي تتطلب تعاملاً فلسطينياً معها (Ibid., p. 150).

وكان أحمد سعدي وليلى أبو لغد من أوائل الذين ركزوا اهتمامهم على أهمية ذاكرة النكبة الفلسطينية ومكانتها المركزية، ذلك بأن كتابهما *Nakba: Palestine, 1948, and the Claims of Memory* (2007) يتطرق إلى مدلولات الأحداث في سنة ١٩٤٨ والأحداث التي تلتها، من وجهة نظر مَن عاشها كضحية – الفلسطينيين. ويشدد محررا الكتاب على أهمية التأمل في الشكل الذي تتجسد فيه أحداث ١٩٤٨ في ذكريات الفلسطينيين الفردية والجماعية، وكيف يجري عرضها بوسائط متعددة من أجل بعث ذاكرة هذه الأحداث المأسوية. ولا يسعى سعدي وأبو لغد إلى كتابة تاريخ حرب ١٩٤٨ ولا إلى توضيح الماضي في ضوء تجربة الفلسطينيين في أثناء الحرب، وإنما ينشغلان بالأسئلة عن ماذا يفعلون وماذا يمكنهم أن يفعلوا في الوقت الراهن (Sa'di and Abu–Lughod 2007, p. 2). ويذكر المحرران أن الغاية من الكتاب تكمن في فحص ذاكرة النكبة المؤلمة فحصاً نقدياً، في ضوء الأدب المقارن الخاص بالذاكرة والتاريخ والصدمة

(trauma)، وبالتالي فحص المشترك والمختلف بين الذاكرة الفلسطينية وذاكرة المجتمعات الأُخرى (Ibid., p. 4). ويوضح سعدي وأبو لغد أن النكبة تشكل جزءاً من الذاكرة الضدية (counter–history)، أي تذكيراً دائماً بالإحساس بالغبن، ويدعيان أنها تشكل تحدياً لأخلاقية المشروع الصهيوني، وهي تُستخدم كتذكير بهزيمة القادة العرب والشعب العربي، وكسؤال دائم معروض أمام العالم فيما يتعلق بمداركه الخاصة بالوضعية الإنسانية والأخلاقية والعادلة (Ibid., p. 9). كذلك يذكر المحرران أن الذاكرة الفلسطينية لا تقل عن ذاكرة المجتمعات الأُخرى من جهة كونها مكبلة بالزمن، لكن ثمة أبعاداً للعلاقة الخاصة بالزمن، وكما أن ذكريات الشعب الفلسطيني عن أحداث ١٩٤٨ تُستخدم شهادة على ما حدث في عملية هيكلة الادعاءات المتعلقة بالغبن، فإن ثمة حاجة قوية إلى تذكر التفصيلات على مر الزمن. لذا، يُنظر إلى موت «جيل النكبة» على أنه أمر مثير للقلق، ذلك بأن مصادر الذكريات والذاكرة قد تضيع قبل نقلها إلى الأجيال المقبلة. وهما يقولان إن عدة محاولات جرت في السنين الأخيرة لتوثيق هذه الشهادات، ويمكن العثور عليها في كتب مثل كتاب نور الدين مصالحه *Catastrophe Remembered: Palestine, Israel and the Internal Refugees: Essays in Memory of Edward W. Said*، وفي مجلات محلية مثل «الكرمل» و«مشارف»، ومجلات بحثية مثل «مجلة الدراسات الفلسطينية»، أو في مجلات دولية مثل *Journal of Palestine Studies* أو *Palestine-Israel Journal*.

وفي مقالة لأحمد سعدي بعنوان «Remembering Al–Nakba in a Time of Amnesia: On Silence, Dislocation and Time»، مسعى لـ «تحليل ذكريات النكبة كجزء من سكينة الضحايا البارزة» (Sa'di 2008, p. 383)، ويرى أن ثمة فارقاً بين الصمت وفقدان الذاكرة، لافتاً إلى أن الأمر لا ينحصر في كون السكوت مختلفاً، بل في أن في وسعه أن يكون على النقيض من فقدان الذاكرة. وفي رأيه أن ذكريات النكبة تحمل صدى لها داخل العديد من التعبيرات

الصامتة الخاصة بالألم المستتر والجروح والخجل والسوداوية التي يحملها الناس حتى يومنا هذا. ويقول سعدي:

> النكبة خليط من الأشياء في الوقت نفسه: اقتلاع شعب من بلده؛ تدمير اللُحمة الاجتماعية غير المنقطعة منذ قرون؛ إحباط الآمال الوطنية بالاستقلال. والنكبة ذاكرة ضدية تحريضية، وتذكير مستمر بالإجحاف واللاعدالة، وبلاأخلاقية المشروع الصهيوني، وبقصور القيادات والشعوب العربية. كما أنها عبارة عن سؤال دائم إلى الرأي العام العالمي بشأن النظام الأخلاقي والعادل الذي يريده. وبالنسبة إلى الفلسطينيين، تمثل النكبة الخوف والضعف والاقتلاع والقتل والمجازر والتدمير غير المتوقع والدائم، وهذه الأمور كلها جعلتهم مستضعفين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ونفسياً؛ إنها بداية حقبة جديدة من الغربة والفقر وفقدان السيطرة. (Sa' di 2008, p. 383)

كذلك يدعي سعدي أن الفلسطينيين ظلوا حتى ما بعد النكبة لا يفصحون عما في داخلهم (a non–communicative mood)، الأمر الذي انعكس في ندرة الكتابة الأكاديمية عن النكبة كموقع للذاكرة الجماعية (a site of collective memory). ويقول إن قلة قليلة من الفلسطينيين قامت حتى يوم الذكرى الخمسين للنكبة بنشر شهاداتها وقصص حياتها وتاريخها كي تكون متاحة للجمهور. ويذكر سعدي أقوال إدوارد سعيد الذي ادعى، قبل تأليفه كتاب *The Question of Palestine* سنة ١٩٧٩، أن ليس هناك كتب تاريخ عن الفلسطينيين وضعها الفلسطينيون بأنفسهم (Ibid., p. 384)، كما يأتي إلى ذكر غسان كنفاني وإميل حبيبي كأديبين يتميزان بتأثير كبير من خلال الكتابة عن النكبة. ويقول سعدي إن النقص في الكتابة عن الرواية الفلسطينية في كل

ما له علاقة بالنكبة تحول إلى أمر بارز في ذكراها الخمسين، إذ أُدرك فجأة أن جيل النكبة، أي الأشخاص الذين يحملون أقرب ذاكرة إلى أحداث النكبة، آخذ في الاضمحلال ومعه الذكريات التي لا يمكن استعادتها، وبرز تخوف لدى الباحثين إزاء هذا الوضع. وأضاف أن هذه اليقظة تجلت أيضاً في كتاب سلمان ناطور «ذاكرة» (Ibid., p. 386). ويتطرق سعدي إلى إدراك الزمن في سياق النكبة، ويدعي أن النكبة خلقت هوة لا يمكن جسرها بين فترتين مختلفتين: قبل النكبة وبعد النكبة، وهما فترتان تحملان دلالات مغايرة عن الزمن؛ الزمن الذي تفرضه الحاجة الماسّة إلى البقاء الاقتصادي والاجتماعي، وهو زمن إسرائيلي يعرض التاريخ الإسرائيلي ويكرسه، وزمن فلسطيني – وهو زمن الأجيال الفلسطينية والتاريخ والمعالم المتعددة. وفي الوقت الذي تمثل مركزية الزمن الإسرائيلي في حياة الفلسطينيين تسليمهم بالخسارة وخنوعهم للأوضاع التي تلت النكبة، فإن الزمن الفلسطيني يعبر عن معارضتهم لها. لقد كان هذا الصراع مركزياً في المَفْهَمَة (صوغ المفاهيم) الفلسطينية للنكبة في كتابات أدباء فلسطينيين، وفي شهادات الأفراد، وفي النقاشات السياسية والأكاديمية (Ibid., p. 387). ويقول سعدي إن في الإمكان التعامل مع ذاكرة النكبة على أنها ذاكرة يتم التحكم فيها (memory dominated)، ذلك بأنها ذاكرة المجموعات أو الشعوب المهزومة التي تمثل الاقتلاع والفقدان والتبعية (Ibid., p. 389). وخلافاً للتجارب الصَدْمية (traumatic) الأُخرى التي استمرت فترة زمنية محدودة، كالحرب العالمية الثانية أو الهولوكوست أو حرب الاستقلال الجزائرية، فإن النكبة لم تنته بعد. وبعد ٦٠ عاماً، لم تتحقق بعد الوضعية السوية، ولم تتحقق حتى النقطة الأرخميدية التي يمكن أن يرجع إليها الفلسطينيون لفحص الماضي. وهذا، في رأيه، مميز مركزي يؤثر في مدارك النكبة حتى في أيامنا هذه. (Ibid., p. 390)

تتناول مها حبيب مسألة الذاكرة والمنفى في نصوص عدة أدباء وشعراء فلسطينيين من أجل عكس عملية بعث الذاكرة في المنفى (Habib 2013)،

وهي ترى أن كتابة الفلسطينيين الذين يعيشون في المنفى تعبر عن التوق إلى إعادة ترتيب الراهن وتعريفه، وذلك من خلال محاولة السير خطوة إلى الأمام. وتحلل حبيب الذكريات الشخصية للأدباء مريد البرغوثي وفواز تركي ورجا شحاده والشاعر محمود درويش، كقصة لتجارب متعددة من المنفى والسلب (Ibid.). وتكمن أهمية الموضوع في أن واقع الأماكن أضحى حاضراً في أفكار الفلسطينيين التي لا يمكن الوصول إليها إلاّ بواسطة الذاكرة والتخليد. وتقول حبيب إن فلسطين تقلصت إلى جغرافيا بحتة، إلى مكان يرزح تحت واقع مغاير، إلى حيز بلا مكان. وهي تشير عند الأدباء الأربعة إلى أن العلاقة بفضاء فلسطين خاضعة لتجسيد يبعث على الحزن والصدمة (trauma) وفقدان الإحساس بالبيت والمنفى غير المعرف (Ibid.)، لافتة إلى أن الفلسطينيين رغبوا في صيانة العلاقة بـ «البيت» و«الوطن» وحفظها، وفي صيانة الشعور بالمكان وشعور «الأنا»، وبالتالي سعوا لمنح ثقافتهم المشروعية عبر الإبداع، والمعنى عبر التمثيل والممارسات التي تصب في خانة هيكلة عالم الفلسطينيين في المنفى. وهي تشدد بهذه الطريقة على أن الفلسطينيين يأملون بإعادة المطالبة بفلسطين، وباستعادة العلاقة بين الشعب والأرض. ولذا، فإن الذاكرة المؤلمة للخوف الاستحواذي من الإبادة تقوم بهيكلة هويتهم، ويضطر العالم إلى تذكر نقطة توازن مركزية أو استعادتها أو تعزيزها (Ibid.).

صحيح أن هذه الأمور لا تكفي لتلخيص مجمل البحث المتعلق بالمطالبة باسترداد الذاكرة، لكنها تسمح بالإطلال على الهُوَى القائمة بين المدارك الإسرائيلية المركزية في هذا المجال وبين الرؤية الفلسطينية. وسنوضح هذه الصورة وتبعاتها الآنية على السياسات الإسرائيلية في الفصل الثالث.

الفصل الثالث

سياسة الذاكرة وتقنيات ضبطها

في آذار/مـارس ٢٠١١ صُدِّق التعديل رقم ٤٠ من قانون أسس الموازنة الإسرائيلي.[١] وشمل هذا التعديل إضافة المادة ٣ ب، تحت عنوان «تقليص الموازنة أو الدعم جراء نشاطات تناقض مبادئ الدولة.»[٢]

ويحدد التعديل المذكور الجهات التي تتطرق إليها المادة المضافة على النحو التالي: «جسم مدعوم – مؤسسة تشارك الحكومة في موازنتها بشكل مباشر أو غير مباشر وقرر وزير المالية، في بيان أصدره وتم حفظه في السجلات الرسمية، أنه جسم مدعوم وفق قانون أسس الموازنة؛ جسم يحصل على موازنة – شركة أو سلطة محلية أو مجلس ديني أو بنك إسرائيل أو شركة حكومية أو شركة بلدية؛ مؤسسة عامة – جسم ليس مؤسسة من مؤسسات الدولة، ينشط في حقل التربية والثقافة والدين والعلوم والفنون والرفاه والصحة والرياضة وما شابه، ويحظى بالدعم وفق قانون أسس الموازنة.» كما يحدد التعديل الحالات التي يجري فيها تقليص الموازنة كما يلي: «يسمح التعديل لوزير المالية، وبموافقة الوزير المسؤول عن بند الموازنة ذي الصلة بالموضوع، وبعد الاستماع إلى الجسم المعني، بتقليص المبالغ التي يجب تحويلها من موازنة الدولة إلى ذلك الجسم في الحالات التالية: الجسم ينفي وجود إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية؛ الجسم يحرض على

---

١ هو القانون الذي يفصّل كيفية توزيع الموازنة على مختلف المرافق في الدولة، بالإضافة إلى الشروط والاستثناءات.

٢ http://www.knesset.gov.il/Laws/Data/law/2286/2286.pdf
(تمت الزيارة في ٢٠١٤/٥/١٦)

العنف أو الإرهاب؛ الجسم يدعم الكفاح المسلح أو الأعمال الإرهابية لدول عدوة أو لتنظيم إرهابي ضد دولة إسرائيل؛ الجسم يحيي يوم الاستقلال أو يوم تأسيس الدولة كيوم حزن وحداد؛ الجسم يشارك في أعمال إتلاف أو تحقير مادي يمس كرامة علم الدولة أو رمزها.»

علاوة على ذلك، يشير هذا التعديل إلى مقدار التقليص الذي يرد فيه، إذ «تنص المادة [المضافة] على أن تقليص الموازنة وفق هذا التعديل يبلغ حتى ثلاثة أضعاف المبلغ الذي أنفقه الجسم لمصلحة مصروفات غير مدعومة (أي: المصروفات لمصلحة نشاط يهدف إلى تحقيق إحدى الغايات المذكورة أعلاه). لا يُنفَّذ قرار وزير المالية بتقليص الموازنة إلاّ بعد أن يتلقى رسالة من المستشار القضائي تتضمن رأيه في استيفاء الشروط لهذا التقليص، وبعد تلقيه توصية من طاقم مهني بخصوص حجم المصروفات غير المدعومة، وتبعات التقليصات على الجسم أو على جهات أُخرى متعلقة به، ومبلغ التقليص الملائم مع الأخذ بعين الاعتبار ملابسات المسألة. ويُعيِّن وزير المالية الطاقم المهني الذي يجب أن يضم موظفاً من وزارة القضاء، وموظفاً من وزارة المالية وموظفاً من الوزارة التي يشرف وزيرها على الصرف بموجب تلك المادة في الموازنة.»

يتضح مما تقدم أن الغاية من وراء التعديل المذكور هي منع إحياء يوم النكبة بشكل رسمي في المؤسسات التربوية أو المؤسسات الرسمية وغير الرسمية الأُخرى التي تدعمها الدولة. وهذا التعديل الذي صُدِّق في نهاية المطاف أكثر اعتدالاً من التعديل الذي جرى اقتراحه في البداية. ذلك بأننا إذا تأملنا في المقترح الأول وجدنا قوة المعارضة والنقد الموجَّهَين ضد الانشغال بذاكرة النكبة، الأمر الذي أثار غضب العديد من القيادات والشخصيات الجماهيرية المحسوبة على أحزاب اليمين القومية. كما يعكس هذا المقترح النية العميقة الكامنة فيه، والتي ظهرت في الأقوال التوضيحية لمشروع القانون، إذ كان اسم هذا المقترح «مقترح قانون يوم الاستقلال (تعديل- منع إحياء يوم الاستقلال أو يوم تأسيس

الدولة كيوم حداد) لسنة ٢٠٠٩»، وورد فيه تعديل المادة الأولى. و«في قانون يوم الاستقلال لسنة ١٩٤٩»، جاء بعد المادة الأولى ما يلي:

> منع إحياء يوم الاستقلال أو يوم تأسيس دولة إسرائيل كيوم حداد ١أ. يُمنع أي شخص من القيام بنشاط أو حدث لإحياء يوم الاستقلال، أو التطرق إلى مجرد تأسيس دولة إسرائيل، كيوم حداد أو كيوم حزن. من يخالف تعليمات المادة الفرعية (أ) يكون عقابه السجن ثلاثة أعوام (ب).

وورد في الأقوال التوضيحية لمقترح القانون: «فور تأسيس الدولة، سُن قانون يوم الاستقلال لسنة ١٩٤٩، الذي يحصن مكانة يوم الاستقلال كعيد رسمي للدولة وكيوم عطلة. في تلك الأيام، كان يوم الاستقلال – على ما يبدو – يوم عيد قومي يجب الاحتفال به في أوساط أغلبية الشعب. وعليه، نقترح سن حظر قانوني على إجراء فعاليات لإحياء ذكرى يوم الاستقلال أو يوم تأسيس الدولة كيوم حداد، وفرض عقاب صارم على كل من يستغل طابع دولة إسرائيل الديمقراطي والمتنوِّر لهدمها من الداخل.» وتوضح هذه الأمور محاولة الذين وضعوا القانون لتقييد حرية التعبير بتسويغ أن إحياء يوم الاستقلال كيوم النكبة يحمل في طياته خطراً أمنياً على الدولة. ويهدف تأطير الأمور ضمن خطاب أمني إلى منح مقترح القانون مشروعية لدى كل الأحزاب التي تُعَدّ في إطار المعتقد القومي الذي ميز أجواء الكنيست الـ ١٨. ومن المهم بمكان القول إن عضو الكنيست تسفي هندل ومجموعة من أعضاء الكنيست قدموا إلى الكنيست مقترح قانون مشابهاً (ب/٢٨٩٩). زد على ذلك أن مقترحات قوانين مشابهة قدمها إلى الكنيست الـ ١٦ عضو الكنيست أرييه إلداد ومجموعة أعضاء آخرين (ب/٣٧)، وعضو الكنيست تسفي هندل (ب/٢٥٩٥) الذي قدم أيضاً إلى الكنيست الـ ١٧ مقترح قانون مشابهٍ (ب/١٧/٤٩٧). وتعكس هذه العملية مركزية المسألة في

نظر أحزاب اليمين المتطرفة التي نجحت في نهاية المطاف في تمرير القانون بصيغة أخف، الأمر الذي منحها مباركة الأحزاب الأُخرى.

وطرحت منظمات حقوق الإنسان، خلال تطرقها إلى تعديل القانون، كثيراً من الادعاءات التي تكشف نيات القانون والغايات التي سُن من أجلها. ففي الالتماس الذي قدمه مركز عدالة وجمعية حقوق المواطن ضد القانون ورد في تسويغات المنظمتين المقدمة إلى المحكمة، أن «هذا الالتماس يتمحور حول عدم قانونية مواد القانون التي تخوّل وزير المالية فرض غرامة مالية على جسم تموله الدولة أو تدعمه، وذلك بسبب إحياء يوم الاستقلال ويوم تأسيس الدولة كيوم حداد، أو بسبب نفي وجود دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية.» وقد أشارت المنظمتان إلى أن «القانون يمس بشكل غير مسبوق أشكال الذاكرة التاريخية من خلال اللجوء إلى قوة الأغلبية في محاولة لتغييب وقمع روايات الأقلية القومية بشأن الأحداث والوقائع والأحاسيس والأيديولوجيات. وعلى أقصى النقيض للمبادئ الديمقراطية وللحقوق الأساسية، يسعى القانون لخنق الخلافات والأيديولوجيات الجوهرية المتعلقة بأسئلة أساسية تخص المجتمع الإسرائيلي.» كما أن «إجراء نقاشات يقظة وحية وحرة ومعمقة بشأن مسائل سياسية عسيرة ومعقدة تقع في صلب الخلافات القائمة في الحيز العام في دولة إسرائيل، يُعَدّ مصلحة جماهيرية من الطراز الأول، بالإضافة إلى ضرورة استناد القيم الدستورية في الدولة إلى محصلات النقاش الحر والمفتوح كهذا، لا أن تستند إلى كم الأفواه أو إخراس الأقلية بطرق غير ديمقراطية.» ويدعي مركز عدالة في تسويغاته للالتماس أن المحصلة الفورية للقانون ستكون «فرض أثر محبط على جمهور كبير في المجتمع الإسرائيلي، وخنق نقاش حيوي في شأن أسئلة الدولة الأساسية. ويشتد نطاق الانتهاك وجسامته كون القانون يعتمد مصطلحات ضبابية وغامضة، الأمر الذي يزيد في عدم وضوح تفسير وزير المالية والجهات الرسمية له.» كذلك ورد في الالتماس أن «القانون ينتهك حرية التعبير السياسي والفني والحرية الأكاديمية.»

وعلى الرغم من أن القانون مكتوب بشكل حيادي، ويسري بالقدر نفسه على نشاطات يبادر إليها عرب أو يهود، وعلى مؤسسات مدعومة أو مموَّلة، أكانت عربية أم يهودية، فإن من الواضح أن النية من ورائه وما سيخلفه سيؤثران في المواطنين العرب أساساً. ويحق بخاصة لهؤلاء المواطنين، كأقلية قومية، التمتع بحماية دستورية معززة لحقهم في المساواة المدنية الكاملة.

وينتهك القانون الحق في المساواة على أساس الانتماء القومي والمعتقدات الأيديولوجية أو الموقف السياسي، وبالتالي ينتهك حق المواطنين العرب في الكرامة الجماعية. كما ينتهك الحق في التعليم، وضمنه الحق في المساواة في التعليم وحرية الاختيار في التعليم، وكذلك الحق في حرية العمل. وفي نهاية الالتماس يقتبس مركز عدالة قرار الحكم في الالتماس المقدم إلى المحكمة العليا رقم ٦٢/٢٤٣ والمعروف باسم التماس «أولبنيه هسرطاه» (أي استوديوهات التسجيل)، وهي المؤسسة التي تقدمت بالالتماس، ضد جيري (إضبارة القرارات ط. ز. ٢٤٠٧، ٢٤١٦، ١٩٦٢)، وقد ورد فيه ما يلي: «نظام الحكم الذي يتحكم في تقرير ما هو جدير بالمواطن أن يعرفه، سيصل في نهاية المطاف إلى أن يقرر أيضاً ما هو جدير بالمواطن أن يفكر فيه، ولن تجد نقيضاً أكبر من ذلك للديمقراطية الحقيقية التي 'لا توجَّه من الأعلى'.» وأضاف الملتمسون: «أقوال القاضي لانداو الثاقبة، والذي توفي قبل أيام عديدة، كُتبت قبل نحو خمسين عاماً، إلاّ إنها ما زالت صحيحة، ويجب أن تكون مرشدة كلافتة تحذير أمام مؤسسات الحكم كافة.» (مركز عدالة، ٢٠١١)[٣]

وقد عارض ٢٠ شخصاً من الحائزين على جائزة إسرائيل ومثقفون آخرون هذا القانون وانتقدوا تبعاته، وصاغوا عريضة جاء فيها: «إن مبدأ فصل السلطات

---

٣ – http://www.adalah.org/heb/?mod=db&dld_page=law&slg=nakba–law–amendment–no–40–to–the–budgets–foundations–law

(تمت الزيارة في ٢٠١٤/٥/١٦)

مبدأ أساسي ديمقراطي. الكنيست والحكومة (بالتأكيد!) ليسا سلطتين قضائيتين أو عقابيتين {...} ووفقاً لمقترح القانون هذا، الذي يمكن أن يؤدي إلى موجة أُخرى من العنصرية المناهضة للديمقراطية والتي تهدد بالهيمنة على الكنيست، سيكون في وسع السياسيين أن يقاضوا أولئك الذين لا تروق لهم ألفاظهم وأن يعاقبوهم! وبالتالي أن يقـرروا أن المس الكلامي بـ ‹يهودية› إسرائيل، أو إحياء ذكرى المتضررين من حرب الاستقلال، سيعرضان من يقوم بهما لعقوبة قاسية وغرامة باهظة. ويأتي هذا في أوساط شعب ناضل ضد إنكار الضرر الذي لحق به على مر التاريخ.»

ومما جاء في العريضة أيضاً أن «السياسيين ليسوا قضاة. ومن يمنح السياسيين الحق في دوس حرية التعبير يكون كمن يسعى ضد أسس الديمقراطية الإسرائيلية.» ودعا واضعو العريضة رئيس الكنيست وأعضاءه إلى «منع الحكومة والكنيست الأكثر تطرفاً في تاريخ إسرائيل، من تكريس أنفسهما هدّامين للديمقراطية.»

ومع مرور الوقت، تغير التعامل الإسرائيلي إزاء النكبة، سواء في الموقف الرسمي أو في الموقف الجماهيري العام. ويمكن تقسيم أنماط التعامل تجاه النكبة الفلسطينية في الحيز العام الإسرائيلي، بما في ذلك الموقف الرسمي، إلى عدة خطوط متمايزة تمتد بينها خيوط رابطة واضحة. ففي مؤشر الحرب والسلم الذي أجراه برنامج أفانس لفض النزاعات والتجسير، والمعهد الإسرائيلي للديمقراطية، في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٩، عُرض على العينة التمثيلية المكونة من ٥٠٣ مستَبيَنين السؤال التالي: إذا تحمل الفلسطينيون بشكل رسمي جزءاً من المسؤولية عن النكبة في حرب ١٩٤٨، فهل ستؤيد أم تعارض اعتراف إسرائيل أيضاً بمسؤولية جزئية عن المعاناة التي لحقت بالفلسطينيين في أعقاب الحرب المذكورة، ومنها مثلاً نشوء مشكلة اللاجئين؟ وفي الرد على هذا السؤال الذي لا يمثل موقف الجمهور الإسرائيلي على امتداد فترة زمنية، وهو رهن للسياق، أجاب المستبيَنون اليهود بما يلي: سأؤيد بالتأكيد- ٧٪؛ أعتقد أنني سأؤيد – ١٨,٥٪؛ أعتقد أنني سأعارض – ١٧,٧٪؛ سأعارض بالتأكيد – ٣٧,٩٪؛ لا أعرف/لا موقف – ١٩٪. ويبدو

وفقاً لهذه النتائج أن ثمة أغلبية إسرائيلية تعارض تحمل المسؤولية، ولو جزئياً، عن المعاناة التي لحقت بالفلسطينيين في أعقاب أحداث النكبة.

وفي سياق متصل يمكننا أن نطلع على تصريحات وزير الأمن الداخلي في حكومة إيهود أولمرت في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩، آفي دختر، الذي ترأس جهاز الأمن العام الإسرائيلي (شاباك) طوال أعوام، إذ إنها لا تعكس الموقف الرسمي الإسرائيلي من أحداث النكبة في سنة ١٩٤٨، بل من تعامل الفلسطينيين مع ذاكرة هذه الأحـداث. فقد قال دختر في مؤتمر لحزب كَديما في المجتمع العربي، وكان هو الحزب الحاكم وقتها: «لم تمنحهم النكبة تعليماً أفضل. النكبة لن تعود عليهم بمصدر رزق أفضل {...} مَنْ يجلس سنة تلو سنة يبكي على النكبة، يجب ألاّ يُفاجأ بأن يُنكب في النهاية حقاً.»[٤] ولا تنحصر أقوال دختر هذه في كونها تهديداً واضحاً لأولئك الذين يحملون ذاكرة حية عن النكبة ، بل هي بمثابة عدم اعتراف واضح بأن النكبة وقعت في الماضي، وبأن ثمة شعباً تعرض لصدمة (trauma) جماعية بمسؤولية الحكومة الإسرائيلية.[٥] كذلك لا تحمل أقوال دختر مفاجأة، ذلك بأنها تعكس موقفاً رسمياً يمتد أعواماً ساعياً لمحو ذاكرة النكبة بكل الوسائل، بدءاً بهدم القرى المهجَّرة وعبرَنة أسماء الأماكن والعمل المتواصل لإعادة كتابة تاريخ حرب ١٩٤٨، وإعادة «تربية» مواطني إسرائيل الفلسطينيين لتشجيعهم على النسيان على حساب ذاكرة الماضي. (جمال ٢٠١٠)

وتشكل النكبة الفلسطينية حدثاً مركباً لا يتلخص في مجرد حدوثه في

---

٤ http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L–3483382,00.html
(تمت الزيارة في ٢٠١٤/٤/١٤)

٥ من المهم الإشارة إلى أن آفي دختر انتقل إلى حزب الليكود وهو يقف وراء أحد اقتراحات قانون القومية الذي يعزز الهوية اليهودية الاستثنائية للدولة. لمزيد من التفصيل انظر:
Amal Jamal, «Constitutionalizing Sophisticated Racism: Israel's Proposed Nationality Law.» *Journal of Palestine Studies*, vol. 45, no. 3 (2016), pp. 40–51.

الماضي، إذ يتضح أنه جزء مركزي في الصراع القومي بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وهي تشكل أيضاً صدمة (trauma) فلسطينية لم تنته إلى اليوم نتيجة استمرار مشكلة اللاجئين من جهة، واستمرار سياسة الاحتلال والسلب والقمع الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين في الأماكن التي يخضعون فيها للسيطرة المباشرة من جهة أُخرى (المصدر نفسه). من هنا، تعيش النكبة في الوعي الإسرائيلي، وقد تعاظمت مركزيتها في السنوات الأخيرة عقب المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية للتوصل إلى تسوية سياسية منذ مطلع التسعينيات، وارتفاع عدد الأبحاث الأكاديمية التي تنتقد الرواية الصهيونية (Nets–Zehngut 2013). ولا يعني ازدياد الانشغال بالنكبة في السنوات الأخيرة، أن إسرائيل الرسمية لم تكن تملك موقفاً من هذه المسألة، إذ يمكننا إيجاز الموقف الرسمي الإسرائيلي، بصورة عامة، بإنكار أحداث النكبة تماماً طوال أعوام، وبتغييب هذه الأحداث في الذاكرة الإسرائيلية، وإلغاء الرواية الفلسطينية بشأنها. وإلى جانب ذلك، يمكننا أن نلاحظ أيضاً إلقاء كامل المسؤولية عن النكبة على كاهل القيادات الفلسطينية والعربية، من خلال تعزيز التنافر بين القيادة الفلسطينية والشعب الفلسطيني برمته، إذ يقول الادعاء الإسرائيلي إن أغلبية هذا الشعب تحولت إلى لاجئين بسبب انعدام حس المسؤولية لدى قيادته أساساً. (روجني ٢٠٠٦؛ سَفران ١٩٦٩؛ سيغف ١٩٨٤)

ويرتبط الانشغال الجديد بالنكبة ارتباطاً عميقاً، أيضاً، بنشر الأبحاث الجديدة التي تتناول نشوء مشكلة اللاجئين وتأريخ حرب ١٩٤٨. وقد بدأ نشر هذه الأبحاث منذ أواخر الثمانينيات حتى أيامنا في الأكاديمية الإسرائيلية وخارجها. وسبق هذه الأبحاث الكشف عن وثائق جديدة في الأرشيفات البريطانية والإسرائيلية، زادت في وضوح أهمية البحث في أنماط نشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وفي الدور الذي أخذته على عاتقها وحدات عسكرية إسرائيلية في «تطهير» المناطق، التي خُصصت للدولة اليهودية في خطة التقسيم، من سكانها الفلسطينيين.

وفي السنين الأخيرة، وخصوصاً منذ فشل قمة «كامب ديفيد ٢» صيف سنة

٢٠٠٠، عاد النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي إلى الظهور مجدداً في الوعي المحلي والإقليمي والدولي (Oren and Bar—Tal 2007). لقد تعامل الإسرائيليون مع التطرق إلى مدارك النكبة والعودة إلى جذور الصراع كضرورة للتعامل معه وحله، على أنها تهديد،[٦] بينما شدد الفلسطينيون في إسرائيل بصورة خاصة على أهمية حق العودة، وتطور تقليد المسيرات إلى القرى المهجَّرة في يوم النكبة، وهو اليوم الذي تحتفل فيه إسرائيل بيوم استقلالها، وشكّل هذان الأمران نقطة تحول مهمة فيما يتعلق بالانشغال بالنكبة كحدث من الماضي ذي صلة سياسية واستراتيجية مع الراهن. ومؤخراً، تبنت إسرائيل استراتيجيا جديدة من الدبلوماسية الجماهيرية تفيد بأن نقطة الانطلاق للتعامل مع النزاع هي الوضع القائم حالياً. وقد تبدلت هذه الاستراتيجيا وفقاً لقدرة الحكومة الإسرائيلية على استغلال الجمود السياسي من أجل تثبيت حقائق جديدة على الأرض لا يمكن تجاهلها في أثناء المفاوضات المستقبلية (نتنياهو ٢٠١١). وتتجلى هذه السياسة في استثمار جهد دعائي شامل بغية تثبيت الرواية الإسرائيلية المتعلقة بالماضي، والاستمرار في إلقاء اللوم فيما يتعلق بوضع الفلسطينيين على الفلسطينيين أنفسهم، تزامناً مع التشهير بقيادتهم (معهد رئوت ٢٠١٠). وتستثمر الحكومة الإسرائيلية موارد كبيرة في سبيل تعزيز دبلوماسيتها الجماهيرية، إذ اعتبرت التحديات التي يضعها الفلسطينيون أمامها بمثابة تهديد استراتيجي، الأمر الذي استدعى إنشاء وزارة للشؤون الاستراتيجية بقرار حكومي في سنة ٢٠٠٩ مسؤوليتها التعامل مع القضايا الدعائية والدبلوماسية الجماهيرية وعلى رأسها قضايا مقاطعة إسرائيل.[٧]

---

٦ http://www.psychoactive.org.il/image/users/108771/ftp/my_files/NakbaConference/NakbaNoSuchThingTova.pdf?id=3326529

(تمت الزيارة في ٢٠١٤/٤/١٥)

٧ http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.3031135

(تمت الزيارة في ٢٠١٦/١١/١٢)

وبغية التوقف عند تقنيات ضبط ذاكرة النكبة على المستويين الرسمي وغير الرسمي، سنعرض فيما يلي، وبإيجاز، الآليات الأساسية التي استخدمت لتحقيق هذه الغاية:

١) تجاهل رسمي وإقصاء غير رسمي

يعكس كتاب نوغا كدمان «على جانبي الطريق وفي هامش الوعي» التعامل الإسرائيلي مع ذاكرة النكبة، على المستوى المادي الملموس وعلى مستوى الوعي، كما يعكس تجاهلَ ذاكرة النكبة وكَبتها كحدث صدمي (traumatic) ذي تأثيرات جوهرية في شرعية المشروع الصهيوني برمته. ويتطرق الكتاب إلى الخوف العميق الذي لا ينحصر في مستوى الذاكرة فحسب، بل يتعداه أيضاً إلى مستوى إمكان «إعادة عجلة التاريخ» في كل ما له علاقة بالهجرة اليهودية إلى فلسطين وطرد الفلسطينيين من وطنهم (كدمان ٢٠٠٨). وقد لخصت مؤرخة الصهيونية أنيتا شابيرا الخوف الإسرائيلي من التطرق إلى النكبة وذاكرتها حين تحدثت عن أن ذاكرة الطرد «لا تزال تحلق في المنطقة الضبابية بين الوعي واللاوعي، وبين الكبت والاعتراف.» (شابيرا 2001)

وتوجز إفرات بن تسور التعامل الإسرائيلي مع النكبة الفلسطينية بهذه الكلمات: «في مقابل الحضور البارز لذاكرة النكبة في الثقافة الفلسطينية، ثمة العديد من اليهود في إسرائيل ممن لا يعرفون المصطلح البتة – أو لا يعترفون بوجوده. وتتلخص المعلومات التي يحملها الإسرائيليون عن دمار المجتمع الفلسطيني سنة ١٩٤٨، في ما تغذوا به عن تصرفات 'العدو' في أثناء 'حرب الاستقلال' ومصيره. أمّا أسباب ذلك فبوسعنا الحديث عن مفاهيم الكبت: كبت إسرائيلي لذكرى النكبة من الذاكرة الجماعية. ويشمل هذا الكبت جهداً لاجتثاث ذكر الحادثة من الوعي الجماهيري وإقصائه إلى اللاوعي الجماعي.»[٨]

---

٨ http://www.psychoactive.org.il/108771/Nakba
(تمت الزيارة في٢٠١٤/٤/١٣)

ومن باب التعميم يمكننا القول إن التعامل مع النكبة تميز في العقود الأولى لقيام الدولة بالتجاهل الرسمي لمجرد وقوع مأساة فلسطينية أدت إلى تفكك المجتمع الفلسطيني ونشوء مشكلة اللاجئين. ويصف يئير أورون هذه السياسة كما يلي: «تحاول دولة إسرائيل الحؤول دون خطاب الروايات المتعددة، وهي لا تسمح إلاّ بوجود رواية واحدة هي الرواية الرسمية التي تحوي في واقع الأمر عناصر نافية لمجرد حدوث النكبة، في محاولة لمنع حدوث تصدعات في القصة القومية الموحدة التي نحب سردها على أنفسنا. وكما هو معروف، فإن النكبة لا تدرَّس في الجهاز التربوي اليهودي في إسرائيل، وهي تدرَّس بقدر قليل (أقل كثيراً من المحرقة) في الجهاز التربوي العربي. وعلى سبيل المثال، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ أمرت وزارة المعارف بجمع كل النسخ الموجودة من كتاب تدريسي في التاريخ عنوانه 'نبني مدينة في الشرق الأوسط'، إصدار مركز شزار، وهو مخصص للصفين الحادي عشر والثاني عشر، ذلك بأنه يوضح ما هي النكبة ويستخدم مصطلح 'التطهير العرقي'. وهو يعرض لأول مرة في كتب التدريس الرواية الفلسطينية والرواية الإسرائيلية – اليهودية جنباً إلى جنب. وقد جُمع الكتاب ولم يُعَد إلى المكتبات إلاّ بعد تعديله. وعليه، فإن قدر معرفة الشاب أو الطالب الإسرائيلي عن النكبة هو في الحد الأدنى، بشكل متعمد.» (أورون ٢٠١٣)

وقد قامت إسرائيل الرسمية بالدفع بسياسات تثبت تجاهلها الرسمي عبر محو الآثار الملموسة، وتلك التي في الوعي، لوجود مجتمع فلسطيني متطور قبل نكبة ١٩٤٨، ووسم الخطاب الإسرائيلي دفاع الفلسطينيين الذاتي عن مجرد وجودهم وعن وطنهم بأنه أعمال شغب.

أ- **تجسُّد التجاهل الرسمي للنكبة في سياسة شطب الآثار الملموسة للوجود الفلسطيني قبل سنة ١٩٤٨:** فقد بدأت سياسة هدم القرى المهجَّرة مع مطلع حرب ١٩٤٨ واستمرت إلى يومنا هذا. وفي أماكن القرى الفلسطينية المدمَّرة شُيّدت بلدات يهودية أخفت الماضي ومحته (بنفنستي 2006؛

كدمان ٢٠٠٨). ويُعتبر اختلاق الخريطة العبرية التي هدفت إلى عَبْرنة أسماء المناطق والمواقع والبلدات وغيرها، التجسيد الأفضل لجهد محو النكبة من الوعي الجماعي الإسرائيلي (بنفنستي ٢٠٠٦). وتُعتبر أسماء القرى الفلسطينية المدمَّرة التي ظلت على الخريطة الأصلية شاهدة على عملية المحو، وإشارة غير مرغوب فيها إلى عملية كبت الوجود الفلسطيني وإخفائه من الذاكرة الجماعية الفلسطينية. (إيفن تسور ٢٠١٠)

ب- تجسُّد التجاهل الرسمي للنكبة في عرض مسألة اللاجئين كمشكلة إنسانية يتحمل مسؤوليتها القادة الفلسطينيون وزعماء الدول العربية: وفي ظل هذا الموقف، أُلقي بالمسؤولية عن مشكلة اللاجئين في الدول العربية على زعمائها. وقد أخذت إسرائيل على عاتقها مسؤولية النازحين (مهجري الداخل) الذين ظلوا ضمن حدود الدولة، لكنهم فقدوا أملاكهم وبيوتهم في إطار قانون «أموال الغائبين». واضطر هؤلاء اللاجئون إلى السكن في القرى التي انتقلوا إليها خلال النكبة، وفي بعض منها تلقوا إعانة حكومية كان هدفها الأساسي التخلص من مشكلة النازحين. (كوهين 2000؛ Jamal 2005)

جـ- تجاهُل النكبة في الأدبيات العربية والفلسطينية التي صدرت في الخمسينيات: والجدير بالذكر أن التعامل الفلسطيني في هذه الفترة كان في أساسه ندماً وأسفاً، ذلك بأن الفلسطينيين رأوا أنفسهم بسذاجة ملامين عما حدث لهم (جمال ٢٠١٠). وصحيح أن مشاعر العداوة والكراهية تجاه إسرائيل سادت بينهم، إلاّ إن أفعال إسرائيل ومسؤوليتها عن النكبة لم تُصَغ كرواية فلسطينية رسمية متماسكة ومتناغمة في المراحل الأولى، وخصوصاً في العقدين الأولين اللذين أعقبا النكبة (Sa'di 2008). ولاقت التجسدات المتقطعة للقومية الفلسطينية في مطلع الخمسينيات رداً دعائياً إسرائيلياً منظماً، انعكس في وسائل الإعلام الإسرائيلية في تلك الأعوام (Jamal 2013)، وتمثل التعامل المركزي لها في نفي الوجود الفلسطيني ومحاربة تجسداته الثقافية والسياسية.

د- **محو الذاكرة بواسطة الكتب التدريسية التي تتجاهل البعد الإنساني لتبعات حرب ١٩٤٨:** فقد ركزت هذه الكتب - العبرية والعربية - في المدارس الإسرائيلية على استقلال إسرائيل، في ظل التجاهل التام لإسقاطات هذا «الاستقلال» وتبعاته التراجيدية على الفلسطينيين (Al–Haj 1995). كما جرى تحفيز المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل على الاحتفال بيوم «استقلال» دولتهم الجديدة بواسطة سياسة الحكم العسكري. (بويمل ٢٠٠٧)

هـ- **عمل المركز الدعائي الذي نشط في مكتب رئيس الحكومة طوال سنوات، وجهاز التربية الإسرائيلي الرسمي، على تنمية قصص البطولة التي برزت في أثناء حرب ١٩٤٨** (Zerubavel 1995)، إذ شددت الرواية الرسمية التي انعكست في الخطاب الجماهيري والإعلامي على إقامة الدولة باعتبارها معجزة تاريخية، وذلك من خلال تجاهل تبعاتها الكارثية على الفلسطينيين. وجرى في هذه المنشورات التشديد على عجائب الأبطال الإسرائيليين، ونُسبت قدرات شبه خرافية إلى العسكريين الإسرائيليين والتنظيمات الأمنية الإسرائيلية، مثل دورية قائد الأركان وجهاز الأمن العام أو الموساد. (شطرنهل 1996؛ نويمان ٢٠٠٩)

٢) إنكار رسمي ومباشر

برز الموقف الإسرائيلي الرسمي بشأن النكبة، بصورة خاصة، لدى عودة ذاكرة النكبة بقوة إلى الأجندة الدولية والإقليمية وحتى الإسرائيلية في الثمانينيات والتسعينيات. فقد أدى تطور التاريخ الجديد وتعاظم قوة الموقف النقدي تجاه المعتقد التاريخي الإسرائيلي في كل ما يخص أحداث النكبة، ونشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، إلى ردات فعل مركَّبة ومتشعبة ضد الإسرائيليين. وربطت إسرائيل الرسمية بين التاريخ الجديد وتعاظم قوة النضال الفلسطيني من أجل الاستقلال، وخصوصاً بعد اندلاع الانتفاضة الأولى. وأدى توقيع اتفاق أوسلو وتمركز السلطة

الفلسطينية كمؤسسة سياسية مستقلة في وسعها تنمية وعي جماهيري واسع في الحلبة الفلسطينية الداخلية، وفي الحلبة الدولية، إلى تغيير حقيقي في سياسات الدعاية الإسرائيلية، داخلياً وخارجياً. كذلك أدت طقوس النكبة والتظاهرات في القرى الفلسطينية المهجَّرة، والتي بدأت في مطلع الألفية الجديدة، إلى تنمية وتطوير سياسة دعائية جديدة تسعى للتغلب على أعطاب خطرة في سياسات الدعاية الإسرائيلية (Gilboa 2006). ووضعت الحكومة الإسرائيلية خططاً جديدة لمواجهة رواية النكبة الفلسطينية على المستوى الأيديولوجي – الدعائي، وعلى المستوى السياسي – القانوني، وعلى المستوى التربوي – البحثي (يوغيف ونافيه 2005). وفيما يلي نورد جزءاً أساسياً من التغييرات التي حدثت في إسرائيل فيما يتعلق بالنظرة إلى النكبة الفلسطينية:

أ- **نزع الشرعية عـن التأريخات الجديدة:** مـع نشر كتاب بِني موريس عن نشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، الذي يستند إلى توثيق تاريخي مفصل لحرب ١٩٤٧–١٩٤٨ والذي جسّد فيه موريس وهن الرواية الصهيونية فيما يتعلق بأحداث الحرب وناقض جزءاً كبيراً من الادعـاءات التاريخية التي طرحها مؤرخون مركزيون في إسرائيل، اندلعت حرب شعواء بين المؤرخين على الحقيقة التاريخية للحرب (رام ١٩٩٦)؛ فصحيح أن موريس لم يصل به الأمر إلى اتهام إسرائيل بالتطهير العرقي، كما أنه تراجع عن بعض تحليلاته فيما بعد، إلاّ إنه كان المؤرخ الإسرائيلي الأول الذي شكك في المعتقد التاريخي الرائج بشأن النكبة الفلسطينية (شافيط ٢٠٠٤). وفي أعقاب ذلك، قُوطع موريس على المستوى الشخصي فترة طويلة، وعلا صراخ المؤرخين الذين دافعوا عن المعتقد التاريخي الرائج في الأكاديمية الإسرائيلية والدولية (Beinin 2003). ولا تزال حرب المؤرخين متواصلة حتى يومنا هذا، إذ يجسِّد التعامل مع كتابات بِني موريس وإيلان بابه وموطي غولاني وتوم سيغف وإيال نافيه وشلومو زاند وغابي بيتربرغ وآخرين، وبصورة واضحة،

عملية نزع الشرعية عن التاريخ الجديد والوقوف عند مركّبات المعتقد التاريخي المأسس كما جرى تطويره ونما منذ أيام الحرب. والذي يذود عن موروث المعترك العسكري وعن معتقد طهارة السلاح وأخلاقيات الجيش الإسرائيلي في أثناء حرب ١٩٤٨. (Segev 2002؛ ياهف ٢٠٠٢؛ مطر ٢٠٠٦)

ب- **تعميق الانشغال بالذاكرة القومية وصدقية الطريق في المدارس:** على الرغم من وجود فترات تميزت بشرعنة الذاكرة فإن النزعة التي سادت أغلبية الوقت تمثلت في إبطال القبول بذاكرة الآخر، وفي التصميم على صدقية الطريق وتعزيز معتقد الحصرية على المكان. وانعكس هذا الأمر في السياسات التي وضعها كل من يتسحاق ليفي وليمور ليفنات وزفولون أورليف وجدعون ساعر وشاي بيرون ونفتالي بينيت لدى توليهم منصب وزير التربية والتعليم. ويشكل مخطط المواقع التراثية التي عرضتها الحكومة الإسرائيلية سنة ٢٠٠٩ تجسيداً واضحاً لأهمية الانشغال بالذاكرة التاريخية الإسرائيلية، وخصوصاً من أجل إدغام علاقة طلاب الجيل المقبل بالمواقع القومية، وذلك من خلال تجاهل تاريخها الإشكالي وتجاهل التاريخ الفلسطيني بصورة عامة. ويجسد تمويل زيارات طلاب المدارس لبولندا من جهة، وللخليل من جهة أُخرى، الجهد المبذول في سبيل تنمية ذاكرة الضحية. وإلى جانب ذلك جرى كبت وإقصاء أي مقابلة بين ذاكرة المحرقة وذاكرة النكبة، وثمة تجاهل تام للذاكرة الفلسطينية ومدلولاتها وتأثيراتها الآنية، الأمر الذي يعيشه زائرو الخليل بشكل ملموس وأكثر وضوحاً.

جـ- **درء محاولات إدخال مضامين جديدة أو رواية الآخر إلى الحلبة الجماهيرية ومنع الجمهور اليهودي من الحصول على معلومات جديدة عن طريق الإعلام:** يتجلى هذا النهج في أشكال متعددة، أهمها إلغاء الكتب الدراسية أو إعادة صوغها. وإلى جانب ذلك ثمة عراك عنيد في الخطاب الإعلامي بشأن كل ما له علاقة بالفلسطينيين، وأحياناً بواسطة التهديد بتقديم الدعاوى

أمام المحاكم، ومثال لذلك تهديد قدامى كتيبة ألكسندروني بتقديم دعوى ضد تيدي كاتس الذي كان طالب ماجستير في جامعة حيفا، والذي تناول في رسالته تصرفات الكتيبة في قرية الطنطورة، مدعياً وقوع مذبحة هناك. ودلت أبحاث كثيرة على أن الفلسطينيين عُزلوا عن الخطاب الإعلامي، وغُرّبوا، وصُنّفوا كمُخّلين بالقانون وإرهابيين وخطرين (فيرست وأبراهام ٢٠٠٤؛ مصالحه وجمال ٢٠١٢). فقد جرت «إبادة» الفلسطينيين رمزياً كشعب كان يعيش في وطنه قبل قيام دولة إسرائيل، وانعكس الأمر في اختفائهم كبشر من الخطاب واستحضارهم كتهديد فقط.

د- **تطور نزاع سياسي - قانوني ضد النكبة بمدلولاتها المتعددة:** بما أن السيطرة على ذاكرة النكبة في الدول العربية أو الأراضي المحتلة غير ممكنة، ونتيجة الخشية القائمة من قوة ذاكرة الفلسطينيين في إسرائيل ومشروعية النكبة بوسائل شتى، سُن في إسرائيل قانون النكبة الذي يهدف إلى تمكين وزير التربية والتعليم من فرض عقوبات اقتصادية على المؤسسات التربوية التي تحيي ذكرى النكبة. كذلك ينص الهدف المعلن للقانون على محاربة نهج إحياء يوم «الاستقلال» الإسرائيلي كيوم حداد، إذ يجري الاعتناء بهذه المسألة في إطار قانون أسس الموازنة (التعديل رقم ٤٠) - ٢٠١١ الذي يسمح بتخفيض مبالغ الميزانيات الحكومية من المبالغ الإجمالية التي يجب تحويلها من موازنة الدولة إلى جهة كانت ضالعة في إحياء النكبة في يوم إحياء الدولة ليوم «الاستقلال». وقد كان صوغ القانون أكثر شمولية من صيغته النهائية، الأمر الذي يدل على النية الحقيقية التي كانت في أساس هذا التشريع.[٩] وأدى التغيير القانوني الذي انعكس في «قانون النكبة» إلى تقليص

٩ http://www.adalah.org/heb/?mod=db&dld_page=law&slg=nakba–law–amendment–no–40–to–the–budgets–foundations–law
(تمت الزيارة في ٢٠١٤/٤/٢٧)

مشاركة رؤساء البلديات والمجالس المحلية في مناسبات إحياء يوم النكبة في يوم «الاستقلال» الإسرائيلي خشية معاقبة وزارة المالية لهم، وهي الوزارة المسؤولة عن تطبيق القانون.

هـ- **استئجار خدمات شركة مهنية لمنح إسرائيل ماركة تسويقية جديدة** وإدارة حرب افتراضية (virtual) قوامها تقليص الوجود الفلسطيني ومحو الغبن ونَسْبه إلى إسرائيل باعتبارها ضحية مظالم الفلسطينيين. وبدأت الدولة بتشجيع جهات مدنية وتمويلها من أجل دفع ذاكـرة مناقضة للنكبة وتعزيزها. ويشكل التمويل الذي تمنحه وزارة التربية والتعليم لقسم التربية القيمية مثالاً ساطعاً لتنمية الوعي الصهيوني وتعزيزه لدى أبناء الشبيبة الإسرائيليين وفقاً للرواية الرسمية المهيمنة. ويشكل برنامج «مَساع» (سفر) مثالاً جيداً لتوسيع الانشغال بتعميق الوعي فيما خص الرواية الصهيونية لدى أبناء الشبيبة اليهود في أرجاء العالم. وقد انضمت منظمات مدنية إلى هذه الجهود. ويُجسد برنامج «تَجليت» (اكتشاف) التعاون بين المنظمات الحكومية والمنظمات المدنية لأغراض الدعاية والنزاع على الوعي. كما يشكل كتيب إيرز تدمور وأريئيل سيغال، «الكتيب الذي يحارب من أجل الحقيقة»، مثالاً للجهد الجماهيري العام المبذول بغية مواجهة خطاب النكبة في إسرائيل. زد على ذلك أن توقيت نشر هذا الكُتيب يُعتبر شهادة على هدفه الحقيقي، إذ نُشر عشية يوم الذكرى الإسرائيلي سنة ٢٠١١ (يوم مخصص لذكرى ضحايا معارك إسرائيل وهو يسبق الاحتفال بيوم «الاستقلال» الإسرائيلي). ويستند جزء كبير من الخطاب الدعائي المواجه لرواية النكبة إلى مواقف إسرائيلية كلاسيكية تم التركيز عليها وعُرفت من جديد. ويمكن العثور على مثال لذلك في الادعاء القائل بأن الفلسطينيين جلبوا الخراب لأنفسهم بسبب تطرفهم وعدم استعدادهم للتسوية وقبول تقسيم البلد كحل للنزاع القومي. إلى جانب ذلك، أُلقيت المسؤولية عن أحداث ١٩٤٨ على كاهل الفلسطينيين

والدول العربية، لمجرد الادعاء أن الفلسطينيين هم الذين تركوا قراهم بتشجيع من الدول العربية التي قامت هي نفسها بطرد اليهود من أراضيها. بالإضافة إلى ذلك، أُغرق الحيز الإسرائيلي بالحديث عن العلاقة بين زعيم الحركة القومية الفلسطينية قبل سنة ١٩٤٨، الحاج أمين الحسيني، وبين قتل النظام النازي لليهود في ألمانيا، وطُورت هذه العلاقة بشتى الوسائل إلى أن أضحت جزءاً من الذاكرة القومية الإسرائيلية، مع أن العلاقة بين المحرقة والفلسطينيين ليست علاقة سببية، ذلك بأنهم لم يكونوا وراء محرقة اليهود في أوروبا. إن خلق الصلة بين الأمرين حوّل المحرقة إلى مسألة ذات صلة، بل ومبرِّرة لمسلكيات الجيش الإسرائيلي والحكومة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، منذ فترة الاستيطان اليهودي المبكر حتى أيامنا هذه. وتنعكس هذه السياسات، الرسمية وغير الرسمية، في الحيز العام الإسرائيلي، وتتجلى في الخطاب الإعلامي المركزي، وهو ما سنتطرق إليه في الفصل التالي.

الفصل الرابع

النتائج

تشمل عينة الصحف التي اخترناها لهذا البحث ١٩ تقريراً ومقالاً من صحيفة «معاريف»، و٨١ تقريراً ومقالاً من صحيفة «يسرائيل هَيوم»، و٣٧ تقريراً ومقالاً من صحيفة «هَموديباع»، و٢٧ تقريراً ومقالاً من صحيفة «يديعوت أحرونوت»، و١٥٤ تقريراً ومقالاً من صحيفة «هآرتس».

ويتضح من المعطيات الكمية أن الصحيفة الرائدة في عدد التقارير والمقالات التي تناولت النكبة وتعامُل المجتمع الإسرائيلي معها، هي صحيفة «هآرتس». وفي المقابل، ظهر معطيان مفاجئان ومهمان يتمثلان في كمية التقارير الكبيرة نسبياً في صحيفة «يسرائيل هيوم»، وفي عدد التقارير الهزيل نسبياً في صحيفة «يديعوت أحرونوت». وتبعث هذه المعطيات على الدهشة لأن صحيفة «يديعوت أحرونوت» تُعتبر صحيفة مركزية وشاملة تتطرق إلى مسائل مركزية مطروحة على بساط البحث، كما أن جزءاً ليس قليلاً من قرائها ينتمي إلى الطبقتين المتوسطة والدنيا، ولذا فإن عدم تناولها النكبة يظهر عدم رغبة واضحة لديها في التطرق إلى مسألة تثير خلافاً عميقاً كهذا في المجتمع الإسرائيلي. أمّا عدد التقارير المرتفع في «يسرائيل هيوم» فلا يستوي ظاهرياً مع المعتقدات القومية المتصلبة التي تميز هذه الصحيفة. واستناداً إلى هذه المعطيات في وسعنا القول إن «يديعوت أحرونوت» تتجنب إغضاب قرائها ولذا تمتنع من الانشغال بمسائل خلافية، وبما أن مسألة النكبة بالغة الحساسية في المجتمع الإسرائيلي امتنعت الصحيفة من التطرق إليها كثيراً. في المقابل، تشكل صحيفة «يسرائيل هيوم» ما

يشبه المنصة المريحة للتعبير عن الآراء المتصلبة تجاه العرب والفلسطينيين، الأمر الذي يزيد في تطرقها إلى مسألة النكبة، لكن مع تأطيرها ضمن إطار سلبي جداً يدفع إلى تبني موقف لاغٍ لها.

ويشير تحليل المعطيات الكمية إلى إمكان التمييز بين الصحف العامة التي تتوجه إلى الجمهور الواسع، وهي لذلك تمتنع من التطرق إلى المسائل الخلافية، وبين الصحف الملتزمة أيديولوجياً ذات الأجندات الواضحة والجلية. فبينما تقلل «يديعوت أحرونوت» و«معاريف» من التطرق إلى النكبة، الأمر الذي يفسر عدد التقارير والمقالات المنخفض نسبياً، تكثر الصحف الثلاث الأُخرى في العينة، «هآرتس» و«يسرائيل هيوم» و«همودياع»، من التطرق إلى الموضوع؛ ذلك بأنها تحمل أجندات واضحة تلزمها التطرق إلى المسائل الخلافية والمثيرة للجدل في أوساط الجمهور. وتتناول هذه الصحف الثلاث مسألة النكبة وفقاً للتوجهات التي تلائم معتقداتها العامة.

انطلاقاً من المعطيات الكمية أعلاه، يمكننا القول بكل تأكيد إن تغطية ذاكرة النكبة صحافياً موجهة وفق الأحداث المستجدة، وبالتالي يجري التطرق إلى النكبة وإلى كل ما يتعلق بها عند وقوع حدث يثير الخلافات أو يثير مسألة متعلقة بالموضوع. فعلى سبيل المثال، يمكننا أن نرى أن التغطية الصحافية ليوم النكبة سنة ٢٠١١ كانت موسعة، بصورة خاصة، نتيجة الأحداث التي وقعت حينها، إذ قام لاجئون فلسطينيون بإحياء هذا اليوم عبر قدومهم إلى الحدود في منطقة هضبة الجولان، وقام بعضهم بعبور الحدود ووصل إلى قرية مجدل شمس، الأمر الذي أثار أصداء دولية واسعة. كذلك وقع حدث مشابه في جوار قرية مارون الراس اللبنانية قُتل خلاله شبان كثيرون برصاص الجيش اللبناني بغية منعهم من الوصول إلى الحدود.

ولتجذير فهمنا وإدراكنا لخريطة المعتقدات والمدارك السائدة في الحيز العام الإسرائيلي بشأن النكبة، قمنا بتصنيف المعتقدات الرائجة وفقاً للتسلسل

الذي يراوح بين إنكار مجرد وقوع النكبة، وحتى الاعتراف بها، وبين استمراريتها إلى اليوم. ووجدنا من خلال تحليل معطيات البحث كمياً خمسة مواقف مركزية، قسّمنا أول موقفين منها إلى موقفين ثانويين منفصلين. ويشير تحليل توزيع المعتقدات الرائجة في الحيز العام الإسرائيلي إلى وجود تباينات مثيرة للاهتمام بين الصحف المذكورة. ويختلف بروز المواقف بين صحيفة وأُخرى، الأمر الذي كان متوقعاً في ضوء الفوارق الجوهرية في التوجهات السياسية والأيديولوجية لدى هذه الصحف. أمّا المعتقدات التي برزت في هذا التحليل فكانت:

المعتقد الأول: إنكار النكبة والتعامل معها كابتداع دعائي وتزوير للتاريخ

أ- إنكار مجرد وقوع أحداث ١٩٤٨ كنكبة ("هآرتس»-٤؛ «يديعوت أحرونوت»-٢؛ «يسرائيل هيوم»- ٩).

ب- النكبة ابتداع دعائي وإعادة كتابة للتاريخ ("هآرتس»- ٩؛ «يديعوت أحرونوت»- ٣؛ «يسرائيل هيوم»- ٩؛ «معاريف»- ٥؛ «همودياع»- ٢).

المعتقد الثاني: إنكار المسؤولية عن النكبة لا عن مسألة وقوعها

أ- الفلسطينيون مذنبون بشأن ما حدث لهم ("هآرتس»- ١٢؛ «يديعوت أحرونوت»- ١؛ «يسرائيل هيوم»- ٣؛ «معاريف»- ٤؛ «همودياع»- ٠).

ب- النكبة نتاج حرب فرضت على إسرائيل ("هآرتس»- ١٣؛ «يديعوت أحرونوت»- ٣؛ «يسرائيل هيوم»- ١؛ «معاريف»- ٠؛ «همودياع»- ٥).

المعتقد الثالث: النكبة حدث مأسوي ما زال مستمراً إلى اليوم

("هآرتس»- ٣١؛ «يديعوت أحرونوت»- ١؛ «يسرائيل هيوم»- ٢؛ «معاريف»- ٠؛ «همودياع»- ٠).

المعتقد الرابع: النكبة تهديد متواصل بنزع الشرعية عن إسرائيل

("هآرتس»- ٢٩؛ «يديعوت أحرونوت»- ٨؛ «يسرائيل هيوم»- ٢٨؛

«معاريف»- ٨؛ «همودياع»- ٢٤).

المعتقد الخامس: النكبة ذاكرة جماعية يجب احترامها

("هـآرتـس»- ٣١؛ «يديعوت أحـرونـوت»- ٤؛ «يسرائيل هيوم»- ٥؛ «معاريف»- ٠؛ «همودياع»- ٠).

جدول رقم ١

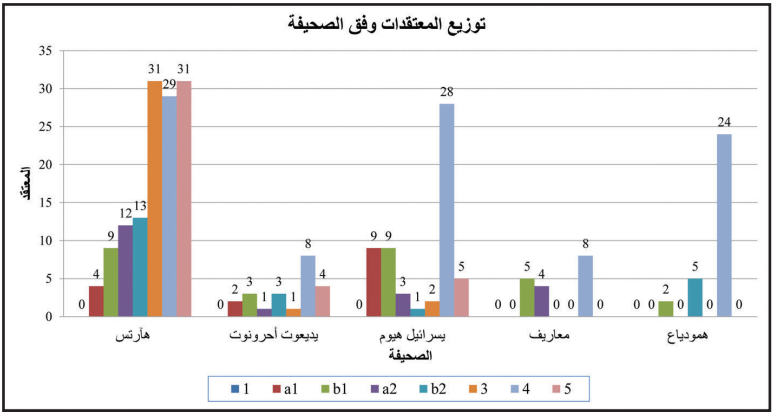

وفقاً لما يمكننا رؤيته في الجدول ١، فإن المعتقد المهيمن في هذه المعطيات والذي يظهر في كل الصحف، هو المعتقد الرابع الذي يعكس تهديداً متواصلاً بنزع الشرعية عن إسرائيل. ولم يكن بروز هذا المعتقد مفاجئاً في ظل الهجمة الجماهيرية والدبلوماسية على ذاكرة النكبة التي تحولت إلى طقس سنوي، والتي تقف في صلب الاحتجاج على سياسة الاحتلال الإسرائيلية وغياب التزامها الفعلي بتحقيق مشروع حل الدولتين. صحيح أن هذا المعتقد ليس المعتقد الشائع في صحيفة «هآرتس»، خلافاً لسائر الصحف، إلاّ إنه قريب من ذلك. وعلينا أن نتذكر أن الحديث يدور عن صحيفة يسارية تلتزم إنهاء الاحتلال وإقامة دولة

فلسطينية مستقلة إلى جانب دولة إسرائيل، على الرغم من كونها صحيفة ذات معتقد صهيوني. ويرتبط بروز المعتقد الرابع هذا بالتشديد المتصاعد في النزاع الدبلوماسي الجماهيري الإسرائيلي، في مواجهة مجهود المقاطعة الذي تعاظم وازداد في السنين الأخيرة، الأمر الذي يشكل موقفاً يبرز الأزمة الأخلاقية التي تواجهها دولة إسرائيل والصهيونية في كل ما يتعلق بتبريرهما لذواتيهما، كما يعكس خطراً على صمود السياسات الإسرائيلية في مواجهة الادعاء الفلسطيني المركزي بأن المشروع الصهيوني هو في مجمله مشروع كولونيالي لا يكتفي باستنفاد حق تقرير المصير لمصلحة مواطني إسرائيل اليهود، بل يسعى أيضاً لمحو العلاقة التاريخية القائمة بين الفلسطينيين ووطنهم. زد على ذلك أن معتقد النكبة، كتهديد وكانتزاع لشرعية إسرائيل، يهدف إلى تجنيد الرأي العام الإسرائيلي وإلى بلورة وعي الجمهور الإسرائيلي خدمة لمحاربة التجسّد الأكثر مركزية للحضور الفلسطيني، أي ذاكرة النكبة. ويندرج هذا الموقف ضمن المعتقدات التي ترى في النكبة ابتداعاً دعائياً وإعادة كتابة التاريخ على يد الفلسطينيين، ومحصلة لحرب فُرضت على إسرائيل. ويدل الربط بين هذه المواقف على مجمل الموقف الجماهيري الإسرائيلي الذي يتنكر لحقيقة الكارثة التي نزلت بالفلسطينيين سنة ١٩٤٨، ولمسؤولية إسرائيل عن هذه الكارثة. وتتكامل هذه المعتقدات إذا أضفنا إليها المعتقد الذي يُحمّل الفلسطينيين مسؤولية ما جرى في وطنهم وما تعرضوا له في أثناء حرب ١٩٤٨. بكلمات أُخرى، ثمة موقفان أساسيان ليسا متماسكين بالضرورة: الموقف الأول يتنكر لمجرد وقوع النكبة، والموقف الثاني يتنكر لمسؤولية إسرائيل عما حل بالفلسطينيين.

يمكننا رؤية ثنائية حادة بين المعتقد البارز في صحيفة «هآرتس» وبين المعتقدات الواردة في «معاريف» و«هموديع». فبينما ينعكس بوضوح معتقدان اثنان في صحيفة «هآرتس» هما: المعتقد الثالث الذي يرى في النكبة حدثاً مأسوياً ما زال مستمراً إلى اليوم، والمعتقد الخامس الذي يرى فيها ذاكرة جماعية يجب احترامها،

حتى من دون التزام تحمُّل مسؤولية مباشرة عنها. ويرد هذان الرأيان في نحو ٥٠٪ من المقالات والتقارير التي نشرتها «هآرتس»، بينما لا يظهران أبداً في صحيفتي «معاريف» و«همودياع»، ويظهران بشكل طفيف جداً في صحيفتي «يسرائيل هيوم» و«يديعوت أحرونوت». وتشير هذه النتيجة إلى عمق الإنكار الإسرائيلي لمجرد حدوث النكبة، وإلى نزع الشرعية عن الذاكرة الجماعية في أوساط الفلسطينيين.

جدول رقم ٢

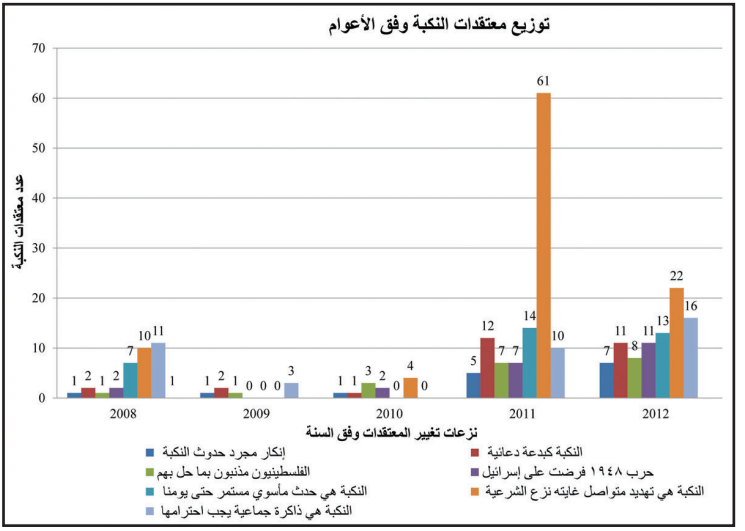

يتضح من الجدول ٢ أن ثمة تبايناً بين بروز المعتقدات المتعددة على مر السنين. ففي سنتي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ عثرنا على أقل تطرق إلى النكبة وإلى الأحداث المتعلقة بإحيائها، في حين كانت سنتا ٢٠١١ و٢٠١٢، في المقابل، بارزتين على صعيد عدد المرات التي جرى فيها التطرق إلى النكبة والأحداث المتعلقة بذكراها، كجزء من الذاكرة الفلسطينية. وفي مؤشر التباين بحسب السنوات يمكننا أن نرى

أن التباين الأكبر كان قائماً في سنة ٢٠١١، إذ حظي المعتقد الذي يرى في النكبة تهديداً بنزع الشرعية عن إسرائيل في ٦١ حالة، في مقابل المعتقد الضدي الذي يرى في النكبة حدثاً مأسوياً ما زال مستمراً، والذي حظي بالتمثيل في ١٤ حالة فقط. ويشير هذا التضاد إلى التوتر القائم في الحيز العام الإسرائيلي فيما يتعلق بالنكبة وبمركزية المعتقد الذي يرى فيها تهديداً.

ولتجذير فهمنا لمميزات التغطية الإعلامية والمعتقدات السائدة بشأن أحداث النكبة في الإعلام المطبوع في إسرائيل، استخدمنا ثلاثة مؤشرات مركزية هي: نوع الصحيفة، والزاوية التي ظهر فيها المقال، والمعتقد الخاص بأحداث النكبة. وتفيد فرضية البحث المركزية أن نوع الصحيفة (X) سيؤدي إلى نوع المعتقد (Y) تجاه أحداث النكبة بتلطيف الزاوية (M). وقد طُرحت هذه الفرضية في ظل عملية توزيع المعطيات الأساسية، والتي تجسد وجود أنواع متعددة من الصحف، من صحيفة يسارية إلى صحيفة يمينية، وبين هذه وتلك صحف ذات توجهات أكثر اعتدالاً. ولغرض فحص هذه العلاقة قمنا بتطوير نموذج نظري على النحو التالي:

النموذج النظري

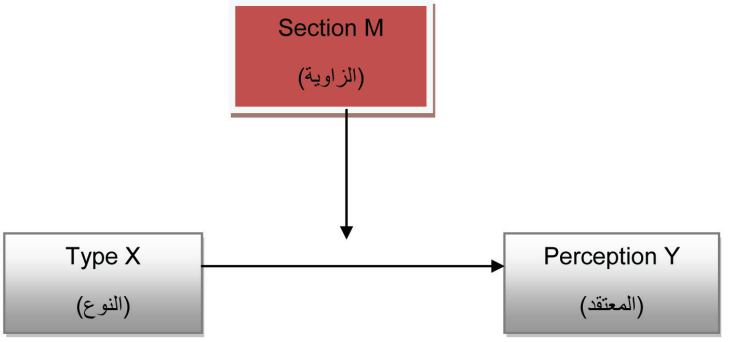

ويدّعي هذا البحث، بصورة أساسية، أن نوع الزاوية يُلطّف العلاقة بين نوع الصحيفة والمعتقد الذي له علاقة بأحداث النكبة. وبغية فحص تأثير المتغير الملطّف في العلاقة بين النوع والمعتقد، استخدمنا البرنامجين الإحصائيين SPSS وPROCESS، اللذين يفحصان بصورة أفضل النموذج والفرضيات الواردة في البحث، وأجرينا تحليلات أساسية – المعدل والانحراف القياسي والتكرار – في برنامج SPSS بغية فحص العينة بصورة أعمق، والتمعن في النتائج التي حصلنا عليها، والتوصل إلى إدراك بشأن هيكلة الارتباطات بين المتغيرات. وللتحقق من الادعاءات المركزية الواردة في البحث استنبطنا عملية تفاعل بين نوع الصحيفة ونوع الزاوية لمعرفة تأثير هذا التفاعل في المتغير التابع (غير المستقل)، وهو نوع المعتقد. وقد استخدمنا لهذا الغرض برنامج PROCESS الذي قام بفحص أداء المتغير الملطّف – نوع الزاوية – في مقابل العلاقة القائمة بين المتغير المستقل – نوع الصحيفة – والمتغير التابع – نوع المعتقد.

ويمكن إجراء تحليل المتغيرات الملطّفة عبر التشخيص الإحصائي للنماذج التي يعرضها برنامج PROCESS (Hayes and Preacher 2012)، إذ تؤثر العلاقات المباشرة وغير المباشرة للمتغير المستقل (X) في المتغير التابع (Y) عبر متغير وسيط واحد أو أكثر (M)، أو عبر متغيرات مُلطّفة (V\W). وفي حال وجود أدلة على تلطيف تأثير X في Y، يصبح في إمكاننا القول إن المتغير المستقل يؤثر في المتغير التابع عبر متغير ملطّف، وإن العلاقة بين الاثنين مرتبطة بتوجه المتغير الملطّف (الصاعد أو الهابط). (Mueller and Hancock 2008)

ومن أجل دراسة هذه التأثيرات، وهي جوهر العلاقة بين نوع الصحيفة ونوع المعتقد، استخدمنا النموذج رقم ١ الوارد في برنامج PROCESS (ملحق إحصائي لبرنامج SPSS)، بهدف فحص العلاقة غير المباشرة بين نوع الصحيفة (X) ونوع المعتقد إزاء أحداث النكبة (Y) عبر التلطيف الذي يحققه نوع الزاوية (M). ويمكننا إبراز النموذج النظري الذي يصف التأثير المشروط لنوع الصحيفة

في المعتقد الخاص بأحداث النكبة، عبر المعادلة التالية:

.Y = b1+ b3M

وهذه المعادلة تعرض في الواقع التفاعل الذي يشيّد معادلة الارتداد الخاصة بالنموذج، كما تعكس تأثير نوع الصحيفة (X) في المعتقد (Y) عبر تلطيف متغير نوع الزاوية (M)، وهي مبنية على علاقتين مركزيتين كما يلي: العلاقة الأولى (b1) تعرض العلاقة المباشرة بين المتغير المستقل (نوع الصحيفة) والمتغير التابع (المعتقد). أمّا العلاقة الثانية (b3) فتعرض العلاقة بين التفاعل الموجود بين نوع الصحيفة والزاوية (XM) مضروبة بالمتغير الملطّف (M)، وهو نوع الزاوية. ويمنحنا الربط بين هاتين العلاقتين النتيجة الخاصة بالمتغير التابع في البحث، وهو نوع المعتقد إزاء أحداث النكبة.

ويمكننا الاستدلال من القائمة رقم ١ أن الصحيفة التي تطرقت أغلبية التقارير فيها إلى الأخبار المتعلقة بأحداث النكبة هي «هآرتس» (M=1.4, SD=0.8)، وأن الزوايا التي ظهرت فيها أغلبية الأخبار عن أحداث النكبة في مجمل الصحف هي زوايا الأخبار والآراء (M=5.6, SD=0.24)، وأن المعتقدات الرائجة في الصحف الخمس تجاه أحداث النكبة هي: «الفلسطينيون مذنبون ومنتجو حرب» (M=2.3, SD=0.53).

القائمة رقم ١

إحصاء وصفي

	M	SD	T	P
نوع الصحيفة	1.4	.88	1.4	<.005
الزاوية	5.6	.24	–	<.005
المعتقد	2.3	.53	–12.24	<.005

وبهدف معرفة كنه العلاقة بين المتغيرات في البحث قمنا بفحص الارتباطات فيما بينها (القائمة رقم ٢). ويفترض النموذج البحثي وجود سلسلة سببية بين المتغيرات على الشكل التالي: نوع الزاوية يلطّف العلاقة بين نوع الصحيفة ونوع المعتقد بشأن أحداث النكبة. وتفيد الارتباطات التي فحصناها بأن العلاقة بين نوع الصحيفة ونوع الزاوية ذات دلالة إحصائية (0.26–)، وبأن ثمة علاقة ذات دلالة إحصائية أيضاً بين نوع الصحيفة والمتغير الملطّف، المعتقد الخاص بأحداث النكبة (0.80)، وكذلك بين نوع الزاوية والمعتقد الخاص بأحداث النكبة (0.18–).

القائمة رقم ٢

الارتباطات بين متغيرات البحث

المتغيرات	1	2	3
نوع الصحيفة	–	–	–
الزاوية	–.26**	–	–
المعتقد	–.80**	–.18**	–

لقد فحص البحث العلاقة غير المباشرة بين نوع الصحيفة ونوع المعتقد بشأن أحداث النكبة، عبر تلطيف نوع الزاوية التي نُشر التقرير فيها. وتعرض القائمة رقم ٣ العلاقة المباشرة وغير المباشرة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، كما تعرض وظيفة التفاعل في العلاقة بين الاثنين. وعليه يمكننا أن نرى أن عملية إثبات وجود المتغير الملطّف – نوع الزاوية – أدت إلى نفي العلاقة المباشرة بين نوع الصحيفة ونوع المعتقد الخاص بأحداث النكبة. بكلمات أُخرى، لم تكن العلاقة المباشرة بين المتغير التابع والمتغير المستقل ذات دلالة إحصائية، في حين وجدنا أن نوع الزاوية يرتبط بعلاقات ذات دلالة إحصائية بنوع الصحيفة

وبالمعتقد الخاص بأحداث النكبة أيضاً. بالإضافة إلى ذلك، وجدنا أن تأثير التفاعل بين نوع الصحيفة ونوع الزاوية في المعتقد ذو دلالة إحصائية أيضاً.

كذلك وجدنا أن العلاقة المباشرة بين نوع الصحيفة والمعتقد بشأن أحداث النكبة ليست ذات دلالة إحصائية (b=.50, p=.17). ومع ذلك، فإن التفاعل بين نوع الصحيفة والزاوية (القائمة رقم ٣) أفضى إلى علاقة ذات دلالة إحصائية للمعتقد الخاص بأحداث النكبة (b=.02, p=.00). وتشير النتائج الكمية إلى أن نوع الصحيفة يؤثر في المعتقد بشأن أحداث النكبة، وذلك عبر تلطيف نوع الزاوية التي يظهر فيها التقرير أو الخبر. وبعبارة أُخرى، عند الحديث عن زاوية إخبارية أو مقالات رأي فإن تأثير نوع الصحيفة في المعتقد الخاص بأحداث النكبة سيكون أقوى.

القائمة رقم ٣

علاقة مباشرة بين المتغيرَين (نوع الصحيفة والزاوية)

Predictor	B	Se	t	P
	المعتقد			
نوع الصحيفة	.50	.74	.07	.17
الزاوية (التفاعل)	.02	.05	.04	.00

يظهر من القوائم الثلاث أعلاه أن نتائج البحث تشير إلى عدم وجود تأثير مباشر للمتغير الإسنادي (نوع الصحيفة) في المتغير التابع (المعتقد الخاص بأحداث النكبة). وقد أشرنا إلى نوع الزاوية كمتغير ملطّف، وهو الذي يوجِد العلاقة المعينة بين المتغير المستقل والمتغير التابع. ويعرض المتغير الملطّف علاقات غير مباشرة بين المتغيرَين في نقاط تخص قيماً معينة لهما (القائمة رقم ٤).

القائمة رقم ٤

تأثير الزاوية (متغير ملطّف) في العلاقة بين المتغيّر المستقل والمتغيّر التابع

الزاوية	التأثير	Se	T	P
0.55	-0.02	0.4	-0.52	0.59
1.27	-0.80	0.3	-0.26	0.79
1.99	0.70	0.5	0.12	0.89

يمكننا أن نرى ما يلي: عند وجود الزاوية في النقطة 1.27 (معدل النتيجة بين المدى الأعلى والأدنى)، فإن مدى تأثير متغير الزاوية كمتغير ملطّف بين نوع الصحيفة ونوع المعتقد يحمل تأثيراً ملطّفاً بقيمة 0.80–. وهذه النتيجة ذات دلالة إحصائية، ذلك بأن نتائج الـ P–Value تصل إلى 0.79. وبتعبير آخر فإن الزاوية هي المسؤولة عن تلطيف العلاقة بين نوع الصحيفة ونوع المعتقد بشأن أحداث النكبة. وكلما نُشر عدد أكبر من الأخبار والمقالات في زوايا الأخبار والآراء، أشار نوع المعتقد إلى أن «الفلسطينيين مذنبون» و«منتجو حرب».

النموذج الإحصائي

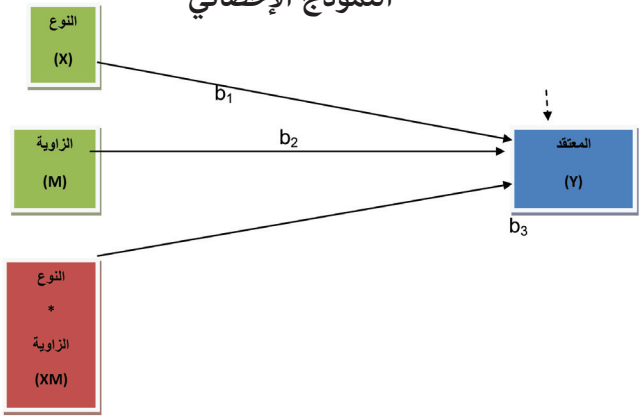

التحليل الكيفي

معتقدات النكبة في الحيز العام الإسرائيلي

عند تطرقنا إلى النكبة يبرز أحد أهم الأسئلة وأكثرها مركزية، وهو المتعلق بشكل إدراك النكبة في الحيز العام الإسرائيلي. والجدير بالذكر في هذه المرحلة أن الحديث يتناول منظورات متعددة، على الرغم من أن الواحد منها لا ينفي الآخر. ونحن نقصد بالمنظور في هذا السياق الأمر الذي يقوم بتنظيم إدراكنا العالم المجتمعي الذي حولنا وفهمنا له (Connolly 1973, p. 13). ويتعلق المنظور بمجموعة من «الفرضيات الأساسية أو التوقعات المتعلقة بالنشاط 'السوي' للمجتمع والعالم السياسي، إلى جانب مفاهيم أساسية مبلورة نسبياً توفر الوسيط الذي نقوم من خلاله بتفسير الواقع» (Ibid.). لذلك، فإن أهمية فحص المنظورات المركزية للنكبة لا تنحصر في توصيف المعتقدات السائدة في الحيز العام الإسرائيلي، بل في مساعدتنا أيضاً على فهم الفرضيات الأساسية المُضمَّنة في المعتقدات المتعددة والدوافع الداعمة لهذا المعتقد أو ذاك.

من المهم توضيح أن وجود أكثر من «إطار وسيط» داخل كل منظور أمر محتمل. ويعني «الإطار الوسيط» في هذا السياق التعامل التحليلي والقيمي مع موضوع التأمل، والذي يحوي انتقائية لعناصر معينة من داخل واقع مركَّب، وإبرازها بما ينطوي على إيجاد أفضلية لمدلولات معينة على حساب أُخرى، وتبريرات لتعامل مُعطى مع هذا الواقع، وتوصيات مستترة لشكل عمل مرغوب فيه أو محبذ بشأن هذا الواقع (Entman 1989; Gamson et al. 1992; Dearing and Rogers 1996). وتنبع أهمية الوقوف على الأطر الوسيطة من الرغبة في الإشارة إلى الشكل الذي يجري من خلاله دفع مواقف معينة في

الخطاب الإعلامي على حساب مواقف أُخرى.

ونتيجة التأمل المعمق في الخطاب الإسرائيلي المتعلق بالنكبة عثرنا على عدة منظورات غير متناغمة وغير متماسكة فيما بينها، بل أحياناً متضاربة، يجري من خلالها النظر إلى النكبة واستيعابها وتقويمها. وستجسد لنا هذه المنظورات النتائج التي سنعرضها لاحقاً. وتنعكس أهمية الوقوف عليها في الرغبة في وضع ما يشبه المرآة أمام الحيز العام الإسرائيلي، وفي الإشارة إلى مختلف وجهات النظر بشأن ما حل بالفلسطينيين في أعقاب حرب ١٩٤٨. وفي ضوء هذا، سنقوم بترتيب النتائج وفقاً للمعتقد البارز الذي تنتمي إليه. وقد تم استخلاص هذه المعتقدات من مضامين المقالات التي دخلت في العينة، وعلى الرغم من أنها لا توجز كل المعتقدات الممكنة فإننا لا نبالغ إذا قلنا إنها تمثل المعتقدات الشائعة في الحيز العام الإسرائيلي برمته.

وعليه، تتمثل أهمية هذه المدارك في أنها تعكس حيز الوعي الإسرائيلي إزاء كل ما له علاقة بالنكبة وطرق مواجهتها على المستويين العام والرسمي. وتتمثل أهمية الوعي العام الخاص بالنكبة في أن هذا الوعي يعكس عمليات التنشئة الاجتماعية – السياسية التي يمر بها الجمهور الإسرائيلي، وحدود مواجهة هذا الحدث الممكنة. ونحن لا ننوي إجراء تحليل كيفي مفصّل للنتائج التي سنعرضها فيما يلي، إذ إن عرض النتائج سيمكّننا من استخلاص الاستدلالات بشأن الرسائل المنقولة في النص، وسياقها وهوية متلقي الرسائل (Weber 1990; Krippendorff 1980؛ باور ٢٠١١). وستُعرض أغلبية نتائج البحث مرفقة بتوضيحات موجزة، ستكون عوناً على فهم السياق الذي وردت فيه الأقوال ومدلولاتها المرجحة.

المعتقد الأول: إنكار النكبة والتعامل معها كابتداع دعائي وتزوير للتاريخ

يحظى هذا المعتقد برواج كبير في الخطاب الإعلامي الإسرائيلي، وهو يتجلى

في التنكر التام لمجرد وقوع نكبة في الماضي. ويمكننا أن نقسم الانشغال بالنكبة في هذا الخطاب إلى معسكرين مركزيين؛ الأول يتنكر لمجرد وقوع أحداث النكبة ويكتفي بتدعيم الإنكارات، والثاني يشدد على كون النكبة ابتداعاً فلسطينياً وتزويراً للتاريخ؛ إذ يرى في النكبة ابتداعاً دعائياً فلسطينياً كانت غايته التغلب على الضعف العسكري العربي وتوفير وسيلة أكثر نجاحاً لهزيمة إسرائيل، أو إحراج إسرائيل في الحرب الدعائية التي يديرها الفلسطينيون من أجل نزع الشرعية عنها. ويحارب أصحاب هذا الرأي ذاكرة النكبة، بطبيعة الحال، وهم يطالبون القيادة الإسرائيلية بالامتناع من إبرام تسويات مع الذاكرة الفلسطينية التي يعرضونها كذاكرة كاذبة وخطرة. وعليه، فإن الغاية من ذاكرة النكبة إحراج إسرائيل وإلقاء المسؤولية عن ضائقة الفلسطينيين على كاهلها.

أ) إنكار مجرد كون أحداث ١٩٤٨ نكبة: يُعبّر عاموس كرمِل عن هذا الموقف في مقاله «أرض إسرائيل لا فلسطين»، المنشور في «يديعوت أحرونوت» بتاريخ ٢٠١٠/٥/٤، إذ كتب:

> خلافاً لما كتب هيرتسل في "الأرض القديمة الجديدة"، فإن اللغة المعتمدة في دولة اليهود هي العبرية. ثمة مَنْ يدّعي أن بعث اللغة العبرية أدى دوراً مركزياً في تأسيس الاستقلال الإسرائيلي والهوية الإسرائيلية واللغة العبرية. إن البلد الذي زاره هيرتسل قبل ١١٢ عاماً هو أرض إسرائيل لا فلسطين، باللغة العبرية ومع كل شحنتنا التاريخية. وقد جاء في سفر صموئيل "ولم يوجد صانع في كل أرض إسرائيل"، قبل فترة طويلة على قيام القيصر الروماني أدريانوس بقمع تمرد باركوخبا أو إقامة ولاية "سوريا فلسطينيا" لذكرى الفلستيين. أرض إسرائيل، لا فلسطين، هي التي غذّت كل موجات الهجرة اليهودية إلى البلد وكل الطموحات إلى

تأسيس سيادة يهودية هنا. حتى أحاد هعام، الذي تحفّظ من مثل هذه السيادة واكتفى بـ "مركز روحاني"، عَنوَن مقالين شهيرين له (سنة ١٨٩١ وسنة ١٨٩٣– قبل زيارة هيرتسل للبلد) "الحقيقة من أرض إسرائيل"، ولم يخطر في باله أن يعنون المقالين "الحقيقة من فلسطين". وفيما بعد، عند إعلان وعد بلفور (١٩١٧)، كان واضحاً تماماً أن صيغته العبرية تتحدث عن «وطن قومي للشعب اليهودي في أرض إسرائيل." وعند تأسيس حكم الانتداب البريطاني في البلد، كافحت الحركة الصهيونية بحدة من أجل إطلاق التسمية العبرية "أرض إسرائيل» على الأرض التي يشملها الانتداب، واضطرت إلى الاكتفاء بالتسوية البعيدة "فلسطين (أرض إسرائيل)" {...} وليس مصادفَةً أن يبدأ إعلان الاستقلال بالكلمات التالية: "في أرض إسرائيل – لا في فلسطين – نشأ الشعب اليهودي." وليس مصادَفةً أيضاً أن يرد فيها اعتراف دولي بالصلة التاريخية التي تربط الشعب اليهودي بأرض اسرائيل"، لا فلسطين. كذلك ليس مصادَفةً أن تظهر في متن هذا الإعلان لاحقاً جملة "إقامة دولة يهودية في أرض إسرائيل – هي دولة إسرائيل." مَنْ اهتم بذلك قال بوضوح إن دولة إسرائيل وأرض إسرائيل ليستا مصطلحين متطابقين {...} لسبب جلي يحاول كثيرون تغييبه. هيرتسل الذي تم الحديث عنه في سنة ٢٠١٠، يطابق تماماً عرض الحركة الصهيونية كجسم كولونيالي يقتحم بلداً غريباً برعاية الإمبريالية الأوروبية. هيرتسل كهذا يستطيع أن يساعد في تطوير وتنمية الفكرة القائلة بأن هذه الدولة ليست في المجمل إلاّ مشروعاً صليبياً محكوماً عليه سلفاً بالتفتت والانهيار. وكل من يفكر خلاف هذا عليه أن يتذكر ويُذكِّر بأن هيرتسل تحدث وكتب

وفكر – بالألمانية – عن دولة اليهود الشرعية في أرض إسرائيل.

إن الجهود المبذولة في سبيل المواجهة الإسرائيلية للدعاية الفلسطينية لا تنجح دائماً، كما ورد في مقال يرصد موقع «والاه» (walla.com) بعنوان «ليبرمان والنكبة»، والمنشور في «يسرائيل هيوم» بتاريخ ٢٠ أيار/مايو ٢٠١١، وهو يدعي قائلاً:

> لم يكن تعبير "سيف ذو حدين" ملائماً وعلى صلة، بهذا القدر، بكل ما يتعلق بجهود ليبرمان واليمين في السنة الأخيرة بغية سن قوانين وفرض كم قسري للأفواه في مسألة النكبة الفلسطينية. وقد أثارت النقاشات والانشغال بمسألة هذه القوانين هذا التعبير، الذي كان غريباً وغير معروف لدى قسم كبير من اليهود الإسرائيليين، الأمر الذي أثار فضولهم {...} كذلك حظيت الاستعدادات في فيسبوك لدى مجموعات في أرجاء العالم العربي عشية يوم النكبة هذه السنة بتغطية إعلامية تناسبية في الإعلام المركزي، وبعدد لا يستهان به من المجموعات الضدية في المنبر نفسه. وعندها حل اليوم الموعود في مطلع الأسبوع الحالي، وتحولت "النكبة" إلى الكلمة الأكثر رواجاً لدى كل إسرائيلي، والتي أحاطت به من كل صوب وحدب، إعلامياً واستعارياً. لقد كان السوريون على الحدود فعلاً، وهو مصطلح قديم منذ أيام حربي الوجود –١٩٦٧ و١٩٧٣– لكن هذه المرة من دون دبابات ورشاشات، وإنما مع أعلام فلسطين وسورية وهتافات عالية.

وتجسد الرسالة التي وصلت إلى هيئة تحرير «هآرتس» في ٩ أيار/مايو ٢٠١١، بقلم البروفسور موشيه تسيبور من رحوفوت، وجود هذا الموقف في أوساط الجمهور الواسع. فقد جاء في رسالته ما يلي:

> في الأيام الوشيكة ستبدأ الثرثرة المكثفة بشأن "النكبة" وفيما يخص الاعتراف بمشاعر العرب الشرعية. علينا محاربة هذا الأمر عبر اجتثاث استخدام هذا المصطلح الذي يعبّر عن "الرواية" العربية. هذه الرواية لا تذكر ولو بكلمة واحدة أن "النكبة" هي نتاج الحرب التي فرضوها علينا في محاولة لتدمير الاستيطان اليهودي – الأمر الذي فشلوا فيه. علينا استبدال هذا المصطلح الذي تبناه الجمهور الإسرائيلي بمقولة أن العرب يحيون "يوم السقوط"، الذي يسمونه "النكبة"، والذي يعبّر عن فشل محاولتهم تدمير دولة اليهود.

ب) النكبة كابتداع دعائي وإعادة كتابة للتاريخ: يتكرر هذا الموقف بوتيرة عالية في مقال رونين شوفال المعنوَن «إخفاق النكبة في تل أبيب»، والمنشور في «هآرتس» بتاريخ ١٥ أيار/مايو ٢٠١٢، إذ يدعي أن النكبة ليست إلاّ ابتداعاً دعائياً فلسطينياً غايته المركزية محاربة إسرائيل. ويكتب:

> على مدى ٦٢ عاماً من أعوام استقلال دولة إسرائيل حاول العدو العربي المسلم مراراً وتكراراً القضاء على هذه الدولة. {...} الملامون في فضيحة تظاهرات النكبة في جامعة تل أبيب ليسوا العرب. العرب ينشطون وفقاً لموروثهم السياسي {...} المتمثل في القضاء علينا {...}. أموال أجنبية تأتي من دول وصناديق دولية إلى سلسلة من المنظمات التي تقوم بـ «عمليات (تفجيرية) دعائية».

ويعكس موقف شوفال موقف اليمين القومي في إسرائيل الذي لا يكتفي بالتنكر للنكبة وأحداثها، بل يسعى أيضاً لمنع ذكرها وإحياء ذاكرتها في الحيز العام الإسرائيلي. وهو يصف إحياء ذكرى النكبة بـ «عملية (تفجيرية) دعائية»، هادفاً

من وراء ذلك إلى سبغ الذاكرة الفلسطينية بصورة سلبية قد تؤدي إلى حصد أرواح البشر في الجانب الإسرائيلي.

ويدلي بن درور يميني، هو الآخر، بدلوه في موضوع التنكر للنكبة وإلقاء مسؤولية ما حدث سنة ١٩٤٨ على الفلسطينيين وسائر العرب. ففي مقال اختير عنوانه بحرص وذكاء كبيرين، وهو «الأبارتهايد العربي»، ونُشر في صحيفة «معاريف» بتاريخ ٢٠١١/٥/١٣، يكتب يميني:

> بدأت القصة طبعاً سنة ١٩٤٨، في إبان وقوع «النكبة» الفلسطينية. وفي السنين السابقة لتلك السنة كان الطرد والتبادل السكاني من المسلكيات المعيارية المتعارف عليها. فقد مر بهذه التجربة الصعبة عشرات الملايين من البشر وأضحوا جميعهم لاجئين، وبينهم بولنديون وهنود وباكستانيون وأوكرانيون ورومانيون وألمان ويهود وعرب. وبلغ عددهم في أوروبا وحدها ٢٠ مليون شخص خلال الفترة ١٩٤٥-١٩٥١. وحتى أواخر سنة ١٩٦٠ حظي جميع اللاجئين في موجات الهجرة التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية بالجنسية والمواطنة والاندماج في الدول التي وصلوا إليها، باستثناء مجموعة واحدة: الفلسطينيين. وأي نقاش في النزاع الإسرائيلي - العربي يضع في مركزه مسألة «النكبة»، مع توجيه أصبع الاتهام إلى إسرائيل بسبب طردها اللاجئين وتحويلهم إلى أناس تعساء. وتحولت هذه الأكذوبة إلى أمر منتشر بين أغلبية الأكاديميين والمعنيين بالمسألة. وفي مقالات سابقة عن مسألة اللاجئين أوضحنا أن هذا الأمر ليس متميزاً ومحصوراً في الصراع العربي - الإسرائيلي. أولاً، رفضت الدول العربية قبول مخطط التقسيم وشنت حرب إبادة على دولة

إسرائيل التي كانت في أيامها الأولى. كل ما سبق في هذا المجال يشير إلى أن من يشن الحرب تحت عنوان إعلان إبادة يدفع ثمن ذلك {...} وفي السنين العشر الأخيرة جرى مراراً وتكراراً تعزيز الأكذوبة المتعلقة بمسؤولية إسرائيل عن ضائقة الفلسطينيين. ولذلك من الضروري وضع الأمور في نصابها الصحيح. لقد عاش الفلسطينيون تجربة قاسية تمثلت في النزوح واللجوء، بعضهم فر وبعضهم طُرد، إلاّ إننا نعود فنكرر أن مثل هذه التجربة مر به عشرات الملايين. لكن الفارق هنا يكمن في أن عشرات الملايين الآخرين استُوعِبوا كلهم في الدول التي وصلوا إليها، وهذا لم يحدث مع عرب فلسطين الانتدابية؛ فقد تعرضوا للعذابات التي تجلت في القمع والتنكيل وسلب الحقوق من جانب الدول العربية التي قررت تكريس أوضاعهم {...}. وتحول «حق العودة» – وهو ابتداع دعائي في أساسه – إلى المطلب الأهم والأقوى. واستترت وراء هذا المطلب، ولا تزال، نية واحدة ووحيدة: القضاء على دولة إسرائيل؛ فقد أوضح وزير الخارجية المصرية محمود صلاح الدين، سنة ١٩٤٩، أن «مطلب حق العودة يهدف في الواقع إلى تحقيق الهدف المتمثل في القضاء على إسرائيل».

ويتبنى أوري شاني الموقف السابق نفسه في مقال بعنوان «فشلُهُم» نُشر في «هآرتس» بتاريخ ٢٠١١/٥/٢٦، إذ يدعي أنه

في سنة ١٩٤٨ شنت الجيوش العربية الحرب بغية القضاء على دولة إسرائيل الفتية لتنتهي الحرب بانتصار إسرائيل {...} ومن الجدير عدم تبني كلمة «النكبة» {...} وإنما يجب تسميتها الفشل، أو بشكل أوضح: فشل المعتدي في محاولة إبادة شعب.

وفي مقال كتبه أريئيل سيغال تحت عنوان «جراثيم الكراهية الذاتية» ونشرته «معاريف» في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٢ جاء:

> لا خلاف في أن عرب أرض إسرائيل عاشوا كارثة أواخر الأربعينيات من القرن العشرين، وهي ما يسمونها النكبة. إلاّ إن خرافة النكبة هي عملية احتيال غير مسبوقة، غايتها إعادة صوغ التاريخ. وتفيد هذه الخرافة بأن المعتدي أضحى ضحية، والمحتمي من المذبحة أصبح مجرم حرب. النكبة كذبة يستخدمها الأعداء المحليون والخارجيون بغية ضعضعة صدقية الطريق والتمهيد لخراب دولة اليهود. {...} الخامس عشر من أيار/مايو هو التاريخ الذي يحيي فيه العرب يوم النكبة. الخامس عشر من أيار/مايو ١٩٤٤ هو اليوم الذي بدأ فيه إرسال نصف مليون يهودي هنغاري إلى أوشفيتس. هذا هو موروث المفتي الحاج أمين الحسيني، القائد القومي العربي في أرض إسرائيل {...}؛ المفتي الذي يتحمل مسؤولية منع هرب اليهود من أوروبا أواخر الحرب، وكان ضمن العناصر المركزية التي دفعت في اتجاه القضاء على يهود هنغاريا؛ المفتي الذي قال في الإذاعة الألمانية: «اقتلوا اليهود في كل مكان تجدونهم فيه – من أجل الله والتاريخ والدين»؛ المفتي الذي سعى لإقناع هتلر بالقضاء على اليهود الذين كانوا يقيمون بأرض إسرائيل والشرق الأوسط حتى إنه اهتم بتأسيس وحدة خاصة من الإس إس اسمها «آينزغروفا مصر»، بغية تجميع يهود أرض إسرائيل داخل معسكر جماعي في جوار جنين من أجل إبادتهم {...}. وكما هو متوقع، فإن منظمي مهرجان النكبة هم في معظمهم أعضاء الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، وهم

الأبناء الروحيون لأتباع الحزب الشيوعي الفلسطيني. في ١ أيار/ مايو ١٩٣٦، وفي أوج الثورة العربية الكبرى (التي دعمها الحزب الشيوعي الفلسطيني الذي عارض طبعاً السيادة اليهودية على أرض إسرائيل)، اقتص منهم بيرل كتسنلسون، وهو ليس محسوباً بالضبط على معسكر اليمين، وإنما هو واحد من زعماء حزب العمل البارزين.

هذه الاقتباسات أعلاه ليست إلاّ جزءاً في سلسلة طويلة جداً من الإنكار وبث الكراهية ضد مجرد استخدام مصطلح النكبة ومدلولاته وتبعاته. وكما نرى، فإن منظورات الإنكار ليست موحدة بالضرورة، إلاّ إنها متماسكة لجهة إنكارها وجود النكبة أو تحميل إسرائيل أي مسؤولية في هذا الشأن.

المعتقد الثاني: إنكار المسؤولية عن النكبة لا عن مسألة وقوعها

يرى هذا المعتقد في النكبة حدثاً تاريخياً وقع في الفترة ١٩٤٧-١٩٤٩، ولا يُفترض أن يكون ذا صلة بواقعنا الراهن، إذ يطرح نفسه على أنه موقف موضوعي قياساً بالماضي التاريخي. ووفقاً لهذا الموقف، فإن النكبة وقعت قبل ٦٥ عاماً، كما أن صلة هذا المعتقد بالراهن تنبع من أنه يُجسد المسؤولية الفلسطينية عن أحداث النكبة، ولذا يجب عدم تحميل إسرائيل أي مسؤولية مهما يكن هذا الحدث مأسوياً. فالنكبة نتاج الحرب، وكما هو معروف ومُتَّبَع في القانون الدولي، الحرب هي الحرب؛ والمسؤولية عن نتائجها لا تقع بالضرورة على المنتصر. ويتضمن هذا الموقف في طياته فرضيات أساسية مركزية مهمة، أهمها:

أ) هُم المُلامون على وضعهم: النكبة حدث وقع في الماضي البعيد، وليس له - ويجب ألاّ يكون له - تأثير على صعيد ما يجري اليوم، باستثناء أنه يجسّد ذنب الفلسطينيين في ما حل وقتها. وحتى لو وقعت مأساة في سنة ١٩٤٨ أدت إلى خراب المجتمع الفلسطيني، فإن اللوم يقع على كاهل الزعامات والدول العربية؛

فهم لم يقبلوا قرار التقسيم، وحاولوا منع إقامة دولة إسرائيل، وبعد هزيمتهم لم يوطّنوا اللاجئين الفلسطينيين الذين دفعوا ثمن خطئهم الاستراتيجي. ويُبرز هذا الموقف الحاجة إلى استغلال ذاكرة النكبة لغايات استراتيجية إسرائيلية، إذ يقول بأن على الفلسطينيين أن يوجّهوا ادعاءاتهم في شأن مصيرهم السيئ إلى زعاماتهم وإلى الدول العربية في حال كانت لديهم ادعاءات من هذا القبيل. ولا يُنظر إلى دولة إسرائيل كمذنبة أو حتى كمسؤولة عن حقيقة فرار الفلسطينيين طلباً للنجاة في أثناء الحرب التي لم تكن إسرائيل راغبة فيها. ويدعم هذا الموقف السير قدماً نحو التفكير في ما يجب عمله بغية إيجاد حل للمشكلة الفلسطينية المعاصرة، التي تنعكس في السعي لإقامة دولة في نطاق الضفة الغربية وغزة. ويشكل هذا الموقف استمراراً للموقف الإسرائيلي التقليدي الذي يلقي بالمسؤولية عن وضع الفلسطينيين، وخصوصاً مسألة اللاجئين وغياب الاستقلال الفلسطيني، على القيادة الفلسطينية نفسها. وهذا الموقف لا ينحصر في التعامل مع النكبة باعتبارها ذاكرة «مشوَّهة» من الماضي فحسب، بل يتجاهل أيضاً المسؤولية الذاتية الإسرائيلية عما حدث. ومن هنا ينبع الادعاء القائل بأن استخدام مصطلح «النكبة» نوع من التلاعب أو التبرم بهدف استثارة الشفقة والتضامن غير المبرَّرين.

ويرد هذا الادعاء في مقال دان مرغليت المعنوَن «عرب أرض إسرائيل مسؤولون عن كارثتهم»، والمنشور في صحيفة «يسرائيل هيوم» بتاريخ ٢٠١٢/٥/١٦ (ص ١٣):

> زد على ذلك أن كل عربي إسرائيلي يعرف أن المأساة التي حلت بشعبه سنة ١٩٤٨ كان سببها أولاً وأخيراً وفقط قيادته. وقد تمادت «هآرتس» أمس إلى درجة القول إن النكبة جزء من قصة انبعاث إسرائيل. وقد كان في الإمكان التسليم بهذه المقولة لو أنها قيلت في سياق أقرب إلى الحقيقة التاريخية {...} وإلى حد ما، فإن إسرائيل ضيّعت فرصة استغلال النكبة من أجل غرس

صورة متوازنة في وعي الجيل العربي الشاب؛ فهي في كنسها وإخفائها من التاريخ الذي يدرَّس في المناهج التعليمية، أبقت هذا الفصل القاسي بيد الدعائيين الفلسطينيين الذين حالوا دون إجراء أي نقاش معمق، وحولوا النكبة إلى فأس شيدوا بها سياستهم القومية. {...} لقد كان عرب أرض إسرائيل السبب في كارثتهم بعد رفضهم قبول قرار الأمم المتحدة سنة ١٩٤٨ بشأن إقامة دولتين لشعبين. وكان نزوعهم إلى محاربة الاستيطان العبري ذروة المسلكيات السياسية التي زاد تطرفها منذ الاعتداءات على يهود الخليل سنة ١٩٢٩. {...} النكبة هي معاناة الفلسطينيين، لكنها مسوغ اليهود. إسرائيل لن تكرر غلطة إيهود أولمرت الذي عرض استيعاب عشرات الآلاف من الفلسطينيين في نطاق الدولة، إلاّ إن أبو مازن تهرب من الأمر ووفّر على إسرائيل مواجهة هذا الفصل المحرج والثقيل. {...} وفي حال ازدياد قوة فهم اليهود ووعيهم بأنه لا يوجد «حق عودة» ولن يكون، عندها ليس ثمة ما يمنع تفهم مصير الفلسطينيين السيئ والتضامن معهم. {...} أولاً لأن أغلبيتهم تركت بيوتها في حيفا ويافا طواعية، وثانياً لأنهم سكنوا وسط بيئة غير مرحِّبة بهم لدى إخوتهم في الدول المجاورة، حيث لم يُبدِ هؤلاء أي اهتمام بمستقبلهم.

ويسلط درور إيدار، هو أيضاً، في مقال له بعنوان «هكذا نجونا من النكبة العربية»، نشرته «يسرائيل هيوم» بتاريخ ٢٠١١/٥/١٣، الضوء على مسؤولية الفلسطينيين عن وضعهم وينفض هذه المسؤولية عن إسرائيل، فيقول:

غداً سيحيي جزء كبير من عرب إسرائيل ذكرى يوم النكبة، وهو يوم الكارثة التي حلت بعرب إسرائيل مع قيام دولة إسرائيل.

وسيتحدثون عن المَسكَنة (البؤس) واللجوء الأبدي، وعن مدى قسوتنا وهراءات أُخرى يُحب اليساريون والعاملون في إذاعة «غالي تساهل» التمرغ فيها، وهم يحملون تعابير الأسى والتضامن و«كيف فعلنا بهم ذلك.» الحقيقة البسيطة وغير المعقدة هي أن الكارثة الكبيرة التي حلت تتمثل في أن عرب البلد، وبمساعدة الدول العربية، لم ينجحوا في تحقيق مسعاهم: القضاء على الاستيطان اليهودي هنا. وبغية تحقيق هذا الأمر حاول الجميع – عصابات النهب والقتل – وضع العبوات، والمس بالاقتصاد، والتحالف مع النازيين، ودعم القضاء على اليهود في أوروبا آملين بأن يصل النازيون إلى هنا، وأخيراً غزو البلد في حرب الاستقلال وإعلان الهدف من وراء ذلك بوضوح، وهو: ستكون هذه حرب إبادة ومذابح كبيرة سيتحدثون عنها جنباً إلى جنب مع مذابح المغول والصليبيين (أمين عام جامعة الدول العربية، عبد الرحمن عزام).

ب) النكبة محصلة الحرب التي فُرضت على إسرائيل: يفيد هذا الموقف بأن الفلسطينيين همّوا سنة ١٩٤٨ بالقضاء على اليهود، فاندلعت حرب على خلفية رفض الفلسطينيين قبول قرار التقسيم؛ ولذا فإن المسؤولية عن نتائج الحرب تقع على عاتقهم. إلى جانب ذلك، وبما أن الحديث يدور عن حرب فعلى الطرف الخاسر أن يقبل نتائج ضلوعه فيها. ومن هنا نفهم أن إسرائيل غير مسؤولة عن نتائج الحرب، إذ فُرضت عليها خلافاً لرغبتها.

وتـبرز نيفا لَنير هذا الموقف في مقال لها نُشر في «هآرتس» بتاريخ ٢٠١٢/٤/٢٩، تحت عنوان «آباؤنا كانوا على ما يرام». وتشدد لنير في مقالها هذا على التالي:

كان آباؤنا كل ما كتبت عنهم وأكثر. لقد كان الإيمان بالصهيونية والاشتراكية شريان حياتهم، وفعلاً، شيدوا بيتاً وبلوروا وطناً وحولوا مستنقعات وادي حيفر (وادي الحوارث) إلى حديقة غنّاء {...} لقد كتبتُ عن أمر واحد، أجبتُ عن نزع الشرعية (حتى فيما بعد) الذي يقوم به قادتهم اليمينيون عن اليسار الصهيوني. لم يطرد آباؤنا العرب من أراضيهم. يهوشع حنكين اشترى أراضي لهم في وادي الحوارث وكذا فعل الصندوق القومي لإسرائيل، ثم أُعطيت الأراضي للحركات الاستيطانية. لم يكن هذا استيطاناً مبنياً على النهب من منطلق «خذ ما استطعت»، فقد كان هناك مؤسسات اتخذت قرارات بشأن مواقع الاستيطان ومتى ومَنْ. لم يسرقوا أراضي العرب ولم يسيطروا عليها. وإذا كنتَ تدّعي أن الحركة الصهيونية وقادتها ومؤسساتها والاستيطان في أرض إسرائيل هي مصدر الغبن الذي لحق بعرب البلد، فإن دور أهالينا حاضر {...} لكن علينا أن نتحلى بالنزاهة. فهم لم يهاجروا إلى إسرائيل لسلب أراضي العرب. لقد نبعت صهيونيتهم من قوميتهم ويهوديتهم ومن كونهم اشتراكيين. كانوا يغنون أغنية أفراهام شلونسكي، «كلنا نعرف أننا جئنا من بلد آهل إلى بلد ناء»، قبل أن ينسبوا إلى كاتبها تجاهل عرب البلد بكثير {...} كانوا يدركون أن عرب البلد لم يختفوا منه بأعجوبة. فقد وقعت هنا حرب ضروس وهذه كانت نتائجها. هل تريد أن نتحدث عن مشروعية حرب الاستقلال؟ لم يكن هناك ما يحمل آباءنا على الشعور بالذنب. مَنْ لم يقترف ذنباً ويعترف بكارثة الآخر غير مجبر على الأسف والاعتذار {...} لقد وفّرت حرب الأيام الستة (النكسة) فرصة لمعارضي تقسيم البلد، من اليمين واليسار،

للتنازل عن الاعتقاد أن حدود ١٩٤٨ ستكون أساس حدود دولة إسرائيل الدائمة.

وجاء في مقال بعنوان «تشريح الغباء» كتبه درور إيـدار ونشرته صحيفة «يسرائيل هيوم» في ٢٠١٢/٥/١٥ (ص ٩) ما يلي:

> ينشط اليسار الراديكالي منذ عشرات الأعوام من أجل تحويل إقامة دولة إسرائيل من أعجوبة تاريخية إلى لائحة اتهام. هذه هي الطرق ذاتها التي اتبعها الثوريون الشيوعيون في المجتمعات الديمقراطية، والتي عرّفها يوجين مثوين بأنها «تقنية الهدم الاجتماعي التي تستعين بمكابس ضغط ثقافية بغية هدم المبنى برمته. هذا ما يفعله إحياء يوم النكبة ومشروعيتها: تعريف إسرائيل، من جانب الفلسطينيين والمنطقة كلها، كمركز للّوم والذنب، وبشكل غير مباشر كقيح أخلاقي في العالم. {...} وتتمثل الطريقة في إدخال أمور ساذجة إلى الخطاب الإسرائيلي المتعلق بحرب التحرير وقيام الدولة، مثل «كارثة إنسانية» و«الاعتراف بالغبن اللاحق بالفلسطينيين»، والتي تشكل «أساس كل نقاش سياسي». ويدرك كل عاقل أن ما يقف في المركز ليس المعاناة الذاتية؛ فـ «الغبن» الذي يُطرح هو مجرد إقامة دولة اليهود. هذا ما يقف وراء طقوس الذاكرة. ومجمل الأحاديث «الإنسانية» ليس إلاّ غطاء لعملية نزع الشرعية عن وجود إسرائيل. {...} لا، نحن لا نرغب في منع أحد من التذكر. نحن أيضاً نتذكر أن الغرباء جاؤوا خلال منفانا وسرقوا أراضينا، ومع العودة إلى صهيون في القرن الثامن عشر جاء كثيرون من العرب الآخرين من المنطقة للبحث عن عمل. وما زالت ذريتهم تعيش حالة لجوء أبدية، بدلاً

> من الاندماج في البلاد المحيطة، برعاية فخامة مؤسسات الأمم المتحدة. {...} صحيح أن حرباً وقعت وهُدّمت قرى ووُلد لاجئون (القلة منهم فقط طُردت)، لكن في المقابل طُرد ٨٥٠,٠٠٠ يهودي من الدول العربية وأُحضِروا سراً إلى البلد ليعيشوا في خيم وبيوت من الصفيح. لقد كانت المخيمات الانتقالية (مَعْبَراه) مخيمات لاجئين لمَنْ بقي من يهود الشرق. وفي حين نجح مَنْ بقي من اللاجئين هنا في استيعاب إخوتهم وأخواتهم والتخلص من المخيمات الانتقالية، أبقت الدول العربية مخيمات اللاجئين على حالها كأداة في خدمة حروبها على دولة اليهود. ويستمر من يحيي النكبة في فعل هذا، وعلينا ألاّ نساعدهم على ذلك.

ويحاول أساف غيفِن إقناع قرّائه بوجوب الاعتراف بالنكبة واستخدامها من أجل الصالح القومي اليهودي، وذلك بغية ضمان استمرارية المشروع الصهيوني من دون حاجة إلى الاعتذار أو الأسف. ففي مقال له بعنوان «كرنفال للنكبة، كرنفال» نشرته «يديعوت أحرونوت» في ٢٠١٢/٥/١٨، ورد:

> يوم النكبة الذي حل هذا الأسبوع يعيد طرح السؤال التالي: كيف يجب أن يتعامل اليهودي – الإسرائيلي مع مأساة الشعب المجاور {...} طبعاً، هناك الخيار السوي – أي خيار الخيانة أو خيار الغدر بالأمة – والقائل بالاعتراف بالمأساة الفلسطينية والمشاركة فيها، من دون السؤال عن عدد الذين طُردوا وهربوا وأخلوا بيوتهم طواعية كونهم مؤمنين بالصهيونية وفلسفة «فينج شوي» {...} المأساة الفلسطينية تضع كل يهودي فخور أمام معضلة أخلاقية تلزمه البت في السؤال التالي: هل أتنكر للنكبة أم أحييها؟ {...} لذا علينا أن نتوقف عن التنكر لوجود النكبة ونبدأ بالتمتع بها.

> النكبة ليست كلمة مشينة؛ إنها احتفال إسرائيلي {...} فبدلاً من كفاح آخر مثير للشفقة ضد إحياء ذكرى النكبة، يجب تحويل احتفالات يوم الاستقلال الإسرائيلي، وبشكل رسمي، إلى احتفالات يوم الكارثة الفلسطينية.

يعكس هذا الموقف التجاهل المقصود لكارثة الآخر، بل احتفاله على أساس الفرضية القائلة أنه لو انتصر الفلسطينيون في حرب ١٩٤٨ لما قامت دولة يهودية. فالاحتفال بالنكبة هو في الواقع احتفال بانتصار اليهود على الفلسطينيين في حرب وجودية.

ويزيد شاؤول أريئيلي في تعقيد هذا الموقف في مقاله «بيبي ضد الاستقلال»، المنشور في «هآرتس» بتاريخ ١٨ أيار/مايو ٢٠١١. إذ كتب ما يلي:

> تخضع إسرائيل لهجوم غايته نزع شرعيتها، ونحن نشهد تعاظماً في عزلتها الدولية. في مثل هذا الواقع لن يكون في وسع إسرائيل الاعتماد على جاهزية مسبقة تستند إلى معوقات ووسائل غير فتاكة. إن حدود إسرائيل طويلة، وبعضها داخلي، ولا يمكنها أن توفر القوات العسكرية المطلوبة لفترة طويلة من أجل مواجهة عمليات اختراقها. وكما قال وزير الأمن إيهود براك: «لا يمكن تجميع آلاف الجنود في كل نقطة على الحدود.» إن الاعتراف الجارف بالدولة الفلسطينية، وعدم وجود عملية سياسية، ونسخ مطلب الحرية من الحلبة العربية الداخلية إلى الحلبة الإسرائيلية، كلها أمور تلزم بإحداث تغيير في السياسة الإسرائيلية. على إسرائيل أن تلقي مرة أُخرى بكل ثقلها على الدول «المستضيفة والمرسِلة» للاجئين، وأن تؤثر في المحفزات والمصالح الداخلية لهذه الدول. وعليها أيضاً أن تفكر في حل لمسألة اللاجئين. فمنذ أعوام كان

هناك اقتراح من جامعة الدول العربية بإنهاء الصراع وإحلال التطبيع، بما يشمل «اتفاقاً مقبولاً» فيما يتعلق بقضية اللاجئين. وقد تقلص النقاش بشأن هذه المسألة، من كامب ديفيد حتى أنابوليس، بشكل عملي، ليصبح نقاشاً في شأن عدد صغير جداً من العائدين. وعليه، يجب أن يتحمل نتنياهو مسؤولية إسرائيل فيجلس إلى طاولة المفاوضات في ضوء المعايير التي وافق عليها مَن سبقوه.

المعتقد الثالث: النكبة حدث مأسوي ما زال مستمراً إلى اليوم

ثمة مَنْ يتبنى الموقف القائل بأن «النكبة حدث مأسوي، قوامه الهدم والسلب، وما زال مستمراً حتى يومنا هذا»، وهو موقف استثنائي يبدو أنه محصور في صحيفة واحدة فقط، هي صحيفة «هآرتس»، مع أن صيغة أُخرى له مُلطَّفة ظهرت في مقالات قليلة نُشرت في صحف أُخرى. ويقبل هذا الموقف، بل يؤسس للادعاء القائل بأن كارثة إنسانية وسياسية حلّت بالفلسطينيين، وحتى لو كان بعض الكُتّاب يتحدث عن احتمال أن يكون الفلسطينيون شركاء في التسبب بالكارثة التي حلّت بهم، فإن هذا المعتقد يشدد على استمرار النكبة حتى يومنا هذا، ويُبرز مسؤولية المجتمع الإسرائيلي عن هذه الأحـداث. ويعكس مقال جدعون ليفي «روح ١٩٤٨»، المنشور في صحيفة «هآرتس» بتاريخ ٢٠١٢/٤/٢٩، هذا المعتقد بشكل كبير إذ يقول:

جيل ١٩٤٨ آخذ في التناقص، لكن روحه لم تختفِ قط. في سنة ١٩٤٨ جُلب مهاجرون جدد مباشرةً من سفنهم إلى بيوت فلسطينية متروكة لا تزال الأواني فيها تغلي فوق النار {...} الطرد والفرار والسيطرة على الأملاك ومنع العودة إليها، كلها كانت نتيجة حرب الاستقلال سنة ١٩٤٨. وبعد ٦٤ عاماً على ذلك، ما

زالت الدولة كما كانت: صاحبة السيادة، وهي تواصل السيطرة على حقول الفلسطينيين بالطرق الهابطة نفسها كأنها لا تزال تحارب من أجل استقلالها.

وتعكس عميرة هَس أيضاً هذا الموقف في مقال عنوانه «النكبة مستمرة»، نشرته صحيفة «هآرتس» في ٢٠١١/٥/١٨، وتنتقد تعامل إسرائيل مع النكبة. وجاء فيه:

للفلسطينيين أيضاً أحباء، منهم مَنْ قتلهم اليهود في القرى ومنهم مَنْ قتلهم اليهود في المعارك، زد على ذلك الاقتلاع من البيت الذي يؤلم كبتر عضو، وهذه كلها أمور لا تتحول إلى ذاكرة خالصة. لكن سنة ١٩٤٨ هي فصل أول فقط في سلسلة لا تنتهي. الذين لم يُطردوا ولم يثكلوا أحباءهم وقتها - سواء أكانوا مدنيين أم مسلحين- حظوا بفرصة ثانية من إسرائيل فيما بعد {...} لم تتغلب إسرائيل على غريزة الطرد لديها، وهي اليوم تسلط أهدافها على مواطني إسرائيل الفلسطينيين {...} إسرائيل تستغل الملايين الستة من أجل تبرير سياسة الهدم والطرد، لا في الماضي فحسب بل في الراهن والمستقبل أيضاً. وكونها تدّعي أنها وريثة الناجين من المحرقة، فإنها تطالب دائماً بالمكان الأول في التاريخ الدولي في مسابقة الضحية. لكنها تبتكر طرق تجميع ونهب للفرد وللمجموع تجعل من النكبة عملية مستمرة منذ ٦٣ عاماً. {...} وبصورة طبيعية جداً يقول المتحدثون الإسرائيليون إن مسيرات يوم النكبة من سورية ولبنان هي نتاج التحريض والاعتبارات غير الموضوعية {...} «المحرقة» و«النكبة» هما تعريفان مغلوطان لأنهما لا يميّزان بين الكارثة الطبيعية

والكوارث التي يقترفها البشر {...} وهناك مَنْ يقول إن اليهود هم مقترفو النكبة – طرد الشعب الفلسطيني من وطنه، ومَنْ يقول إن الفلسطينيين لا يتحملون مسؤولية عن المحرقة.

ويعبّر حاييم غانز، المحاضر في كلية الحقوق في جامعة تل أبيب، أيضاً عن موقف مشابه في مقاله «من المسؤول عن النكبة»، الذي نشرته صحيفة «هآرتس» في ٢٠١١/٥/٢٠. فهو لا يشدد على استمرارية النكبة فحسب، بل على مسؤولية إسرائيل أيضاً، إذ يقول:

متحدثون إسرائيليون يتهمون الفلسطينيين بنكبتهم. وهم يطرحون الرفض العربي لقبول قرار التقسيم كتسويغ {...} وعند الإجابة عن هذا السؤال يجب أن نميز بين نكبتين فلسطينيتين: الأولى هي العامة والقومية، التي اقترفتها الصهيونية برمتها ضد العرب {...} والثانية هي النكبة العينية والشخصية – طرد أكثر من ٦٠٠,٠٠٠ فلسطيني وتحويلهم إلى لاجئين {...} – التي تتحمل إسرائيل المسؤولية عنها، وعليها الاعتراف بذلك.

وتكرر ميراف ميخائيلي هي الأُخرى موقفاً مشابهاً في مقال لها نشرته صحيفة «هآرتس» في ٢٠١٢/٤/٢٣، بعنوان «العبي العبي»، وتتطرق فيه إلى سؤال طرحته أمام صديقتها، وتقول في أعقاب ذلك:

سألتها عما إذا كانت تعرف المكان الذي شُيِّد فيه (حي) رمات أفيف. لم تكن تعرف، طبعاً، ولم تكن على أي دراية بقرية الشيخ مونّس التي لا يزال بعض أطلالها بادياً للعيان، كما أنها لم تفهم السياق فوراً. هذه السنة هي سنة الاختبار الأولى لتطبيق القانون الذي أدخل النكبة إلى قوانين دولة إسرائيل. في مثل هذه الفترة

من السنة المنصرمة كان قانون النكبة جديداً، ولم يكن واضحاً بعد ما إذا كان سيُلغى أم لا.

وفي مقال آخر لها نشرته صحيفة «هآرتس» بعنوان «أي استقلال هذا» في ٢٠١١/٥/٨، تدّعي ميخائيلي:

> يوم الاستقلال لديّ هذه السنة متأثر بقانون النكبة؛ فلأول مرة في حياتي أفكر في النكبة أكثر من تفكيري في يوم الاستقلال. وهذا القانون يشكل تدبيراً آخر من التدابير التي تتبعها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة والتي تلحق الأذى بمواطنيها العرب، وتحشرهم في الزاوية. إلاّ إن المسألة تكمن في أن مثل هذه التدابير يُلحق الضرر بالدولة أيضاً؛ فهي تحشر المواطنين اليهود في الزاوية، وتلحق الضرر بالمجتمع اليهودي الذي يعيش في الواقع السيئ والمشوه الذي ينشأ عن مثل هذه التدابير. {...} الأغلبية الساحقة من المواطنين لا تدرك مدلولات النكبة لأن الفرصة لم تسنح لها لسماع الكلام عن الألم والصدمة (*trauma*) والفقدان التي عاشها الفلسطينيون الإسرائيليون سنة ١٩٤٨. وحتى الآن ساد التجاهل والتعتيم والإنكار من جانب الحكومات الإسرائيلية؛ وهذا الكلام أصبح الآن محظوراً وفق القانون {...} قانون النكبة هو مرآة بائسة لعدم استقلال دولة إسرائيل. فبعد ٦٣ عاماً، لا ينحصر الأمر في كون دولة إسرائيل عاجزة عن الاعتراف بأن قيامها – مهما كان مطلوباً أو مبرراً – قد ترافق مع الغبن والألم لدى الآخرين، بل ينحصر أيضاً في أنها تشعر بعدم الثقة بنفسها وبوجودها، في حين لا يتوقف قادتها ومعارضوهم، على السواء، عن التحذير من القضاء عليها

أو نهايتها، كل وفق أيديولوجيته ومخاوفه. وبعد ٦٣ عاماً، ظهرت دولة إسرائيل ومجتمعها اليهودي كفاقدين للثقة، وفي حاجة إلى التصديق والاعتراف الخارجيين، ومهددَين إزاء العالم بأسره، وحتى إزاء الأقلية التي تعيش داخلهما. هل هذا استقلال؟ هل هكذا يتصرف شعب في بلده؟

وفي افتتاحية صحيفة «هآرتس» بتاريخ ٢٠١٢/٥/١٥، وبعنوان «احترام النكبة»، جاء ما يلي:

ينعدم مثل هذا الإدراك في مسألة يوم ذكرى مأساة الفلسطينيين مواطني إسرائيل، النكبة، ومئات آلاف اللاجئين والملايين من أفراد عائلاتهم، الذين يرون في ١٥ أيار/مايو – يوم إعلان قيام دولة إسرائيل – رمزاً لليوم الذي فقدوا فيه أرضهم وأملاكهم ومكانتهم. إن الخلاف التاريخي بشأن المسؤولية عن المأساة التي لحقت بالقومية الفلسطينية ما زال عالقاً، وهو سيظل مرافقاً للشعبين، وستزداد هذه المأساة اشتعالاً ما لم يجرِ حسم الصراع على طاولة المفاوضات. لكن التنصل من المسؤولية عن المعاناة التي حدثت لا يعني إلغاء الحق في التذكر، ولا يعني أيضاً منع التضامن مع معاناة القومية الأُخرى التي تعيش في دولة إسرائيل {...} ومن المثير للعجب والغضب الجهد الهائل الذي تستثمره دولة إسرائيل في تغييب النكبة، كاجتثاثها من الكتب التدريسية، أو توجيه وزير المعارف جدعون ساعر كلمات مبطنة وغليظة إلى جامعة تل أبيب، حين «اقترح عليها» إعادة النظر في حفل إحياء النكبة {...} يوم النكبة لا يخص العرب فحسب، بل هو أيضاً جزء لا يتجزأ من قصة بعث دولة إسرائيل.

وتتطرق أفيراما غولان هي الأُخرى إلى النكبة كيوم كارثي، إذ ينعكس موقفها في مقال لها بعنوان «يوم إسرائيلي» نُشر في صحيفة «هآرتس» بتاريخ ٢٠١١/٤/٢٧، وفيه تشير غولان إلى جنون الارتياب (paranoia) الإسرائيلي المتعلق بالنكبة، فتقول:

> يوم النكبة الذي تحول مؤخراً إلى أمر مثير للاستفزاز، حظي هذه السنة بنصيب وافر من جنون الارتياب، وبتعزيز ساخر عبر القانون الغبي الذي يمنع جهات حكومية ومدعومة حكومياً من إحيائه {...} إن تعريف أحداث ١٩٤٨ كنكبة جرى في بيروت وقُبِل بفتور لدى العرب في إسرائيل. لكن حتى من دون هذا المصطلح، لا يمكن شطب الحزن الحقيقي لهذه المجموعة من السكان {...} ١٥ أيار امايو يوم صعب لكل فلسطيني، وخصوصاً للمسنين الذين يتذكرون إعلان الاستقلال والنزوح والانسلاخ والفرار والمغادرة والطرد واللجوء {...} المؤرخون الذين ينكبوّن على توثيق الحياة قبل سنة ١٩٤٨، والقرى التي أبيدت والبيارات التي اختفت والتطوير العمراني الذي توقف، يطرحون أسئلة صعبة.

وتجسد دافنا غولان هذا الموقف في مقالها «مدخل للمصالحة»، المنشور في صحيفة «هآرتس» بتاريخ ٢٠١١/٥/٢٦ (ص ٤)، إذ ترى في النكبة كارثة متواصلة، فتقول:

> يمكن لإسرائيل أن تنضم إلى العملية وأن تعترف بالنكبة، وسيعترف الفلسطينيون بدورهم بإسرائيل {...} وستسمح عملية المصالحة بالاستماع إلى الماضي الفلسطيني الذي غُيّب وامَّحى في إسرائيل، قبل سن قانون النكبة بكثير {...} فمتحف حقوق الإنسان في القدس، الذي يقع في بيت فلسطيني، يخفي

من البيت الجميل أي ذكر لسكانه الأصليين وهم من عائلة برمكي. وقبل سن القانون الذي يحظر إحياء النكبة بكثير، كان هذا القانون سائداً في الإعلام وفي الجهاز التربوي وفي وعي الإسرائيليين، وكأن وجود دولة إسرائيل منوط بالنسيان الجماعي للتاريخ الفلسطيني. وكل من يطرح الموضوع يُعتبر متطرفاً ومصاباً بالهذيان {...} بيد أن كل هذه المحاولات لم تُجدِ نفعاً في محو الذاكرة التاريخية الفلسطينية، ولا في محو تطلعات ملايين اللاجئين الفلسطينيين في أرجاء العالم إلى العودة إلى بيوتهم، أو على الأقل الاعتراف بحقهم في الحصول على تعويضات أو في العودة إلى فلسطين المستقلة.

والجدير بالذكر أن هذا الموقف يشكل موقف أقلية، ويتعلق بالمثقفين والمفكرين من اليسار الإسرائيلي، وهو غير مقبول لدى أغلبية السكان الإسرائيليين – اليهود. إذ تتم مهاجمة هذا الموقف على المستويين الرسمي وغير الرسمي، وهو يشكل لدى أصحاب المواقف المضادة أداة لعرض إسرائيل كدولة متسامحة وليبرالية ومنفتحة. ويدعي هؤلاء أنه وعلى الرغم من كون موقف ليفي وهس وميخائيلي وغيرهم موقفاً كاذباً، فإن الديمقراطية الإسرائيلية تسمح لهم بالتعبير عن أنفسهم بسبب قدسية مبدأ حرية التعبير. وبهذا ينجح منتقدوهم في عرضهم ككاذبين، وفي التفاخر أيضاً بمدى التسامح والديمقراطية اللذين يسودان دولة إسرائيل.

المعتقد الرابع: النكبة تهديد متواصل بنزع الشرعية عن إسرائيل

ينعكس هذا المعتقد في المقالات والتقارير التي تَنسِب إلى يوم النكبة مميزات مهدِّدة، على المستويين الأمني والدبلوماسي.

يعبّر رؤوفين باركو عن هذا الموقف بنجاح أكبر في مقاله «أصوات مزعجة

من العالم العربي»، المنشور في «يسرائيل هيوم» بتاريخ ١٧ أيار/مايو ٢٠١١. فقد جاء فيه:

> على خلفية هذه الألوان يسعى الفلسطينيون لرفع راية الاستقلال السياسي من خلال تحدي دولة إسرائيل. ومن المهم الإصغاء إلى اللاجئين الفلسطينيين الذين اخترقوا الحدود الإسرائيلية أول أمس، ذلك بأنهم يعبّرون عن الطموح الحقيقي الذي فحواه: القضاء على إسرائيل وإقامة فلسطين. {...} وتتكشف في هذه الأيام رؤيا «الشرق الأوسط الجديد» والدولة الفلسطينية على حقيقتها، وتنكشف الأيدي الإسلامية الخفية التي تحرك آلاف اللاعبين الثانويين كدمى مهيَّجة في الميادين. وفي ضوء فشل كل الهجمات العسكرية والإرهاب والانتفاضتين والانتحاريين والصواريخ التي وُجهت ضد إسرائيل، يقوم الراديكاليون الإسلاميون والقيادة الفلسطينية بفحص إمكان استخدام الجماهير الواسعة كمعادلة أُثبت نجاحها في الدول العربية. وما رأيناه في يوم النكبة ليس إلاّ البداية؛ ففي هذه الأيام يجري نسج محاولة مجددة لتحويل إسرائيل كلها إلى ميدان تحرير. وفي إطار «السلسلة البشرية» (وهي خطة دُبّرت سابقاً) من المفترض أن يقوم كثيرون من الفلسطينيين المهيَّجين من لبنان والأردن وغزة وسورية والداخل «الفلسطيني» بالسير في دفقات بشرية نحو حدود إسرائيل، في حين تندفع نحو شواطئها قوافل «عودة» بحرية. ويأمل المنظمون بإجبار إسرائيل على القيام بعمليات قتل جماعية عند حدودها وشواطئها، في أوساط «اللاجئين العائدين بسلام إلى بيوتهم».

ويتجلى هذا المعتقد الرابع في المقولة التي تفيد بأن النكبة بدعة فلسطينية مختلقة تشكل أداة سياسية في السنين الأخيرة. وينقسم هذا المعتقد إلى مستويين مختلفين، يغذّيان أحدهما الآخر، وهما منفصلان في الوقت نفسه، وذلك على النحو التالي: ١- مستوى يطرح سردية مضادة للصهيونية، من أجل الاستقلال؛ ٢- النكبة كأداة سياسية تشكك في أخلاقية الدولة اليهودية.

وينعكس هذا الموقف في مقال دانيئيل دورون المعنوَن «بعد الهاغاداه:* قصتنا الصهيونية"، والمنشور في "يسرائيل هيوم" بتاريخ ٢٠١١/٤/٢٠، إذ يدعي دورون ما يلي:

> على غرار كل سنة في هذه الفترة من أيام الفصح (اليهودي)، وعشية يوم الاستقلال ويوم الذكرى، يكثر بيننا مَن يدعون إلى احترام ذكرى نكبة الفلسطينيين أيضاً. وفي مقالة نشرها البروفسور ميني (مناحِم) ماوطنر في صحيفة «هآرتس» مؤخراً بعنوان «قومويون معدومو الثقة»، انتقد الصهيونيين الذين لا يتطرقون إلى النزاع العربي - اليهودي بشكل مركب ومن خلال احتواء الكارثة الفلسطينية {...} ومنع الحداد في يوم الاستقلال على «النكبة» أو تدريس «رواية» عربية يجعل الموقف الإسرائيلي - وفق رأي ماوطنر وأشباهه - «شعارياً» و«غير صدقي» {...} فمن المعروف أن الادعاء الفلسطيني الأساسي كاذب. إذ إن نواة الوجود العربي الفلسطيني السكني وقتها تركز على الجبل الممتد بين نابلس والخليل، وهذه النواة لم تكن ضالعة تقريباً في المعارك، كما فعل عرب خط التماس (من اللد والرملة مثلاً). وما ألحق الكارثة بهؤلاء العرب هو محاولتهم القضاء على الوجود

* مجموعة من الصلوات والابتهالات والتبريكات التي تُتلى في ليلة اليوم الأول لعيد الفصح اليهودي حول مائدة العيد الاحتفالية، وهي تتركز في قصة خروج اليهود من مصر.

> اليهودي، ليس إلاّ. لذا فإن جل الوجود العربي السكاني لم يُمس، على الرغم من أن عدداً كبيراً من اللاجئين أتى منه. في مقابل ذلك، فإن مئات الجماعات اليهودية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط والخليج الفارسي، ما يقارب مليون نسمة، ومَن عاش آباؤهم هناك قبل الإسلام، طُردوا كلهم، مع أنهم لم يلحقوا الأذى بالدول التي سكنوها {...} إن الهدف من تكرار الكذبة المتعلقة بهدم المجتمع الفلسطيني في مدارسنا كما يوصي ماوطنر وآخرون، هو إخفاء الحقيقة البسيطة؛ فمَنْ هدم، وما زال يهدم المجتمع الفلسطيني، هو نظام القمع الإرهابي الداخلي والفساد الذي أنشأه المفتي وعرفات ومَنْ أتى بعدهما، بالتعاون مع مؤيديهم في إسرائيل.

وينعكس هذا الموقف في مقال آخر كتبه أوري مسغاف بعنوان «حرب التحرير الثانية»، ونشرته «يديعوت أحرونوت» في ٢٠١١/٥/٨، إذ جاء فيه:

> بعد ٦٣ عاماً على انتهاء حرب التحرير، تطالَب إسرائيل بخوض حرب تحرير ثانية. ولا نعني هنا حرباً بالدبابات والصواريخ في وجه عدو عربي، بل نقصد نزاعاً داخلياً شجاعاً وحازماً يُمكّنها من التحرر من العقدة الأمنية الخانقة التي تهدد مستقبل الصهيونية. لقد وُلد منذ ذلك الحين جيل رابع وما زالت هذه العقدة تنبع بقوة من صدمة (*trauma*) سنة *1948*.

ويتطرق مسغاف إلى نتائج حرب ١٩٤٨ باعتبارها صدمة (trauma)، لا للفلسطينيين في أعقاب نشوء مشكلة اللاجئين، بل لإسرائيل جراء التهديد الأمني نتيجة إسقاطات الحرب وتبعاتها.

ويعكس يسرائِيل هرئيل هذا الموقف أيضاً في مقاله المعنوَن «يوم الانتقام

ودفع الثمن الفلسطيني» والمنشور في صحيفة «هآرتس» بتاريخ ٢٠١٢/٥/١٧، إذ يدّعي:

> شعب واحد فقط، أرسل جنوده لمساعدة النازيين في أفعالهم، لا يعبّر عن ندمه. على العكس؛ إنه يخصص يوم ١٥ أيار/مايو – يوم دخول الجيوش العربية دولة إسرائيل حديثة العهد – للبكاء والعويل على فشل مؤامرتهم {...} لم يقم أي قائد أو مؤرخ أو فيلسوف أو رجل دين عربي ليقول لأبناء شعبه – كما فعل مثقفون ألمان وبولنديون وهولنديون (ويهود في السياق الفلسطيني) – بإجراء حساب نفس من خلال تغيير الرواية الكاذبة التي تقال في المساجد وتدرَّس في المدارس العربية، وبتمويل من دولة إسرائيل، بأن «الكارثة» نجمت عن مؤامرة يهودية بتمويل وبتشجيع من الكولونيالية الغربية.

ويزيد موشيه آرنز في حدة هذا الادعاء في مقال له بعنوان «يواصلون محاربة إسرائيل»، نُشر في «هآرتس» بتاريخ ٢٠١٢/٥/٢٢. فيقول:

> إذاً، ما هي مدلولات النكبة الفلسطينية؟ فمكرّسو «الكارثة الفلسطينية» اختاروا تخليدها يوم ١٥ أيار/مايو، وهو الصباح الذي تلا إعلان استقلال إسرائيل واليوم الذي غزت فيه الجيوش العربية أرض إسرائيل سنة ١٩٤٨ بغية هدم الدولة اليهودية وشيكة الولادة {...} لقد كانوا مقتنعين بأنهم على وشك الفوز بالحرب، إلاّ إنهم مُنيوا بالهزيمة. هذا هو مصدر الكارثة الفلسطينية التي جلبها العرب لأنفسهم. {...} اليهود في إسرائيل والخارج، الذين ينضمون إلى تظاهرات النكبة ويلوّحون بأعلام فلسطين، والطلاب الجامعيون اليهود في جامعة تل أبيب الذين انضموا إلى زملائهم

الفلسطينيين واتهموا إسرائيل بـ «الكارثة الفلسطينية» – تليق بهم الصفة التي قالها لينين «أغبياء مفيدون». فهم يؤدون دوراً مهماً في بث الأكاذيب ونشرها.

المعتقد الخامس: النكبة ذاكرة جماعية يجب احترامها

إن المعتقد الأخير الذي يرد في خطاب الحيز العام الإسرائيلي هو الذي يرى النكبة كذاكرة جماعية، وكجزء لا يتجزأ من الهوية القومية الفلسطينية. ويمثّل هذا المعتقدَ أقليةٌ ترى في الذاكرة التاريخية جزءاً لا يتجزأ من التجربة القومية المُعاشة، ومن هنا فإن الذاكرة الفلسطينية تشبه ذاكرة أي أمة أُخرى، ويرى بعض الداعمين لهذا الموقف موازنة بين الذاكرة الفلسطينية والذاكرة اليهودية. صحيح أن هذا المعتقد يعكس اعترافاً بالذاكرة الفلسطينية، حتى إنه يدعو إلى احترامها، لكنه لا يدعو بالضرورة إلى تحمل المسؤولية الإسرائيلية عن أحداث الماضي. فضلاً عن ذلك، فإن هذا الموقف يقلّص الاعتراف بالنكبة كذاكرة، ولا يعترف بالأحداث المأسوية التي وقعت في الماضي كأحداث ذات تبعات وإسقاطات أخلاقية آنية. وصحيح أن هذا الموقف إنساني، إلاّ إنه جزئي ليس إلاّ؛ فهو لا يعبر حدود ما يراه من وجهة نظره ضرورة لا انفكاك منها من أجل الدفع إلى حل ممكن للنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي. ويطالب هذا المعتقد بحضور ذاكرة النكبة كذاكرة جماعية متخيلة يمكن تحمّلها، لكنها غير ذات صلة بالانشغال الآني بالواقع الفلسطيني – الإسرائيلي. ويُظهر داعمو هذا الموقف استعداداً لقبول جزء من الرواية الفلسطينية، لكن مع بقاء ما يشبه المعتقد الجزئي للواقع التاريخي، وعليه فإن التضامن الإنساني يكفي من دون ترجمة فعلية وعملية تُذكر.

وقد عبّرت ميراف بطيطو عن مثل هذا الموقف في مقالها المعنوَن «لا لكم الأفواه»، والمنشور في «يديعوت أحرونوت» بتاريخ ٢٠١٢/٥/١٥، إذ قالت:

يوم كارثتهم هو يوم فرحنا: اليوم الذي أُعلِن فيه إقامة دولة

> إسرائيل في نطاق أرض إسرائيل، هو اليوم الذي فر فيه عشرات آلاف العرب من بيوتهم وظلت أغلبيتهم نازحة حتى يومنا هذا. من الصعب جداً مناقشة هذه الحقائق، وقد حان الوقت للتوقف عن هذه المحاولة أيضاً؛ العدل التاريخي هو مسألة نسبية، لكن تَرْك عشرات الآلاف من الناس بيوتهم هو حدث قد وقع.

وتشدد بطيطو على وجوب «فتح ثغرة صغيرة يستطيعون (الفلسطينيون) من خلالها التعبير عن معاناتهم.»

وينحصر هذا الموقف الإنساني في التعبير عن الألم. ونحن لا نتحدث هنا عن أي إسقاطات تتعلق بتلك الكارثة على الحاضر، باستثناء الذاكرة والألم والتعبير عن ذلك في الحيز العام الإسرائيلي. فأصحاب هذا الموقف يستخدمون الخطاب الإنساني لتطهير ذواتهم. لكنهم – وباسم الإنسانية – يتجاهلون تأثيرات النكبة الآنية، كما يتجاهلون سؤال المسؤولية عن النكبة. زد على ذلك أن عدم اتخاذ موقف إزاء هذه المسألة يسمح للموقف الإنساني المستند إلى الذاكرة بالتحول إلى موقف عقيم، وبالتالي إخفاء العامل البشري الذي أدى إلى وقوع ما يطالب اللاجئون بتذكره اليوم.

ويرى رازي تسيكمن أيضاً النكبة بعيون «إنسانية»، وذلك في مقال نُشر في «يديعوت أحرونوت» بتاريخ ٢٠١٢/٥/١٥، تحت عنوان «نكبتهم»، وفيه يتطرق إلى طقس يوم النكبة:

> يثير يوم النكبة الأسئلة ويستأنف فرضيات أساسية تسمح لأغلبية الجمهور اليهودي بالعيش هنا بهدوء نفسي {...} ويُعبّر هذا الطقس عن ألم شخصي وقومي بشأن الفقدان في الحرب. ولماذا لا يحق لشخص، أو أكثر، أن يعبّر عن ألمه في الحيز العام الذي يخصه هو أيضاً؟

وثمة موقف مشابه لموقف تسيكمن، مع اختلاف الدوافع، نجده في أقوال يحيئيل شيفي الواردة في مقاله المعنوَن «يوم النكبة: التذكر وعدم العودة»، والمنشور في «يسرائيل هيوم» بتاريخ ٢٠١٢/٥/١٤. إذ لا يتنكر، وعلى غرار مَنْ سبقوه من أنصار هذا الموقف، لأحداث النكبة، وإنما يوصي بعدم العودة إلى فترة ١٩٤٨ إذا كنا نود حقيقةً مواجهة الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي بشكل بنّاء. وهو يوضح ما يلي:

> النكبة مركَّب مركزي في حياة عرب إسرائيل الذين يقومون بنشاطات واسعة حول الأماكن المهجورة. وتشمل هذه النشاطات التوثيق والزيارات والترميم وإعادة التأهيل والمطالبة بالعودة. على سبيل المثال، في يوم الاستقلال الأخير زار أراضي قرية الشيخ مونّس مئات العرب الذين أحيوا حقهم في العودة إلى أراضيها، وإلى جانبهم أعضاء في تنظيمات يسارية {...} الذاكرة هي أمر شرعي، إلاّ إن التطلع إلى العودة إلى الأماكن المفقودة يمكن أن يضعضع التوازن بين الشعبين، وألاّ يدفع السلام قدماً {...} صفورية قرية عربية تقع قرب مدينة الناصرة، هجرها سكانها في أثناء حرب الاستقلال وانتقلوا إلى الناصرة، إلاّ إنهم مُنعوا من العودة إليها في نهاية الحرب، ووُطّنوا في حي يُسمى باسمهم، «الصفافرة». وقد أقيم على أراضي القرية كيبوتس تسيبوري. ويؤمن سكان القرية وذريتهم، واستناداً إلى القرار ١٩٤ الصادر عن الأمم المتحدة، بحقهم في العودة. وفي يوم النكبة من كل سنة يزور السكان ركام القرية وينقلون موروث القرية إلى الجيل الشاب. هذا هو الواقع. الذاكرة لم تُمحَ، وكذلك الأمل بالعودة، حتى اليوم.

وفي هذا الوضع يقترح شيفي:

> يجب أن تقول إسرائيل والعرب أيضاً نعم للذاكرة، لا للعودة. نعم للاعتراف بأحداث الماضي، لكن من الطرفين. فالرواية العربية تتحدث عن سكان أصليين اقتُلعوا، لكنها تنسى أن هؤلاء السكان الذين اقتُلعوا على مر الزمن ضموا يهوداً أيضاً كانوا يقطنون في البقيعة وكفر ياسيف والخليل، وغزة أيضاً، حيث لا يزال فيها كنيس يهودي. {...} القصة العربية لا تتحدث عن فرار اليهود من الخليل وغزة، حيث سكنوا هناك لأجيال عديدة، وذلك في أعقاب أعمال الشغب ضدهم. وكيف دعا القادة العرب عرب إسرائيل إلى إخلاء بيوتهم لعدة أيام كي يجري خلالها القضاء على المجتمع اليهودي؟ {...} ولا أحد أيضاً يتحدث عن كارثة يهود الدول العربية الذين خلّفوا وراءهم بيوتاً وأملاكاً ومكانة وثقافة وموروثاً من آلاف السنين، خشية ارتكاب جيرانهم العرب محرقة ضدهم. وعندما يُطلَق على بلدات إسرائيلية، مثل أحيهود ورعنانا وكريات شمونة، صفة «المستوطنات» الجارفة، هل يمكن أن يؤمن أحد بحل الدولتين؟

الفصل الخامس

جذور الإنكار الإسرائيلي للنكبة

تشير تشكيلة المعتقدات المتعلقة بالنكبة، والتي تبدّت في كل الصحف التي وردت في العينة، إلى تساؤلات تتعلق بمصادر هذه المواقف السائدة والتسويغات التي تقوم عليها. ومن خلال تحليل مضامين هذه المقالات يتضح وجود عدة مصادر للإنكار الإسرائيلي للنكبة ومدلولاتها، وهي مصادر متنوعة تنعكس من خلال أشكال متعددة. ولغرض التوضيح جمعنا هذه المصادر بشكل متناغم، مع وجود تشابهات وتطابقات معيّنة فيما بينها.

١) مصادر أيديولوجية - سياسية:

يمكن لأي اعتراف بوجود النكبة أن يضعضع أسس المعتقد الصهيوني، وخصوصاً الادعاءات المضمَّنة في خرافة «شعب من دون أرض، لأرض من دون شعب!» فالمعتقد الصهيوني برمته، وخصوصاً الرسمي، مؤسَّس على إنكار وجود الشعب الفلسطيني كشعب ذي حق في تقرير المصير على أساس العلاقة الثقافية والتاريخية بوطنه. ويشير البحث إلى عدم وجود اعتراف صهيوني بقومية فلسطينية شاملة كانت موجودة وناشطة في وطنها وتطلعت نحو دولة خاصة بها، إذ إن مثل هذا الاعتراف يمكن أن يضعضع الاستمرارية التاريخية الخاصة بعلاقة اليهود القومية بالمكان.

وفي مقال بعنوان «تشريح الغباء» نُشر في «يسرائيل هيوم» بتاريخ ٢٠١٢/٥/١٥ (ص ٩)، واقتبسنا منه سابقاً،* كتب درور إيدار:

---

* انظر ص ٩١. (المحرر)

ينشط اليسار الراديكالي منذ عشرات الأعوام من أجل تحويل إقامة دولة إسرائيل من أعجوبة تاريخية إلى لائحة اتهام. هذه هي الطرق ذاتها التي اتبعها الثوريون الشيوعيون في المجتمعات الديمقراطية، والتي عرّفها يوجين مثوين بأنها «تقنية الهدم الاجتماعي التي تستعين بمكابس ضغط ثقافية بغية هدم المبنى برمته. هذا ما يفعله إحياء يوم النكبة ومشروعيتها: تعريف إسرائيل، من جانب الفلسطينيين والمنطقة كلها، كمركز للوم والذنب وبشكل غير مباشر كقيح أخلاقي في العالم. {...} وتتمثل الطريقة في إدخال أمور ساذجة إلى الخطاب الإسرائيلي المتعلق بحرب التحرير وقيام الدولة، مثل «كارثة إنسانية» و«الاعتراف بالغبن اللاحق بالفلسطينيين»، والتي تشكل «أساس كل نقاش سياسي». ويدرك كل عاقل أن ما يقف في المركز ليس المعاناة الذاتية؛ فـ «الغبن» الذي يُطرح هو مجرد إقامة دولة اليهود. هذا ما يقف وراء طقوس الذاكرة. ومجمل الأحاديث «الإنسانية» ليس إلاّ غطاء لعملية نزع الشرعية عن وجود إسرائيل. {...} ولا، نحن لا نرغب في منع أحد من التذكر. نحن أيضاً نتذكر أن الغرباء جاؤوا خلال منفانا وسرقوا أراضينا، ومع العودة إلى صهيون في القرن الثامن عشر جاء كثيرون من العرب الآخرين من المنطقة للبحث عن عمل. وما زالت ذريتهم تعيش حالة لجوء أبدية، بدلاً من الاندماج في البلاد المحيطة، برعاية فخامة مؤسسات الأمم المتحدة. {...} صحيح أن حرباً وقعت وهُدّمت قرى ووُلد لاجئون (القلة منهم فقط طُردت)، لكن في المقابل طُرد ٨٥٠,٠٠٠ يهودي من الدول العربية وأُحضِروا سراً إلى البلد ليعيشوا في خيم وبيوت من الصفيح. لقد كانت المخيمات الانتقالية (مَعْبَراه)

مخيمات لاجئين لمَنْ بقي من يهود الشرق. وفي حين نجح مَنْ بقي من اللاجئين هنا في استيعاب إخوتهم وأخواتهم والتخلص من المخيمات الانتقالية، أبقت الدول العربية مخيمات اللاجئين على حالها كأداة في خدمة حروبها على دولة اليهود. ويستمر من يحيي النكبة في فعل هذا، وعلينا ألاّ نساعدهم عليه.

٢) مصادر أخلاقية:

إن أي اعتراف بوجود النكبة يعني إلقاء المسؤولية السياسية والأخلاقية على دولة إسرائيل التي عملت كثيراً بغية إقناع مواطنيها بوجود خرافتي «طهارة السلاح» و«صدقية الطريق». ويتمثل المدلول العملي للنكبة في ضعضعة كل القاعدة الأخلاقية والقيمية للصهيونية، وبالتالي دولة إسرائيل، وتثبيت «بقعة ذنب» على عملية التطهير العرقية المتعمَّدة، والتي لا تزال آثارها باقية على الأرض حتى يومنا هذا، كما ينعكس في العدد الكبير جداً من اللاجئين الفلسطينيين داخل وطنهم وخارجه.

ويُطرح هذا المصدر بشكل صريح في مقال شلومو أفينيري المعنوَن «ألم الفلسطينيين ومسؤوليتهم»، والمنشور في صحيفة «هآرتس» بتاريخ ٢٠١١/٥/١١، إذ جاء فيه:

> أولاً، إن مجرد استخدام مصطلح «النكبة»، ومعناه الأقرب إلى العبرية «كارثة»، وكأن الحديث يتناول كارثة طبيعية لا نتاج فعل بشري، هو تهرّب من السياق التاريخي للأحداث. «النكبة» لم تكن كارثة؛ لقد كانت محصلة هزيمة عسكرية وسياسية، نبعت من قرارات سياسية اتُخذت، وهناك مَنْ هو مسؤول عنها {...} ثانياً، على الرغم من أن العالم العربي بصورة عامة، والفلسطينيين بصورة خاصة، لا ينزعون إلى التعامل مع المحرقة،

إلاّ إن ثمة مقاربات تحدث أحياناً بين المحرقة والنكبة. لكن مجرد المقارنة يحوي تبلداً أخلاقياً: فما حدث مع الفلسطينيين في الفترة ١٩٤٧-١٩٤٨ هو نتاج الحرب التي هُزموا فيها، أمّا المحرقة فكانت حملة مدبرة للقتل الجماعي. فالملايين الستة من يهود أوروبا الذين أبيدوا في المحرقة لم يخرجوا إلى الحرب ضد ألمانيا، ولقد كان يهود ألمانيا - بالذات - مواطنين ألماناً صالحين. كذلك رأى جزء كبير من يهود أوروبا الشرقية في الثقافة الألمانية تجسيداً للثقافة الأوروبية في أفضل صورها {...} ثالثاً - وهو الأهم ربما - لا يقوم الخطاب الفلسطيني بالتعامل مع حقيقة أن القرارات السياسية العربية التي اتُخذت كانت السبب في الكارثة الفظيعة التي حلّت بالجمهور الفلسطيني {...} فلو قَبِل الفلسطينيون والدول العربية قرار التقسيم لكانت فلسطين دولة مستقلة منذ سنة ١٩٤٨، ولما كانت مشكلة اللاجئين نشأت. لم يكن قيام دولة إسرائيل السبب في نشوء مشكلة اللاجئين، بل خروج العرب إلى الحرب ضد إقامة دولة يهودية في جزء من أرض إسرائيل.

وفي مقال كتبه إيزي ليبلر بعنوان «الصراع على الرواية العادلة»، ونشرته صحيفة «يسرائيل هيوم» في ٢٠١٢/٥/٢٣ (ص ٣١)، يدعي ليبلر ما يلي:

نشهد في السنوات الأخيرة الجهود التي يبذلها عدد آخذ في الازدياد من العرب الإسرائيليين الراديكاليين بغية عرض رواية تصف آباءهم بضحايا الصراع الذي أدى إلى تجريدهم من أملاكهم وطردهم. وهم يمارسون الحداد على نتائج حرب التحرير، لكنهم يُغيّبون حقيقة أن آباءهم رفضوا في الواقع مخطط التقسيم

الذي وضعته الأمم المتحدة، وأعلنوا حرب إبادة {...} في نظام ديمقراطي يجب ألاّ نمنع أي شخص من ممارسة عاداته والتعبير عن آرائه الشخصية، لكن التنظيمات الجماعية التي تقوم علانية بنشاطات تعارض إقامة دولة إسرائيل، لا تعود إلاّ بالضغينة على السكان اليهود وضعضعة التعايش {...} مَنْ يدعو إلى إلغاء دولة إسرائيل كدولة يهودية لا يمكن أن يكون إلاّ خائناً لدولته، وخصوصاً أن مثل هذه الدعوات يتم من خلال التنسيق مع حملات كونية لنزع الشرعية عن إسرائيل، وتغييب الحقيقة. لقد حاربت إسرائيل سنة ١٩٤٨ بغية الدفاع عن نفسها في وجه الإبادة. وهذه محاولة بلهاء لقلب الخطاب المتعلق بالصراع إلى خطاب يصبح فيه «الغبن اللاحق بالفلسطينيين» منشأ المشكلة. يجب أن نتحدى هذا التوجه المضلِّل على كل مستوى ممكن.

٣) مصادر نفسانية:

يشير عمق التنكر للنكبة إلى مقدار عدم الثقة اللاواعي لدى المسؤولين عن صناعة الإنكار. فالاعتراف بالنكبة يعني الاعتراف بدلالاتها الفورية وغير المباشرة – التاريخية والسياسية والأخلاقية.

ويحمل هذا الاعتراف، في هذا السياق، ما يمكن أن يخلخل خرافة تفرّد المحرقة، وأن يجرّد اليهود من طقوس كونهم الضحية. فالاعتراف بالنكبة يعني الاعتراف بأن الفلسطينيين هم ضحايا مباشرون للضحايا الأبرز على الإطلاق، الأمر الذي يجرّدهم من أحد مصادر القوة الأساسية المتوفرة لديهم.

ويطرح رونين شوفال ادعاء يجسّد المصدر النفساني لإنكار النكبة في مقال له بعنوان «السلام وأكاذيب النكبة»، نشرته صحيفة «هآرتس» في ٢٠١١/٥/٢٦ (ص ٤). ويشدد شوفال على أن

الصراع العربي – الإسرائيلي صراع مزدوج: صراع عسكري وصراع على العدل. وإذا كنا انتصرنا حتى الآن في الصراع العسكري، فإننا نُهزم في الصراع على العدل. وإذا واصلنا خسارتنا في الحرب على العدل سنخسر في نهاية المطاف الصراع العسكري أيضاً، لأن النصر العسكري تحقق أولاً وأخيراً بفضل الإيمان العميق بصدقية الطريق. ومن دون هذا الإيمان، لا بد من أن تنتهي القوة العسكرية بالانهيار {...} نحن نخسر في الصراع على العدل لأن الدعاية الكاذبة التي ينتهجها العرب حظيت بمكانة شرعية داخل المجتمع الإسرائيلي. وقسم كبير من النخب الإسرائيلية تبنى هذه الحفنة من الأكاذيب، وعلى رأسها فكرة النكبة، وهو يعمل على إدخالها إلى الخطاب في الحيز العام الإسرائيلي. هؤلاء أشباه المثقفين لا يتبعون خطى الحقيقة، وما يهمهم هو الرواية {...} والغاية النفسانية من فكرة النكبة تتمثل في غرس شعور بالذنب لدى الإسرائيليين فيما خص «التطهير العرقي» الذي جرى مع العرب في حرب الاستقلال. وعليه، فإن الحل العادل الوحيد يتمثل في إقامة دولة لجميع مواطنيها، تُبرَم في إطارها اتفاقية سلام «عادلة» تفسح المجال أمام اللاجئين أياً يكونوا للعودة إلى وطنهم التاريخي {...} وهم يرون أنه يجب إقامة دولة فلسطينية، وإلى جانبها دولة جميع مواطنيها. وبذلك، فإنهم يسعون لإلغاء حق الشعب اليهودي في دولة سيادية. على الفلسطينيين أولاً الاعتراف بأن المسؤولية عن الكارثة التي ألمت بهم تقع على كاهلهم هم.

ويرد هذا المصدر أيضاً في أقوال درور إيدار في مقاله «النكبة والحقيقة: كيف

يشوهون التاريخ»، المنشور في «يسرائيل هيوم» بتاريخ ٢٠٠٨/٥/١٨ (ص ١٩)، وذلك كما يلي:

> يوم الخميس أحيا قسم من عرب إسرائيل يوم استقلال إسرائيل بالتاريخ الميلادي باعتباره يوم كارثتهم. وبذلك، انضموا إلى إخوتهم في الدول العربية وإلى أغلبية العالم الإسلامي، بصورة عامة، الذين يصرفون انتباههم وقلقهم مرة في السنة إلى إسرائيل. ولولا إسرائيل، يبدو أن مشكلات العالم العربي كانت ستُحَل. تتحدث الصيغة العربية لـ «النكبة» عن مناطق مزهرة ومدن وقرى مزدهرة هُدمت بأمر من اليهود، ونُفي سكانها إلى الظلمات. بعض اليهود يدعم هذه الصيغة وينظم المسيرات إلى القرى العربية المهدَّمة، حتى إنهم يعلّقون اليافطات في الشوارع التي تقول: «هنا كانت قرية عربية حتى سنة ١٩٤٨» (حتى لو كانت هذه «القرية» مجموعة خيم لقبيلة رحالة كان أبناؤها يسعون للعمل في مشارف إحدى المدن اليهودية). ثمة شعور عميق بالذنب لدى الإسرائيليين الذين تبنوا الصيغة العربية، إلى درجة أنهم يرون أن دولة إسرائيل وُلدت بالخطيئة وكان من الأفضل ألاّ تولد، إذ إن قيامها مرتبط بدمار الآخرين الذين كانوا هنا قبل مجيء اليهود بـ «مئات السنين».

ويدّعي إيدار أن

> تبنّي الرواية العربية وتفضيلها على الرواية الإسرائيلية ليسا شأناً متروكاً لأحاديث الصالونات أو للنقاشات الأكاديمية فحسب. وفي نظر أعداء إسرائيل فإن حقيقة تفضيل أقسام من النخبة

الإسرائيلية الالتصاق بنظرية نهب الأراضي الكبير المسمى دولة إسرائيل، هي تبرير غير مباشر للإرهاب الدموي الموجه ضد مواطنيها.

وفي سياق وعي إيدار للنقاش القائم بين الروايتين، يدّعي ما يلي:

صحيح أن صدى النقاش بشأن الرواية التاريخية يصل إلى هوامش الحيز العام الإسرائيلي، إلاّ إنه يبلغ عشرات الأضعاف في العالم. فيكفي وجود عدة عشرات من المثقفين الإسرائيليين في البلد والعالم من أجل بث الأحاديث القائلة بأننا – في أغلبيتنا – فقدنا الإيمان بمطالبنا العادلة في هذا البلد، وبأن الشعور بالذنب ينخرنا بسبب الغبن الذي ألحقناه بعرب المنطقة. ومن نافل القول أن هذه الأحاديث تدعو إلى مزيد من الهجمات علينا (انظر خطاب «بيت العنكبوت» لحسن نصرالله). {...} الغبن الذي ألحقناه بعرب المنطقة هو مجرد الانتصار بحرب الاستقلال. ولولا انتصارنا لما كانت هناك حاجة إلى التكهن بما كان سيؤول إليه مصير مَنْ بقي من اللاجئين اليهود. روايتنا تتذكر مقترحات لتقسيم البلد، وقد رفضها العرب، إلى جانب حقيقة أن العرب في معظم الأمكنة هم الذين تركوا بإرادتهم بعد أن أقنعتهم الزعامات بالخروج كي يمكّنوهم من «إنهاء القصة» مع اليهود {...} أمّا فيما يتعلق بمواطني إسرائيل العرب، فصحيح أنهم يعيشون في دولة يهودية تستقي رموزها من الموروث اليهودي، إلاّ إنهم ليسوا الوحيدين في ذلك. لم نسمع يوماً أن اليهود (أو المسلمين) طلبوا تغيير علم لإحدى الدول الأوروبية يحوي صليباً عليه، أو تغيير النشيد الوطني بادعاء أنهم لا يستطيعون التماثل

مع مضامينه. وفي اليوم التالي، بعد أن دفعوا ثمن القومية المتعاظمة، فلينظر مواطنو إسرائيل العرب من حولهم إلى إخوتهم في سورية ومصر والأردن، وليحمدوا الله على حظهم الجيد الذي جعل منهم مواطنين في دولة اليهود. فهم يتمتعون بديمقراطية غير موجودة في أي دولة عربية، وباقتصاد قوي وحقوق اجتماعية وتعليم عالٍ على مستوى دولي، وبحرية حركة للوصول إلى أي مكان في الدولة والعالم، وبممثلين منتخبين في الكنيست الإسرائيلي، ونعم – بحقهم في التضامن علناً مع أعداء الدولة. من الغريب قول ذلك، لكن يتضح أن إقامة إسرائيل سنة ١٩٤٨ لم تكن أعجوبة بالنسبة إلى الشعب اليهودي فحسب، بل بالنسبة إلى المواطنين العرب الموجودين بيننا أيضاً.

٤) مصادر استراتيجية:

يتجلى هذا المصدر في الادعاء القائل بأن الاعتراف بالنكبة يعني نسب نيات سيئة إلى قيادة الصهيونية على المستوى الاستراتيجي والعسكري في أثناء حرب ١٩٤٨ وما بعدها. ويعني هذا فرض المسؤولية على إسرائيل في كل ما يتعلق بمسألة اللاجئين الفلسطينيين وتحويلهم إلى بند أساسي في حل المشكلة الفلسطينية.

ويرد هذا الموقف في أقوال بن درور يميني في مقاله «الأبارتهايد العربي»، المنشور بتاريخ ٢٠١١/٥/١٣ في «معاريف» والذي أوردنا جزءاً منه سابقاً،* إذ يدعي أنه

في السنين العشر الأخيرة جرى مراراً وتكراراً تعزيز الأكذوبة المتعلقة بمسؤولية إسرائيل عن ضائقة الفلسطينيين. ولذلك من

* انظر ص ٨٣. (المحرر)

الضروري وضع الأمور في نصابها الصحيح. لقد عاش الفلسطينيون تجربة قاسية تمثلت في النزوح واللجوء، بعضهم فر وبعضهم طُرد، إلاّ إننا نعود فنكرر أن مثل هذه التجربة مر به عشرات الملايين. لكن الفارق هنا يكمن في أن عشرات الملايين الآخرين استُوعِبوا كلهم في الدول التي وصلوا إليها، وهذا لم يحدث مع عرب فلسطين الانتدابية؛ فقد تعرضوا للعذابات التي تجلت في القمع والتنكيل وسلب الحقوق من جانب الدول العربية التي قررت تكريس أوضاعهم {...}. وتحول «حق العودة» – وهو ابتداع دعائي في أساسه – إلى المطلب الأهم والأقوى. واستترت وراء هذا المطلب، ولا تزال، نية واحدة ووحيدة: القضاء على دولة إسرائيل؛ فقد أوضح وزير الخارجية المصرية محمود صلاح الدين، سنة ١٩٤٩، أن «مطلب حق العودة يهدف في الواقع إلى تحقيق الهدف المتمثل في القضاء على إسرائيل».

٥) مصادر قانونية:

ما نعتبره أشد جسامة وخطورة من كل المصادر الأُخرى هو الاتهام المباشر لشخصيات بعينها كانت ضالعة في أعمال الطرد والمذابح، والمطالبة بتقديمها إلى المحاكمة فيما يتعلق بهذه الجرائم. ومن هنا ينبع الإنكار الأشد تصلباً؛ إذ لا يجري الحديث عن اعتراف بأفعال تؤدي إلى «وصمة» فحسب، بل أيضاً عن مسؤولية قضائية وقانونية تتضمن تقديم هذه الشخصيات إلى المحاكمة.

والجدير بالذكر في هذا السياق أن النكبة لا تتلخص في الطرد فحسب، بل أيضاً في منع عودة اللاجئين، وفي مصادرة أراضيهم وبيوتهم وتوطين اليهود فيها، وفي استمرار سياسة السلب حتى أيامنا هذه. وهذا يعني أن كل عائلة يهودية تقريباً مسؤولة، بهذا القدر أو ذاك، عن النكبة وتبعاتها.

ويعكس يحيئيل شيفي هذا النوع من المصادر في مقاله «يوم النكبة: التذكر وعدم العودة»، المنشور في صحيفة «يسرائيل هيوم» بتاريخ ٢٠١٢/٥/١٤، والذي اقتبسنا جزءاً منه في فقرة سابقة،* ويرى أنه

> ما دُمنا لم نصل إلى الأيام التي تتأسس فيها الذاكرة القومية على الندية والتسامح، ذاكرة تعترف بماضي الآخر وبحقه في الوطن، علينا أن نكون حذرين من كل «خطوة بريئة» لنشاطات إنسانية ورمزية، كي لا نصحو في واقع يتطور فيه قربنا نمر يتنكر بجلد نعجة؛ واقع يسعى للحفاظ على الذاكرة لكنه يطمح، في الصميم، إلى تغيير هوية الدولة اليهودية {...} فالقلوب تذهب في أثر الأفعال. علينا الحفاظ على حق الآخر في التذكر، شرط أن ننتبه من أن تحوِّل الذاكرةُ الحقَ إلى عودة شرعية.

ويطرح شيفي، في نهاية كلامه، موقفه بشكل صريح إذ كتب: «إن الإخلال بالتوازن الديموغرافي في إسرائيل عبر استيعاب اللاجئين، أو توطين النازحين داخل بلدات يهودية قائمة، أمر غير مطروح بتاتاً، ويجب ألاّ يكون مطروحاً.»

ويُعلن إلياكيم هعتسني في مقال له بعنوان «إنه ١٩٤٨، يا غبي»، منشور في «يديعوت أحرونوت» بتاريخ ٢٠١٢/٥/٢١، ما يلي:

> في احتفالات النكبة التي حظيت بتغطية إعلامية كبيرة، لم ينتبه إلاّ قلة إلى الفيل الذي كان يملأ الغرفة، وهو النص الذي ظهر في أغلبية اليافطات: «١٩٤٨». هناك من لم يرَ، لأن عدداً آخر منع رؤيتهم: «١٩٦٧» {...} إن ١٩٤٨ هو رمز ومحور لحرب ثقافية فلسطينية تحاول أن تجرد اليهود من دولة ١٩٤٨، ومعها ماضيهم وهويتهم {...} الحرب بيننا وبينهم ليست بشأن الأرض فحسب،

---

* انظر ص ١٠٧. (المحرر)

بل أيضاً بشأن حقنا كشعب. ومحاولتهم التعويض عن هويتهم الفلسطينية المشكوك فيها – وهي في الواقع ليست إلاّ ظلاً مرافقاً للوجود اليهودي – تقوم على محو هويتنا القومية.

٦) مصادر دبلوماسية – دعائية:

يتواصل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي ومعه يستمر النزاع على الوعي. وثمة صعوبة إسرائيلية عميقة لتأسيس وجود المُعاش القومي الإسرائيلي على أسس القوة أو الوضع السياسي القائم؛ إذ لا تكفي حقيقة أن إسرائيل انتصرت في حرب ١٩٤٨ وأوجدت واقعاً سياسياً وقانونياً جديداً لتبرير استمرار وجودها. وإذا كانت القوة هي التي تتبدى في صلب وجود الدولة اليهودية، فإن الأمر يبرر الاستئناف عليها، وفي حال تغيُّر قاعدة القوة هنا فإننا سندخل في منظومة علاقات معقدة بين القوة والعدل والمشروعية القانونية. لقد عملت دولة إسرائيل كثيراً، من أجل تدعيم وجودها، على العدل والمشروعية وعرض بُعد القوة كاضطرار واقعي لا انفكاك منه، كما عملت على إلقاء مسؤولية مباشرة على الفلسطينيين، والعرب بصورة عامة، الذين يضطرونها إلى استخدام القوة. ويتجلى هذا التعامل في معتقد «يطلقون النار ويبكون»، التي عكستها عنات مَطَر جيداً في مقال لها بعنوان «ما الذي يسمح بوجود آسا كَشير؟» وتشير في هذا السياق إلى الربط بين الموجود – المرغوب فيه – الجدير كوسيلة لمنح الواقع المعقّد شرعية، وبين تجاهل جزء مركزي من هذا الواقع، وخصوصاً واقع الاحتلال. (مطر ٢٠٠٦)

ووفقاً للمعتقد السائد، فإن الاعتراف بالنكبة يخلخل الموقع الرسمي لبُعد القوة في الواقع اليهودي المعاش بصورة عامة، والواقع الإسرائيلي بصورة خاصة. ويؤدي قلب الأمور في الكتابة رأساً على عقب إلى تحويل الواقع الاستبدادي إلى قاعدة العدل والمشروعية، لا العكس. ولذا يُخشى من الاعتراف بالنكبة أو التطرق إليها كجزء شرعي من تاريخ الطرف الآخر، فالاعتراف بها يؤدي إلى تغيير معادلة

العلاقات بين الطرفين. وما يعكس مثل هذا الموقف مقال نداف شرغاي المعنوَن «من يُكرس مشكلة اللاجئين»، والمنشور في صحيفة «يسرائيل هيوم» بتاريخ ٢٠١١/٥/١٨. صحيح أن شرغاي لا يتجاهل وجود مشكلة اللاجئين، إلاّ إنه يُبعد المسؤولية أو الذنب عن إسرائيل مُلقياً بها على مسلكيات الدول العربية. ويدعي أن

> اللجوء الفلسطيني الذي انقض أنصاره في مطلع الأسبوع على حدود إسرائيل الشمالية، لا يشبه أي لجوء آخر في العالم. فالعالم لا يطالب بحق العودة للمسلمين الأتراك الذين طُردوا قبل ٢٥ عاماً من بلغاريا، ولا للمسلمين الذين عاشوا في الهند سابقاً، ولا للهنود الذين كانوا يقطنون في باكستان، ولا لليونانيين الذين اقتُلعوا من الجزء التركي في قبرص. العالم يدرك أن منح حق العودة لسلسلة طويلة من المجتمعات المقتلعة أو النازحة من مكانها لأسباب شتى، سيؤدي إلى حالة فوضى ومذابح وانهيار أنظمة ودول. هذه هي الخلفية لاستعراض اللاجئين عند حدودنا الشمالية. على إسرائيل ألاّ تعتذر لأي أحد قامت بردعه. لكنها في المقابل ملزمة بأن توضح، مرة بعد أُخرى، أن تطبيق حق العودة يعني القضاء على إسرائيل كدولة للشعب اليهودي. علينا أن نوضح لكل هؤلاء في المجتمع الدولي الذين يتسلون بفكرة العودة، أن أسلوب تعامل خاصاً بالفلسطينيين وأسلوب تعامل آخر خاصاً بأبناء القوميات الأُخرى الذين فقدوا أماكن سكنهم. ففي أوروبا مثلا تتعاظم الأصوات التي تلغي مجرد وجود إسرائيل كدولة اليهود، بينما لا تفكر أوروبا بجدية في منح الألمان الذين تركوا بولندا حق العودة إليها، أو في إعادة المسلمين

> إلى اليونان {...} العالم عامة، والدول العربية خاصة، يتحملان مسؤولية استمرار وجود اللجوء الفلسطيني، إذ يمنعان الحل باسم حق العودة. وحتى القول إن عدد اللاجئين الفلسطينيين يبلغ ٤ ملايين هو خدعة. فكثيرون ممن تعرفهم الأمم المتحدة لاجئون يعيشون بسعادة وهناء في أماكن سكناهم. وفي المقابل، يستمر وجود مخيمات اللاجئين على حساب جمهور فلسطيني مسكين كي يكون في وسع الدول العربية الاستمرار في حلمها بمحو دولة إسرائيل {...} لقد كان ذلك، ولا يزال، تنكيلاً بسكان يشكل تكريس مشكلتهم تكريساً لمعاناتهم، وتحويلهم إلى كرة في لعبة حق إسرائيل في الوجود كدولة لليهود. وما حدث هذا الأسبوع عند الحدود الشمالية جزء من هذه اللعبة الخطرة. علينا ألاّ نتراجع أمام أصوات البكاء على القتلى والجرحى الذين تحولوا، أو تطوعوا ليكونوا أداة في لعبة الرياء هذه.

ونرى موقفاً مشابهاً في مقال كتبه مناحِم رؤوفين دار تحت عنوان «الهدف الحقيقي لطقوس النكبة»، ونشرته صحيفة «هآرتس» في ٢٠١٢/٥/١٨، إذ يدّعي أن

> مسألة ذكر ما يسمى النكبة لم تكن مسألة إنسانية، وهي ليست كذلك. فالحديث يدور عن مسألة سياسية نقية {...} إن الجهات التي تطرح مسألة «النكبة» ليست جهات إنسانية، بل سياسية. ولهذه الجهات السياسية أهداف سياسية ناجزة، مثل القضاء على دولة إسرائيل كدولة صهيونية، وإغراق دولة إسرائيل بـ «اللاجئين» وتحويلها إلى «دولة جميع مواطنيها» على غرار لبنان. {...} لا يمكن «احترام» ما يسمى «النكبة» في الأماكن

العامة في الدولة كما تقترح افتتاحية الصحيفة، ولا حتى بحجة «التفهم والتسامح». لهذه الطقوس السياسية مقولة سياسية جلية ومواجِهة، ومن الواضح تماماً أن منحها الشرعية سيكون نقطة تحولٍ هدامة في مسيرة سياسية ستلحق الأذى بدولة الشعب اليهودي القومية.

الفصل السادس

نقاش

تشير المعطيات الكمية والنوعية التي عُرضت حتى الآن إلى التعقيدات الكامنة في التعامل مع النكبة الفلسطينية في الحيز العام الإسرائيلي. فمن جهة، نلحظ مركزية واضحة للموقف الذي يتنكر للنكبة كحدث تاريخي ويعارض تحمُّل أي مسؤولية عن وقوعها، ومن جهة أُخرى ثمة تطرق غير قليل إلى الحاجة لا إلى الاعتراف بوجودها فحسب، بل أيضاً إلى استمرار تمثُّلاتها حتى اليوم، أو الاعتراف بذاكرتها كأمر شرعي. وعلى الرغم من الاختلافات في التعامل مع النكبة فإن المعطيات تمكننا من التمييز بين الانطباع العام الذي يشير إلى نقاش مثمر يجري في الحيز العام الإسرائيلي في كل ما له علاقة بالنكبة وذاكرتها – وهي حقيقة تعكس ليبرالية وانفتاحاً – وبين الحزم المهيمن الذي ينص على عدم وقوع النكبة وعلى كونها بدعة فلسطينية ذكية غايتها نزع الشرعية عن إسرائيل. وتؤدي كثرة المواقف، ظاهرياً، إلى «تبييض» خطاب إنكار وتغييب الماضي وذاكرته، بحيث أن الموقف الرسمي يكسب مرتين: مرة في إثبات نفسه في وعي الجمهور الواسع، ومرة أُخرى في عرض نفسه على أنه متسامح وليبرالي. ويؤدي وجود تشكيلة من الآراء إلى بث شعور بالتعددية القيمية والمفهومية، الأمر الذي يمنح الشرعية لمركزية الموقف النافي وهيمنته – كجزء من نقاش يسعى لإظهار الحقيقة – والذي يؤدي في نهاية المطاف إلى استنتاج شرعي مفاده الإنكار أو التنصل من المسؤولية.

إن إنكار مجرد وجود النكبة، بالذات، أو المسؤولية الإسرائيلية عن وجودها، على غرار المحاولات الإسرائيلية القوية لمحوها من الذاكرة ومن الخطاب

الجماهيري العام، يشير إلى ضعف هذا الموقف على الرغم من بروزه. فدلائل النكبة المتعددة، على هيئة أسماء المواقع وذاكرة أحداث معينة وإصرار الجيل الثالث على إحياء ذاكرة الصدمة (trauma) بعدة طرق، تنجح في استرجاع الذاكرة المقصيّة كشهادة، أو بمصطلحات سايكو - سياسية كعارض لصدمة الماضي، أي كمكبوت يؤدي إلى توتر جماعي بشأن فعل يُعمَل على إخفائه، وبالتالي يجري الاعتراف بالمسؤولية عن مجرد وجوده. (لا-كابرا ٢٠٠٦)

ويساعدنا التمييز النظري الذي عرضناه أعلاه بين الذاكرة والتاريخ في فحص مختلف أساليب التطرق إلى النكبة. ويتموضع هذا التمييز بين كون النكبة حقيقة تاريخية مُسنَدة في البحث التاريخي لا جدال بشأنها، وبين كونها ذاكرة يمكن مناقشتها وحتى إنكارها بتسويغ أنها مُختلَقة ومُتخيَّلة أكثر من كونها حقيقية. وفي الوقت الذي يضع البحث التاريخي قسماً كبيراً من المعتقدات السائدة في الحيز العام الإسرائيلي موضع استفهام، فإن الذاكرة الجماهيرية - كما تنعكس في مواقف كثيرين من كتّاب المقالات - ترفض التنازل عن الخرافات الإسرائيلية المركزية فيما يتعلق بحرب ١٩٤٨ وتبعاتها. وعلى نسق ما قاله بيير نورا: «إذا كان التاريخ فعلاً فكرياً (intellectual) يقوم بالاسترجاع ويسعى للاقتراب الدائم من الأمور التي انقضت ولم تعد قائمة، حتى لو كانت عملية الاسترجاع إشكالية وغير مكتملة، فإن الذاكرة ظاهرة راهنة آنية تعاش في الراهن وتتبنى التفصيلات المريحة لها فقط.»

عند تأمل نتائج هذا البحث، يمكننا ملاحظة أن النقاش النظري في الذاكرة الجماعية يتجلى في أفضل حلله؛ إذ تتضح بصورة قاطعة العلاقة المتأصلة بين الذاكرة، كفردية، وبين سياقها الاجتماعي الذي يُبرز محليتها. فالذاكرة الجماعية الإسرائيلية للنكبة، وكما يتضح من النتائج، مرتبكة وضدية تجاه نفسها، وذلك لمجرد كونها غير متجانسة وغير متماسكة. وبالذات، فإن انعدام التجانس وانعدام التماسك يشهدان على أن الذاكرة هي عمليةٌ من هيكَلة وإعادة بناء أحداث

الماضي، تكاد تختلط فيهما الذاكرة الشخصية والجماعية من دون انفصال. ونجد انعكاساً واضحاً لموقف موريس هابلفاكس من جماعية الذاكرة، ولتحفُّظ بول ريكور من بُعدها الفردي، في المكان الذي يمكننا أن نرى فيه تغذية متبادلة بين الفردي والجماعي في فعل الذاكرة والتذكر. والأهم من ذلك أن الذاكرة هي هيكلة متواصلة لتصويرات تخص أحداث الماضي التي تحمل إسقاطات حاسمة على الراهن، وأن هذه الإسقاطات تتجاوز مدلولاتها الفردية. وعلى نسق مقال ياعيل زروبافل، فإن الذاكرة الجماعية هي مجموعة من التصاوير المستعادة التي يحملها الأفراد إلاّ إنها قائمة بما يتجاوزهم أيضاً، وهي تستند إلى نقل الماضي من جيل إلى جيل (Zerubavel 1995). وتثبت نتائج هذا البحث موقف جويل كاندو، الذي يقول بوجود علاقة عميقة بين الذاكرة والتذكر من جهة، وبين تأسيس الهوية من جهة أُخرى (Candau 1998)، فذاكرة النكبة في الحيز العام الإسرائيلي تبلور المعتقد الذاتي الإسرائيلي وتؤثر فيه، ويتدعم هذا الأمر بتكرار المواقف ذاتها من صدقية النكبة والمسؤولية عن وقوعها.

إن النقاش الجماهيري الإسرائيلي فيما خص النكبة ليس نقاشاً ثنائياً، ولذا يجب ألاّ يُنظر إليه كأنه تعامل أحادي الجانب ذو مدلولات إحصائية. ففي النتائج التي عرضناها أعلاه نرى وجود نقاش نشط وحتى عنيف في المسائل المتعلقة بالنكبة، وينعكس مثل هذا النقاش على مستوى الحقائق التاريخية والاستراتيجية والأخلاقية والسياسية. كذلك يعكس تنوع الآراء في هذه المستويات عدة معتقدات بشأن النكبة، تختلف فيما بينها على صعيد مدلولاتها التاريخية والإنسانية والسياسية والأخلاقية. ولا تترك هذه النتائج مجالاً للشك في وجود خلاف عميق في الحيز العام الإسرائيلي في كل مجالات الانشغال بالنكبة الفلسطينية، ولهذا الخلاف عدة مدلولات فيما يتعلق بالتعامل الإسرائيلي الرسمي والجماهيري مع المسألة.

والجدير بالذكر أن التعددية المفاهيمية تجاه النكبة تعكس تخبطات

إسرائيلية داخلية، وتشير إلى المتاهة التي يدور فيها المجتمع الإسرائيلي، وإلى حرج إسرائيل من أي تعبير عن ذاكرة النكبة الفلسطينية. ويزداد هذا الحرج بالذات بسبب مركزية خطاب إنكار النكبة أو المسؤولية عما حدث في أثنائها، ولا يزال قائماً حتى يومنا هذا. ويصطدم الإنكار بصعوبات قوية نتيجة ظهور أعراض تتعلق بصدمة (trauma) النكبة في الواقع الإسرائيلي، وعودة المكبوت بأشكال متنوعة لا يمكن السيطرة عليها بإحكام.

وتتجسد ذاكرة النكبة الفلسطينية في عدة أشكال، بعضها عربي فلسطيني وبعضها إسرائيلي. فعلى المستوى الفلسطيني، تنعكس ذاكرة النكبة في مسيرات النازحين في الداخل إلى أطلال قراهم التي دُمرت في أثناء حرب ١٩٤٨ وما بعدها، وتطغى على العناوين في يوم الاستقلال الإسرائيلي. كما تطفو هذه الذاكرة نتيجة تطور تأريخات حرب ١٩٤٨ وتحطُّم كثير من الخرافات التي نمت في المجتمع الإسرائيلي من وقتها، مثل «أقلية في مقابل أكثرية»، و«طهارة السلاح»، و«فرار اللاجئين طواعية». وتنعكس ذاكرة النكبة الإسرائيلية في عجز الحكومة الإسرائيلية عن محو أسماء كل المواقع الفلسطينية، سواء أكانت مدناً أم قرى، من الحيز العام الإسرائيلي، وفي وجود أعراض تخص صدمة (trauma) الماضي الفلسطينية في المشهد العام الإسرائيلي، وخصوصاً عدم القدرة على منع الانشغال الإسرائيلي باللاجئين الفلسطينيين. ويؤدي الربط بين علامات الذاكرة التاريخية والجغرافية إلى خلافات عميقة في المجتمع الإسرائيلي تتعلق بشكل التعامل المحبَّذ مع النكبة؛ فمن جهة، ثمة أقلية ترى فيها مأساة متواصلة حتى يومنا هذا وتدّعي أن على إسرائيل تحمل مسؤولية غبن الماضي، ومن جهة أُخرى أغلبية تتنكر لهذا التاريخ ولا تقبل صدقيته التاريخية، حتى إنها تحذر من شرعنة ذاكرتها التاريخية لدى الفلسطينيين، وتطالب بمحاربة هذه الذاكرة بكل الوسائل كونها بدعة مبيَّتة غايتها كسر شوكة إسرائيل ونزع الشرعية عنها.

وثمة بين أصحاب المواقف المتعددة الواردة في النتائج مَنْ يدّعون أن النكبة

ليست مسألة فلسطينية فحسب، بل هي أيضاً لا تقل عن كونها شأناً إسرائيلياً. ويمكن تقسيم هؤلاء إلى معسكرين متناقضين: يشير الأول منهما إلى ضرورة مواجهة «أخطارها» على المستوى الاستراتيجي والسياسي، بينما يدعو الثاني إلى الاعتراف بالمسؤولية الإسرائيلية عن النكبة والتوصل إلى تفاهمات مع الفلسطينيين لحل مشكلاتهم التي نشأت في أعقابها. وينقسم المعسكران إزاء مدى مسؤولية إسرائيل عن الماضي، ولا سيما على المستويين الديموغرافي والسياسي.

وهناك مَنْ يرى في النكبة مسألة ذات تأثيرات مبدئية في مجرد الوجود الإسرائيلي ومدى مشروعية دولة إسرائيل، وخصوصاً في ضوء حملة المقاطعة ووصم إسرائيل كدولة مجذومة ودولة أبارتهايد. ويرى هؤلاء أننا نعيش في عصر تنزع فيه القوة الرمزية ووجود منظمات دولية تحفظ ذاكرة الشعوب الأصلية، التي انتُهك حقها في تقرير مصيرها خلال عمليات تصفية الاستعمار، إلى كسب مكانة مركزية في الحلبة الكونية. وعليه، فإنهم يناصرون بذل الجهود الخاصة في التعامل مع ذاكرة النكبة كتهديد استراتيجي. ويساند هذا المعتقد الحربي تجاه النكبة استخدام آليات الحرب الثقافية والرمزية والدعائية لتحجيم الخطر الماثل على مجرد مشروعية دولة إسرائيل. في حين يعرض أفراد المعسكر الآخر تفهماً مشابهاً لتهديد النكبة، إلاّ إنهم يحبذون العثور على تسويات وتفاهمات مع الفلسطينيين تتعلق بتسوية الماضي والتوصل إلى حل متوافق معه. وتشكل جهود الكثيرين للتوصل إلى رواية إسرائيلية – فلسطينية مشتركة في مجال تدريس التاريخ مثالاً بارزاً لذلك، لكن تخوفات المعسكر الأول هي التي تعكس بالذات قوة أهمية النكبة في الوعي الإسرائيلي حتى عبر إنكارها.

وثمة جانب آخر من جوانب الاهتمام الإسرائيلي بالنكبة، وهو جانب أخلاقي أيضاً لأنه يضع تحدياً على علاقة بالتنكر لها أو الاعتراف بها. فهناك جزء من الجمهور ينظر إلى النكبة باعتبارها مسألة إنسانية – أخلاقية لا سياسية فحسب. ويشكل مدى المسؤولية عن أحداث الماضي، وضرورة المشاركة في حل

مسألة غبن هذا الماضي، قضية تظهر في جزء من الكتابة البحثية والأدبية، إذ يجري عرض تطبيع الوجود الإسرائيلي في مثل هذه النصوص على أنه يمر من خلال الفلسطينيين وهزيمتهم سنة ١٩٤٨، ومن خلال تأثيرات تلك الهزيمة المتواصلة في النسيج المجتمعي والثقافي الفلسطيني. وتُعتبر المصالحة مع الماضي الفلسطيني – الإسرائيلي ضرورة أخلاقية تُلزم بالتسويات والتفاهمات. وفي هذا السياق، ثمة مَنْ يُبرز أهمية التعلم من تجارب الآخرين، بما في ذلك تجربة جنوب أفريقيا، بغية الدفع في سبيل إنشاء لجان حقيقة ومصالحة من أجل التوصل إلى المصالحة بين الطرفين. وفي المقابل، ثمة مَنْ لا يتجاهل المنظورات الأخلاقية، إلاّ إنه يحمّل الجانب الفلسطيني المسؤولية بشكل جارف. ويجري عرض رفض الفلسطينيين تقسيم وطنهم، ورغبتهم في الحفاظ عليه، كقاعدة أخلاقية تُسبغ الشرعية على ما حدث خلال النكبة. وانطلاقاً من هذا، فإن حرب ١٩٤٨ كانت حرباً جبرية هبّت فيها الأقلية – اليهود – إلى الدفاع عن نفسها في مقابل الأغلبية، ويخفي عرض الأمور على هذه الشاكلة المعطيات الحقيقية للحرب، كما تتضح في التأريخات الآنية المعاصرة التي تشير إلى وضعية شبه معكوسة في سياق موازين القوى والجاهزية العسكرية بين المستعمرات اليهودية والمجتمع الفلسطيني. (Rogan and Shlaim 2001)

يتضح من النتائج أن المعتقد الأبرز في الخطاب العام الإسرائيلي تجاه النكبة يكمن في الربط بين ثلاثة ادعاءات تراكمية هي: إنكار مجرد وقوعها؛ النظر إليها كبدعة مهددة هدفها نزع الشرعية عن إسرائيل؛ التنكر للمسؤولية عنها. ويطابق هذا المعتقد الموقف الرسمي الإسرائيلي في هذا الموضوع، الذي لا يبدي استعداداً للتوصل إلى تسوية مع ذاكرة النكبة الفلسطينية، لا بل يرفض تأريخها، حتى حين يكون الحديث عن تأريخ تطوُّر ما في إسرائيل نفسها.

والجدير بالذكر في هذا السياق أنه، وعلى الرغم من أن الموقف المتنكر للنكبة يرفض التأريخ البحثي في هذا المجال، فإن الموقف المتنكر للمسؤولية

عن النكبة يقبل بنتائج تأريخ النكبة، لكنه يفسرها بشكل يستوي مع الرواية الإسرائيلية الرسمية. وعليه، يتحول منظور الإنكار إلى جزء لا يتجزأ من الإصرار على الرواية الذاتية – الصهيونية – كرواية حصرية لحرب ١٩٤٨ وإسقاطاتها. وتتعاظم حصرية المعتقد التاريخي القومي المُحكم كون أغلبية المصادر المركزية المتاحة لدراسة النكبة إسرائيلية، إذ نتحدث هنا عن مستندات من الأرشيفات الإسرائيلية تسعى لإثبات الادعاء المركزي بشأن المسؤولية الفلسطينية عن النكبة.

لقد برز المنظور الـذي يميز بين أحـداث النكبة والمسؤولية عنها في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، وكان بمثابة تجديد بارز في عملية التطرق الإسرائيلي إلى النكبة وإلى النتائج الإنسانية والأخلاقية لمسلكيات الجيش الإسرائيلي في أثناء الحرب وبعدها. وقد أدت المعارضة القوية التي نمت في الخطاب الأكاديمي والجماهيري الإسرائيلي لهذا الادعاء إلى زيادة حدة وضوح الموقف الذي يقول بصحة استحالة تجاهل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، لكن المسؤولية عن نشوئها تظل رابضة على كاهل الضحايا أنفسهم. ويشكل النقاش الجماهيري الإسرائيلي في هذه المسألة توسيعاً للنقاش الأكاديمي في هذا الموضوع. وقد شكك وكلاء التاريخ المؤسساتيون في النتائج الجديدة التي عرضها المؤرخون الجدد، وأثروا كثيراً في اتجاه ترسيخ المعتقد الذي ساد حتى ذلك الوقت وعكس الرواية الإسرائيلية المركزية، وفحواه أن النكبة ليست حدثاً تاريخياً بل معتقد أيديولوجي غايته الأساسية تقويض الأسس التي تقوم عليها مشروعية إسرائيل، ومقارعتها في الحلبة الإقليمية والدولية.

وتشير النتائج المنبثقة من النقاش الجماهيري الإسرائيلي بشأن النكبة في السنين الأخـيرة، والتي تبلغ قمماً جديدة في «قانون النكبة»، إلى أن الرواية الإسرائيلية المركزية نجحت في تكريس نفسها في الذاكرة الجماعية. وتدل نتائج البحث على الهُوى الكمية والجوهرية القائمة بين مُنكري النكبة أو المسؤولية عنها وبين مَنْ هم على استعداد للاعتراف بها وببعض المسؤولية عن حدوثها.

وتنجح الذاكرة الجماعية الإسرائيلية في كبت النتائج التاريخية، وفي الاستمرار في تكريس الخطاب المهيمن في هذه المسألة. وعلى الرغم من أن الموقف المركزي الذي ساد في السابق – وهو تجاهل تام لأحداث النكبة – بدأ يفقد حصريته في أعقاب التاريخ الجديد، ومن أن الموقف الرسمي والجماهيري تجاه النكبة يعترف بوقوع أحداث تراجيدية، فإن ثمة تمايزاً واضحاً وجديداً في كل ما يتعلق بمدلولات هذه الأحداث والمسؤولية عنها. ويتضح من هذه النتائج أن الموقف الجماهيري والرسمي الإسرائيلي يتنكر لنطاق الأحداث، وللنيات خلفها، ولدلالاتها السياسية والأخلاقية.

وتشير النتائج إلى تصميم أصحاب المعتقد الثاني على أن نطاق مشكلة اللاجئين أقل كثيراً مما يعرضه الفلسطينيون، على الرغم من أنهم لا يتجاهلون الأحداث المأسوية التي وقعت في الماضي. كما تشير إلى أن ظاهرة اللجوء نشأت نتيجة حرب جبرية لا تتحمل إسرائيل أي مسؤولية تجاهها. فالفلسطينيون هم الذين رفضوا مخطط التقسيم وتسببوا بالحرب التي فُرضت على الاستيطان اليهودي؛ ومن هنا فإن مسألة اللاجئين تشكل خطراً وجودياً يتحمل مسؤوليته الفلسطينيون أنفسهم. ويطرح أنصار هذا المعتقد في هذا السياق سؤالاً استنكارياً هو: ما الذي كان سيحدث لو خسر الاستيطان اليهودي الحرب؟ وفي ضوء هذا التساؤل يطرحون الادعاء القائل بأن ما جرى كان ضرورياً، وبأن إسرائيل ليست مسؤولة عنه من الناحيتين القانونية والأخلاقية. وفي حال وجود مسؤولية إسرائيلية فعلاً، فهي جزئية فقط وتسري على انتهاك قواعد الحرب، وهذه ظاهرة هامشية، وهي الشاذ الذي يدل على القاعدة، ذلك بأن مسلكيات الجيش الإسرائيلي كانت في معظمها مثالية ومتوافقة مع الأخلاقيات المتجذرة في الصهيونية. ويجري التشديد بصورة خاصة على رفض الفلسطينيين مخطط التقسيم كمؤشر إلى مسؤوليتهم عن كل ما جرى في إثر ذلك، لذا فليوجه الفلسطينيون الشكاوى إلى أنفسهم، فالقيادة العربية هي المسؤولة عن اللاجئين لأنها هي التي دعتهم إلى

إخلاء بيوتهم موقتاً.

كذلك تُجسّد النتائج رواج موقف في الحيز العام الإسرائيلي يستند إلى الادعاء القائل بأن «تضخيم» مسألة النكبة هو مسألة سياسية وأيديولوجية، وهو لا يبغي حل المشكلة بل مقارعة إسرائيل وتشكيل أجزاء من حملة دبلوماسية لنزع الشرعية عنها. ومن هنا فإن تحميل الفلسطينيين المسؤولية عن مسألة اللاجئين لا يؤدي إلى حفظ الأخلاقيات الإسرائيلية وطهارة السلاح وإعفاء إسرائيل من المسؤولية على المستوى السياسي فحسب، بل أيضاً إلى ضرورة محاربة الذاكرة الفلسطينية المختَلَقَة كونها تشكل خطراً حقيقياً يهدد أمن إسرائيل، ونوعاً جديداً من الحرب ضد دولة اليهود.

وبحسب ما أظهرته نتائج البحث يمكننا القول مع التعميم، وبيقين راسخ، إن النقاش الجماهيري الإسرائيلي في مسألة النكبة يؤثر في الموقف الرسمي والجماهيري الإسرائيلي، وله ثِقل سياسي كبير يخدم الموقف الرسمي الذي يعرض نفسه على أنه موقف نابع من النقاش الجماهيري الواسع الذي يستند إلى ثقافة سياسية ديمقراطية وأخلاقية. واستناداً إلى هذه الأمور يبدو أن النقاش الجماهيري الإسرائيلي والتنكر للنكبة ودلالاتها هما وسيلة بارزة في الدبلوماسية الجماهيرية الإسرائيلية، لا تتجلى في الإنكار فحسب بل أيضاً في عرض موقف «موضوعي» صلب، إذ ثمة في إسرائيل سوق حرة مفترضة للأفكار تمكّن أصحاب المواقف المتعددة، المنافسة على الادعاء الصحيح والأكثر اتساقاً، من التداول في هذه السوق، وأن الموقف الأكثر رواجاً هو الموقف الصحيح وكأن هذه المواقف تتساوى من حيث منطلقاتها، وأن هذه القضية قابلة للحسم بهذا الشكل وبمعزل عن الأبحاث التاريخية المتعاظمة التي تدحض المواقف الإسرائيلية الرسمية إزاء الأحداث الكبرى في حرب ١٩٤٨-١٩٤٩، والتي تكشف وهن الربط بين ما حدث حينها وبين تسويغات القادة الإسرائيليين لهذه الأحداث، وبالتالي ضعف القوائم الأخلاقية والشرعية للخطاب الإسرائيلي في مجمله.

صحيح أننا لا ننوي الشروع هنا في بحث سيميائي عن خطاب النكبة في الإعلام الإسرائيلي، لكن من المهم تسليط الضوء على كيفية التعامل مع النكبة من الناحية المفاهيمية. وثمة العديد من التفسيرات لهذا المصطلح؛ ففي قسم كبير من المقالات وُضع المصطلح بين شولتين مزدوجتين، يظهر في مقالات أُخرى من دونهما. ويعكس هذا الأمر التخبطات الداخلية في خطاب النكبة والعجز عن التوصل إلى حسم بين إمكانين ثنائيين: الأول أن النكبة هي بدعة ولم تحدث مطلقاً، والثاني أن النكبة حدثت لكن الإسرائيليين غير مسؤولين عنها وعن تبعاتها. وتشير المصطلحات الـواردة في المقالات إلى وجود صلات واضحة بين مصطلح النكبة من جهة، وبين مصطلحات مثل إسرائيل وأعمال الشغب والتحريض والأمن والعنف والجيش الإسرائيلي والقدس والأراضي المحتلة وقتيل وغيرها من جهة أُخرى. ويشير الأمر إلى السياق السلبي الذي ترد فيه النكبة والذي يعكس مجمل الخطاب الجماهيري الإسرائيلي الذي ينشغل، بكثافة، بالمسائل المتعلقة بالصراع الفلسطيني – الإسرائيلي من منظور كونه تهديداً وجودياً، ولذا من المفهوم ضمناً التعامل معه بهذا الشكل. وبالتالي تبدو الرواية الإسرائيلية التاريخية والأخلاقية متسقة تماماً ولا يشوبها أي ضعف قد يطرح تساؤلات حقيقية في شأنها.

وينطوي التطرق إلى النكبة في الخطاب الجماهيري الإسرائيلي على العديد من أشكال التأطير؛ فهناك مَنْ يؤطر النكبة ككارثة، وهناك من يؤطروها كفشل. وثمة إطار آخر يتعامل مع النكبة على أنها ذنب أو وصمة، وفي هذه الحالة يمكن أن تكون الوصمة إسرائيلية أو فلسطينية. وبصورة عامة، وبما أن التأطير اختيار انتقائي لأبعاد معينة من واقع مُعرَّف، وإبرازها وتنظيمها وتسليط الضوء على أنماط التطرق إليها، يمكن أن نقول ببعض التعميم إن أطر الإعلام المركزية المتعلقة بالنكبة تتلخص في كونها خطراً محدقاً بإسرائيل ويجب اتقاؤه. وعلى الرغم من أن النكبة قائمة في دوائر الذاكرة فإن الاستراتيجيا المحبَّذة لمواجهة تهديد النكبة هي الاستراتيجيا العسكرية، ذلك بأن الخطاب المهيمن الوارد وفقاً لمعطيات البحث

يقضي بأن الحاجة لا تقتصر على الاتقاء والحماية، بل تتخطاهما إلى مهاجمة مَنْ يحملون ذاكرة النكبة وإلحاق الأذى بهم. ومن هذه الناحية، فإن التهديدات التي أوردناها سابقاً على لسان وزير الأمن الداخلي، آفي دِختر، ليست إلاّ تجسيداً لفكر النكبة في الوعي الإسرائيلي.

تلخيص واستنتاجات

كان الهدف من فحص خطاب النكبة في الحيز الإسرائيلي العام التأمل المعمق في تعامل دولة إسرائيل والجمهور الإسرائيلي مع المشكلة الفلسطينية ومع حلها، وفي الاستعداد للتوصل إلى تسويات حقيقية على شكل حل دائم ونهائي بين الطرفين. فتحليل خطاب النكبة في الإعلام الإسرائيلي، في محاولة للوقوف على مميزات التعامل الإسرائيلي مع هذا الحدث التاريخي الذي غيّر ملامح الواقع الديموغرافي والجغرافي والسياسي في المنطقة برمتها، يمكّننا من فهم طيف التفسيرات التي تنسبها قوى اجتماعية متعددة إلى هذه المسألة والمواقف منها. إذ نستطيع من خلال هذا التحليل أن نتبين جاهزية الجمهور الإسرائيلي للاعتراف بالمسؤولية الإسرائيلية عن نشوء مشكلة اللاجئين، ولتوفير رد نزيه على هذه المسؤولية في حل مستقبلي للصراع. وعلى غرار ما طُرح في أبحاث أُخرى، فإن مسألة الاعتراف بغبن الماضي والاستعداد لتحمل المسؤولية عنه تشكل نقطة انطلاق مهمة من أجل فض النزاعات (Young 1990; Fraser 1997; Phillips 1995 ; Kymlicka 1995; Parekh 2000 ; Taylor 1994).

ومن المهم في هذا السياق تبيُّن التمايز الذي تحدثت عنه حنة أرندت بين المسؤولية والذنب، والادعاء أنه يخفف من وقع أعمال الغبن التي ارتُكبت في السابق، إذ يجري أخذ الملابسات المأسوية للصراع في عين الاعتبار، وبالتالي لا يقع الذنب على طرف واحد فقط (أرندت ٢٠٠٩؛ Gobodo–Madikizela 2008). وفي الوقت ذاته، يشكل قبول المسؤولية عن مظالم الماضي نقطة انطلاق مهمة لمواجهة الصراع وحله مواجهة حقيقية وصادقة (Schaap 2004; Bar–Tal 2000). فليس كل مسؤول عن فعل ما مذنباً به، لكن في المقابل كل

مذنب مسؤول بالضرورة. وفي ضوء أهمية النكبة في الذاكرة القومية الفلسطينية، ومركزية أحداثها في حياة ملايين الفلسطينيين، فإن الإنكار الإسرائيلي لها لا يشكل نقطة انطلاق للمصالحة أو لعلاقات سلمية بين الطرفين. وإذا رغبنا في مواجهة مصادر الإنكار والسماح بالانتقال إلى واقع آخر، علينا أن نقترح الانتقال من خطاب الذنب إلى خطاب المسؤولية.

خلاصة القول، استناداً إلى ما أظهرته نتائج البحث، هي أن نقل التركيز من المستوى المادي الخاضع للسيطرة الإسرائيلية التامة إلى مستوى النضال على الذاكرة، وعلى القوة الرمزية والثقافية، وعلى أخلاقية المشروع القومي اليهودي، يفضي بنا إلى اشتداد الهجمة الإسرائيلية على النكبة، والتي بلغت ذروتها في قانون النكبة وحملة «نكبة خرطة».

تسيطر إسرائيل سيطرة مادية تامة على كل ما هو فلسطيني، والأمر الوحيد الذي يعكّر صفو مشروعيتها وتطبيعها هو الذاكرة. فإسرائيل عاجزة عن إبادة الفلسطينيين جسدياً، ولذا تبقى إبادتهم الرمزية البديل المضمون الوحيد. من هنا، نجد أن تعامل إسرائيل مع النكبة نابع من رغبتها في العثور على أفضل الطرق لمحوها رمزياً. فإسكات الشهود من جهة، وتحويل النقاش إلى الجدل بشأن التفصيلات والحقائق من جهة أُخرى، هما نوع من التقنين المُشلّ؛ إذ تتحول الضحية إلى ما يشبه المدّعي في المحكمة، وتُجبَر على استخدام لغة جلادها من أجل إسماع صوتها، الأمر الذي يضعفها ويفرغ نضالها من أي مضمون حقيقي. وهذه وضعية عبثية تتميز بعدم القدرة على التعبير عن النفس إلاّ بما يمنح الشرعية لموقف الجلاد ويبطل كون الضحية ضحية، كما أحسن الفيلسوف الفرنسي جان فرانسوا ليوتار (Jean-François Lyotard) وصفها بأنها «Différend»، وهو مصطلح مبني على تلاعب لغوي في اللغة الفرنسية يُقصد به عدم قدرة الضحية على التعبير عن نفسها بسبب المفارقة بين خطابها والخطاب السائد. (Lyotard 1988)

ويقوم النقاش في الحيز العام الإسرائيلي بهيكلة رواية ضدية للذاكرة الفلسطينية، ويشير إلى زيف المعطيات التاريخية المنشورة في أبحاث متعددة. وتقوم المعطيات الرسمية الإسرائيلية المعروضة في كتب التدريس وكتيبات الإرشاد التي توزَّع على الجنود، بتثبيت الادعاءات الإسرائيلية الرسمية المتعلقة بما حدث سنة ١٩٤٨. ويعكس الإعلام الإسرائيلي – بصفته حيزاً جماهيرياً ناشطاً – المعطيات والمواقف الرسمية، على الرغم من إجراء نقاش يتعلق بالمواقف المتحدية والمغايرة (أورون ٢٠١٣).

وثمة ادعاء سائد في الحيز العام الإسرائيلي يفيد بأن الذاكرة الفلسطينية مهيكَلة بغية نزع الشرعية عن إسرائيل، عبر تضخيم مأساة الفلسطينيين إلى أبعد الحدود. ومع ذلك فإن استمرار سياسة التمييز والسلب والاستيطان والإخلاء وهدم البيوت والمس بالفلسطينيين الأبرياء، يحوّل الخطاب الإسرائيلي إلى خطاب أجوف. فسياسة الاحتلال في أرجاء الضفة الغربية، والحصار المضروب على قطاع غزة، والتمييز المُمأسس ضد مواطني إسرائيل الفلسطينيين، تثبّت كلها ذاكرة النكبة كل يوم، وتجعل ادعاء نزع الشرعية عارياً عن الصحة.

وعلى الرغم من حدوث النكبة قبل ما يقارب سبعة عقود، فإن ثمة شواهد عليها في أيامنا الراهنة. ويعزز مثل هذه الشواهد، بالذات، ادعاء الأقلية الوارد في الخطاب الإعلامي الذي يفيد بأن النكبة حدث متواصل منذ سنة ١٩٤٨ حتى اليوم، ولذا فإن التنكر لها أو للمسؤولية عنها لا ينجح في تثبيت نفسه كمعتقد سوي معياري، على الرغم من أنه الموقف الرائج. ونحن نرى توتر الخطاب الإسرائيلي بشأن النكبة، من خلال الأعراض الخاصة بصدمة (trauma) الماضي وعودة المكبوت بأشكال متعددة، وهو يشكل تعبيراً عن آنية النكبة على الرغم من محاولات كبتها وإقصائها عن الخطاب الجماهيري العام.

ويشدد الخطاب الجماهيري الإسرائيلي على حدثين يهوديين لا علاقة لهما بالضرورة بالنكبة الفلسطينية، لكن الغاية من ورائهما تحجيم النكبة وإبطال

مفعولها السياسي والأخلاقي على حد سواء: الحدث الأول «طرْد» اليهود من الدول العربية في أعقاب تدهور الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، والثاني ذكْر المحرقة كحدث يلقي بظل كبير على النكبة، وخصوصاً في ضوء الادعاء القائل بأن زعيم الحركة الوطنية الفلسطينية، الحاج أمين الحسيني، ساعد النازيين في أثناء الحرب العالمية الثانية. ويجري تضخيم هذه المسألة جداً من أجل تبرير العلاقة بين المحرقة والنكبة، ونفي الأخيرة في أعقاب أحداث الأولى، كما فعل رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو في خطابه أمام المؤتمر الصهيوني العالمي في القدس في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، عندما حمّل الحاج أمين الحسيني المسؤولية عن إقناع النازيين بإبادة اليهود.[١٠]

ويهمنا أن نقول على هذا المستوى إن هناك اعترافاً غير رسمي وخجولاً ببعض الأفعال التي اقتُرفت في الفترة ١٩٤٨–١٩٤٩، لكنه يبقى اعترافاً غير رسمي. وهو جزئي ومتنكر للنكبة في مجملها، ويهدف أساساً إلى إنكار وجود النيات السيئة والمبيّتة، ويكتفي بالإشارة إلى وقوع أخطاء أو اعتبارات مشوهة خلال الحرب. ويدفع هذا الاعتراف الخجول أيضاً إلى تحويل النكبة إلى ذاكرة فولكلورية عديمة المدلولات السياسية أو القانونية، فتتحول إلى طقس ما أو مُعاش قومي فلسطيني جُرّد من إسقاطاته الوجودية أو الفعلية. ويتم من خلال هذا الخطاب نزع الصفة السياسية عن الذاكرة الفلسطينية، بينما تحتفظ الذاكرة اليهودية بصفتيها العملية والسياسية على السواء. وبالإضافة إلى ذلك، هناك ميل حقيقي إلى الحديث عن التضامن مع الألم، لكن من دون مدلولات عملية أو اعتراف بوجود علاقة بين المعاناة الفلسطينية والحق التاريخي الفلسطيني في الوطن. ويهمنا أن نذكر أن الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل لم تمتنعا من رؤية الفلسطينيين كضحايا لسياساتهما فحسب، بل كانتا أيضاً تتطلعان وتعملان بهمة ونشاط على تجريدهم

١٠ http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.2756914
(تمت الزيارة في ٢٠١٧/١/١٣)

من القدرة على عرض أنفسهم كضحايا. ولا تقل مصادرة الذاكرة خطورة وفداحة، وإن لم تزِدْ، عن مجرد السلب والطرد من المكان. وثمة حملة كم أفواه تشكل نوعاً من أنواع الإماتة، وتتركز في سلب قدرة الضحية على عرض ألمه – والحديث هنا يتناول سلب قدرة الإنسان على أن يكون مطابقاً لتمثله الذاتي. وبكلمات أُخرى، فإننا نتحدث هنا عن زرع شك داخلي في قلوب الفلسطينيين في كل ما يتعلق بشكل إدراكهم لذواتهم.

ويهمنا أن نوضح أن نزعة الاعتراف بالنكبة تحوي تناقضاً داخلياً ينعكس في معضلة الانتصار وعقلية الضحية؛ فإذا كنتَ ضحية فأنت غير قادر على الفوز، لأنه في حال فوزك لن تعود ضحية، ولذا ثمة حاجة إلى تمكين الطرف الآخر من الفوز لتجريده من صفة الضحية؛ هذا هو الوجه الثاني لعملية تشويه صورة الضحية، التي نشهدها من خلال عدة طرق ووسائل على المستويين الرسمي والشعبي. فتجريد الفلسطينيين من أرشيفاتهم والاحتفاظ حصراً بالتوثيق التاريخي، إلى جانب الإصرار على إدارة المعارك القضائية المتعلقة بالذاكرة، كل هذا شهادة على الحدث وعلى تجريد الضحية من قدرة التمثل الذاتي.

وتشير نتائج البحث بوضوح إلى التمييز بين إنكار النكبة وإنكار المسؤولية عنها. كما تشير إلى أن الاعتقاد السائد بأن النكبة تشكل تهديداً هو اعتقاد يتلاءم مع الفترة الحالية؛ ذلك بأن إسرائيل مشغولة بالعديد من المشاريع التي تهدف إلى حمايتها من النقد الخارجي بسبب تنكرها للحقوق الفلسطينية. ويؤدي الموقف السائد في إسرائيل، والذي يربط بين معتقد إنكار النكبة وإنكار المسؤولية عنها من جهة، وبين النظر إليها كتهديد يمس شرعية إسرائيل من جهة أُخرى، إلى نشوء حاجز إدراكي وسياسي ونفسي أمام أي مصالحة بين الطرفين. ويمكننا القول، بمصطلحات التحليل النفسي، إن مجرد التخوف من الذاكرة الفلسطينية يعيد المكبوت إلى الوعي الإسرائيلي، وهو يتجسد في انعدام الثقة الإسرائيلية بالنفس وبصدقية الطريق وبمسوغات أفعال إسرائيل في سياق النكبة وإزاء

الفلسطينيين بصورة عامة. وهذا بالإضافة إلى أن التعامل مع النكبة باعتبارها تهديداً ومساً بمشروعية إسرائيل يحمل دلالة عميقة على أن إسرائيل بحاجة إلى اعتراف فلسطيني كي تحظى بالطمأنينة بينها وبين نفسها. ويمكن لهذه الحاجة الإسرائيلية أن تعكس الشروخات العميقة في الصلابة الأخلاقية للرواية والمعتقد الذاتي الإسرائيليين. وسنوجز ختاماً بالمثل العربي: «كُثر الشد برخي».

ولا بد قبل إتمام هذه الدراسة من طرح بعض الاستنتاجات المتعلقة بالدعائية الإسرائيلية، مستغلين تحليل ما توفر في الحيز العام الإسرائيلي من مواقف تجاه النكبة وتسويغاتها، التي من شأنها أن توضح بعض الأمور المتعلقة بآليات بناء الخطاب الدعائي الإسرائيلي الذي ينعكس لا في الإعلام فقط بل أيضاً في موارد أُخرى، وعلى رأسها كتب التعليم المدرسي، وفق ما أظهر بعض الدراسات التي أجريت مؤخراً.

ويجمع الباحثون في مجال الدعاية والدبلوماسية الجماهيرية والإعلام على أن هذا المجال تحول إلى أحد أهم مسببات النجاح في حالات الصراع. وهذا صحيح في واقعنا الحالي إذ أصبحت المعلوماتية مقوماً أساسياً في أي صراع أو تنافس أو نزاع. لكن كي تنجح المعلومات في اختراق الوعي العام والتأثير في رؤية متلقيها لواقع ما، يجب الاهتمام بكيفية انتقائها وصوغها ونشرها اهتماماً كبيراً. ومن الصعب تخيّل حالات صراع لم تؤد فيها المعلوماتية دوراً مهماً في تحديد الطرف الناجح من الطرف الخاسر. هذا، إضافة إلى أن للدعاية والدبلوماسية الجماهيرية دوراً مركزياً في تطوير علاقات داعمة للأطراف المتنازعة في حالات الصراع. فمنذ القدم قامت المؤسسات السياسية بمحاولات التأثير في أطراف محيطة أو مهتمة بالصراع من أجل كسب ثقتها ودعمها. وهذا ما ينطبق اليوم بعد تطور المجتمع الدولي الذي بات له دور محوري في تحديد إمكانات نجاح طرف أو آخر في الصراعات الإقليمية أو المحلية.

وفي ضوء ما تقدم نرى، على صعيد الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وإذا

ما تمعنا في تاريخه، أن الإعلام والدعائية ولاحقاً الدبلوماسية الجماهيرية أدت دوراً مركزياً في تحديد تطور هذا الصراع وإمكانات نجاح هذا الطرف أو ذاك لا بإقناع المجتمع الدولي بصدقيته فحسب، بل أيضاً في تحشيد قطاعات واسعة من المجتمع للدفاع عن الموقف الرسمي الذي اتبعه كل من الطرفين. ومن نافل القول إن الحركة الصهيونية تحولت إلى ظاهرة دعائية بمجرد قدرتها على نشر كميات هائلة من التحليلات والمعلومات فيما يتعلق بحالة اليهود وضرورة أن يكون لهم وطن قومي يضمن لهم أمنهم وحريتهم في تطوير ثقافتهم ولغتهم الخاصة. وفي السنوات الأخيرة نجحت دولة إسرائيل في تطوير منظومة دعائية ودبلوماسية جماهيرية واسعتي النطاق.

إن النظرة التحليلية إلى المنظومة الدعائية والدبلوماسية الجماهيرية الإسرائيلية والتي انعكست في التحليل الوارد أعلاه للنكبة الفلسطينية في الحيز العام الإسرائيلي تظهر أن لهاتين المنظومة والدبلوماسية خصائص ومقومات واضحة المعالم يمكن تلخيصها فيما يلي:

١. تقسيم العالم إلى معسكرين: معسكر أصدقاء ومعسكر أعداء، وذلك وفق موقف كل منهما من الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي ومدى تماهيه مع خصوصية وصدقية إسرائيل، والعمل المتواصل من دون كلل على تقوية المعسكر الأول، وتفكيك المعسكر الثاني من خلال توفير معلومات تضعف موقفه أو إجراء صفقات مصلحية مع بعض أعضائه.
٢. التركيز على أهمية التاريخ وارتباط الشعب اليهودي بأرض إسرائيل كما تثبت الكتب السماوية المتعددة، وكما تثبت السلوكيات الدينية والاجتماعية لليهود في كل تاريخهم حيث أماكن سكناهم.
٣. تأكيد مركزية الأخلاق في العلاقات بين الأمم وأهمية الانصياع لمبادئ أخلاقية وقيم إنسانية أساسية تعترف بها الشعوب كافة. وفي ضوء هذا يتم التشديد على أن الخطاب والفكر والسلوك الإسرائيليين تخضع لمنظومة أخلاقية واضحة

يتم تأكيدها دائماً من خلال ربطها بالديانة اليهودية وقيمها وتاريخها.

٤. التشديد على محورية السلام في العقلية والتاريخ اليهوديين، وتأكيد التوق إليه في كل فرصة وربطه بتاريخ الشعب اليهودي كونه شعباً مسالماً ومحباً للسلام يتجنب الدخول في صراعات أو صدامات وفق ما تظهره مركزية كلمة سلام في الخطاب العام الإسرائيلي.

٥. التركيز على أهمية الواقع الحالي والتخلي عن التاريخ القريب والإبقاء على التاريخ البعيد لسحب الشرعية عن المحاولات الفلسطينية (الهادفة إلى التركيز على العقود الأخيرة من تاريخ فلسطين)، والعودة بالذاكرة آلاف السنين من أجل تأكيد الواقع الحالي كإعادة بناء لواقع يهودي تم اغتصابه ومحوه بالقوة من الماضي الغابر. وما النكبة الفلسطينية إلاّ انعكاس لمحاولات المس بهذا المسار الشرعي والذي لم يكن منه مفر لا لموافقة الأمم الكبرى على ذلك فقط، بل أيضاً لكون إقامة الدولة الإسرائيلية حاجة وجودية للشعب اليهودي وأمنه المستقبلي.

٦. الاعتماد على القرارات الدولية التي تؤكد شرعية دولة إسرائيل وفي الوقت نفسه معاداة الأمم المتحدة وسحب الشرعية عنها بوصفها مؤسسة غير نزيهة في تعاملها مع الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، ومهاجمة قراراتها التي تُظهر إسرائيل طرفاً جانياً احتل أراضي ليست له في سنة ١٩٦٧.

٧. استمراراً للموقف السالف هنالك ربط انتقائي بين ما حدث سنة ١٩٤٨ وما حدث سنة ١٩٦٧ في فلسطين، ذلك بأن الموقف الإسرائيلي يوضح الربط الفلسطيني بين الاستيطان في الأراضي التي احتلت سنة ١٩٦٧ وبين إقامة إسرائيل في مناطق تم الاعتراف بها دولياً سنة ١٩٤٩. وهذا الربط، بحسب الدعائية الإسرائيلية، يدل على أن مناهضة الاحتلال والاستيطان في الأراضي التي احتلت سنة ١٩٦٧ ما هي إلاّ مقدمة لسحب الشرعية عن إسرائيل بأكملها، الأمر الذي يحول مناهضة الاحتلال وإقامة المستوطنات إلى عدو

وجودي لا يمكن تبريره، وبالتالي كل مَنْ يساهم في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي وإقامة المستوطنات إمّا أنه يتخذ موقفاً ساذجاً وإمّا يريد نزع الشرعية عن إسرائيل بأكملها وبالتالي فهو عنصري ولاسامي.

٨. محاولة اختراق أي منظومة إعلامية والتأثير فيها من باب النزاهة والحيادية، إذ إن هذه المبادئ ليست مبادئ إعلامية فحسب، بل هي أيضاً مبادئ شاملة تضمن لإسرائيل الحفاظ على غلبتها في فرض وقائع على الأرض في الوقت الذي تدعي أنها تسعى إلى تفاوض حقيقي لحل النزاع.

٩. التأكيد أن أي سلوكيات إسرائيلية فيها تجاوزات أخلاقية أو قانونية هي قسرية تفرض على الطرف الإسرائيلي من جانب الطرف الآخر – الفلسطيني – الذي لا يترك لإسرائيل أي مجال سوى ما تقوم به متفادية الوقوع في تناقضات داخلية على أساس أن الواقع الإسرائيلي ليس شرعياً فحسب بل أخلاقي أيضاً. وهذا الادعاء ينعكس في المقولة الإسرائيلية المألوفة «إطلاق النار والبكاء في الوقت نفسه» وذلك انعكاساً لمقولة أن الجنود الإسرائيليين يطلقون النار في حالات الدفاع عن النفس فقط، لكن عندما لا توجد لديهم خيارات أُخرى يلجأون إلى استعمال العنف والقوة العسكرية بعد تحفظات جمة. وهذه التسويغات تمنح الشرعية لاستعمال العنف الفائض في مناطق مدنية آهلة من دون أن يكون في ذلك تناقض داخلي، وذلك نتيجة الواقع الذي لا بد معه من استعمال السلاح، وهو ما يحرر الجنود الإسرائيليين من المسؤولية الأخلاقية عمّا يفعلون وينحي باللائمة على ضحايا العنف أنفسهم.

١٠. إظهار النقاشات والخلافات الداخلية على أنها جزء من ماهية الكيان الإسرائيلي وتعكس ما في المجتمع الإسرائيلي من ديمقراطية وليبرالية ومدى تسامح. وفي الوقت نفسه تأكيد عدم تحلي الطرف العربي بروح الانفتاح والحوار والنقاش. ومن خلال هذا التباين يتم بناء صورة نمطية عمودية تضع إسرائيل في مرتبة أعلى من الطرف العربي على صعيد القضايا الأخلاقية

والديمقراطية. ويتم ربط هذا التباين بالتاريخ والثقافة من أجل تأكيد أنه ليس محض مصادفة وإنما جزء لا يتجزأ من الفوارق الحضارية القائمة بين الطرفين. كذلك يتم ربط صورة المجتمع المنفتح والتعددي بمفهوم الشعب المختار وفوقيته الذي ترسخ في الذهنية اليهودية عبر الزمن. وهذا كله يُربط بالنجاحات العلمية والتكنولوجية والأمنية الإسرائيلية، التي تثبت بصورة قاطعة مقولة تميز الشعب وفوقيته.

١١. تأكيد الثنائية الأخلاقية التي تميز بين الثقافة الحضارية التي تتحلى بالأخلاق وحب الحياة واحترامها والحفاظ عليها من خلال التشديد على كرامة الإنسان وقدسية حياته وبين عدم توفر هذه المواصفات في ثقافة الآخر. ويتم تأطير هذه الرؤية من خلال التمييز بين «ثقافة الحياة» و«ثقافة الموت» كما انعكست في الخطاب الإعلامي الإسرائيلي على مر الزمن، وخصوصاً في السنين الأخيرة.

١٢. النظرة الثنائية المتناقضة مبنية على رؤية جوهرية للذات وللآخر، ذلك بأن المواصفات المتعلقة بهما مواصفات ثابتة لا تتغير مهما تغيرت الأوضاع. وبربط هذه الثنائية الجوهرية بالتاريخ ينتج تراتب حتمي يفرز الإجابات الموافقة لتوصيف مختلف الأحداث الجارية.

١٣. خلق التماهي ما بين إسرائيل – الدولة الحديثة المتطورة والمتميزة – والعالم الغربي من خلال التشديد على الجذور اليهودية للحضارة المسيحية الغربية والتكامل فيما بينهما على المستوى الأخلاقي ورؤيتهما للواقع الإنساني، وأيضاً من خلال إبراز الجوانب العملية المتشابهة – تكنولوجياً وعلمياً واقتصادياً – والتي تثبت انتماء إسرائيل إلى الحضارة الغربية في مقابل الحضارة الشرقية التي يطغى عليها الفكر الإسلامي وقيمه المحافظة.

١٤. إبراز أنماط سلوكية وحياتية جزئية تؤكد نمط الحياة الغربي في المجتمع الإسرائيلي، والتغاضي عن أن الجزء الأكبر من هذا المجتمع ديني محافظ

وفقير، يشبه في مميزاته الأساسية محيطه العربي والإسلامي شبهاً أكبر مما يتم تسويقه في المشهد الإعلامي.

١٥. تطوير معجم لغوي وأطر إعلامية ثابتة للاستعمال الدائم في الإعلام بغية ترسيخهما في أذهان متلقي هذا الإعلام الأساسيين.

١٦. ضخ معلومات وصـور مدروسة في المشهد الإعلامي من أجل التحكم بالمعلومات المتوفرة وربطها برؤية وتحليل للواقع، يتماشى مع المصالح السياسية الإسرائيلية. ومن شأن هذا التحكم، وكيفية طرح القضايا الملحة في السياق العام، أن يؤديا إلى التحكم بذهنية الجمهور المحلي أو الدولي.

١٧. القيام بمبادرات دعائية مبرمجة ومخطط لها من أجل التحكم بمضمون المعلومات التي يتلقاها الجمهور.

١٨. صوغ الدعايات الإعلامية فيما يتعلق بجزء من الحقيقة بغية تحويله إلى مقولة أساسية ومركزية من أجل التغطية والتعتيم على باقي مركبات الواقع التي في حال أُثيرت في الإعلام قد تفسد الصورة التي تحاول الدولة الإسرائيلية تسويقها عن نفسها في العالم. وهذه الطريقة تساعد في تغييب الحقائق من خلال استغلال الكم الهائل من المعلومات التي تُضَخ في المشهد الإعلامي.

١٩. اعتماد شخصيات مهنية دعائية توفر للمشاهدين تحليلات موثوقاً بها، الأمـر الـذي يمنح الدعائية الإسرائيلية صدقية عالية في ذهن المجتمع الإسرائيلي ولدى قطاعات واسعة في المجتمعات الدولية تثق ثقة كبيرة بهذه الشخصيات، وعلى رأسها قادة سابقون في الجيش الإسرائيلي أو صحافيون مخضرمون، وهذا ما ظهر في تعامل المجتمع الدولي سنة ٢٠١٤ مع كتاب الصحافي في «هآرتس» أري شافيط. وهذ النمط من العمل الإعلامي والدعائي يساعد في ترسيخ الصورة الإعلامية التي تُظهر إسرائيل دولةً ليبرالية ومنفتحة وديمقراطية تتحلى بروح المهنية والانفتاح الذهني والفكري في الوقت نفسه.

٢٠. التغطية الإعلامية للمجتمع الفلسطيني، لا من منظور «اعرف عدوك»

فحسب بل أيضاً لتأكيد أن الاهتمام الإسرائيلي بهذا المجتمع يأتي في إطار إنساني يتماهى مع الشرائح الضعيفة فيه، وكأن هذا الواقع لا ينجم عن منظومة السيطرة الإسرائيلية وعن عمليات القمع والتهميش الاقتصادي.

٢١. إبراز الخلافات الداخلية في المجتمع الفلسطيني على أنها انعكاس لعدم نضوجه ولقصوره في حق نفسه، وعلى أنها مؤشر إلى تخلفه وعدم قدرته على معالجة هذه الخلافات بشكل حضاري كما في المجتمع الإسرائيلي. هذا من جهة، ومن جهة أُخرى استغلال هذه الخلافات من أجل شرعنة عدم منح أفراد هذا المجتمع حقوقهم القومية، ونزع الشرعية عن حقهم في تقرير المصير.

٢٢. التعامل مع الخطاب الفلسطيني بحذلقة؛ ذلك بأن الإنكار الإسرائيلي للرواية الفلسطينية، ولا سيما فيما يتعلق بالنكبة، سببه عدم تحمل الفلسطينيين المسؤولية عمّا حدث لهم، وأيضاً ادعاؤهم بأن ما حدث ليس مسؤوليتهم وحدهم، ولا ينحصر بهم فقط. فالتهجير كان في ذلك الحين ظاهرة منتشرة في العالم، حتى إنه كان شرعياً. وبالتالي فإن السلوك الفلسطيني، والعربي بصورة عامة، ليس وفق ما هو متبع، وعدم القبول بالتوطين في أماكن سكن اللاجئين يدل على غباء سياسي منذ النكبة حتى اليوم؛ وهو ما سيؤدي إلى هلاك الفلسطينيين.

المراجع

بالعربية

الكتب

١. العارف، عارف. «النكبة: نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود، ١٩٤٧-١٩٤٩». صيدا: المكتبة العصرية، ١٩٥٦-١٩٦١.
٢. العلمي، موسى. «عبرة فلسطين». بيروت: دار الكشاف، ١٩٤٩.
٣. كبها، مصطفى (محرر). «نحو صياغة رواية تاريخية للنكبة: إشكاليات وتحديات». حيفا: مدى الكرمل، ٢٠٠٦.
٤. الهواري، محمد نمر. «سر النكبة». الناصرة: مطبعة الحكيم، ١٩٥٥.

بالعبرية

الكتب

١. أرندت، حنة. «أصول الشمولية». تل أبيب: الكيبوتس الموحد، ٢٠٠٩.
٢. إلباز، سَاجي. «المطابقة للأصل، الإعلام، الأيديولوجيا والثقافة السياسية في إسرائيل». تل أبيب: رسلينغ، ٢٠١٣.
٣. أورون، يئير. «المحرقة والبعث والنكبة». تل أبيب: رسلينغ، ٢٠١٣.
٤. بارؤون، مردخاي. «تحد وشجار: الطريق إلى حملة كديش ١٩٥٦». بئر السبع: منشورات جامعة بن - غوريون، ١٩٩١.
٥. باور، مارتين. «تحليل مضامين كلاسيكي: مسح». في: مارتين باور وجورج غاسكل (محرران). «بحث نوعي: طرق لتحليل نص وصورة وصوت». رعنانا: الجامعة

المفتوحة، ٢٠١١. ص ١٥١-١٧٤.
٦. بنفنستي، ميرون. «الخريطة العبرية». في: دهان، يوسي وفاسرمن هنري (محرران). «اختراع أمة: أنثولوجيا». رعنانا: الجامعة المفتوحة، ٢٠٠٦، ص ١٥٧-١٩٨.
٧. بويمل، يئير. «ظل أزرق أبيض». أور يهودا: برديس، ٢٠٠٧.
٨. جمال، أمل. «معركة على الزمن وقوة الموقت: يهود وفلسطينيون في متاهة التاريخ». في: طال بن - تسفي وحنا فرح (محرران). «رجال في الشمس». هرتسليا: متحف هرتسليا للفن المعاصر، ٢٠٠٩، ص ٨-٢٣.
٩. _____. «جدلية الذاكرة والنسيان في الاستقلال الإسرائيلي والنكبة الفلسطينية». تل أبيب: معهد وولتر ليبخ، جامعة تل أبيب، ٢٠١٠.
١٠. جيمسون، فريدريك. «اللاوعي السياسي: عن تفسيرات النص الأدبي كفعل اجتماعي رمزي». تل أبيب: رسلينغ، ٢٠٠٤.
١١. جينوسار، بنحاس وآفي برئيلي. «الصهيونية: نقاش معاصر». سديه بوكر: مركز موروث بن - غوريون، ١٩٩٦.
١٢. روجني، حجاي. «مقابل القرية التي دُمرت: مواقف سياسية تجاه الصراع اليهودي - العربي في الشعر العبري، ١٩٢٩-١٩٦٧». حيفا: برديس، ٢٠٠٦.
١٣. سفران، نداف. «النزاع العربي-الإسرائيلي ١٩٤٨-١٩٦٧». القدس: كيتر، ١٩٦٩.
١٤. سموحة، سامي. «حفظ قواعد اللعبة: فهرس العلاقات اليهودية - العربية في إسرائيل ٢٠١٢». القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ٢٠١٣.
١٥. سيغف، توم. «١٩٤٩: الإسرائيليون الأوائل». القدس: دومينو، ١٩٨٤.
١٦. شابيرا، أنيتا. «رمح الحمامة: الصهيونية والقوة ١٨٨١-١٩٤٨». تل أبيب: عام عوفيد، ١٩٩٢.
١٧. شكدي، آشر. «كلمات تحاول اللمس: البحث النوعي- النظرية والتطبيق». تل أبيب: رَموت، ٢٠٠٣.
١٨. غانم، هنيدة. «بناء الأمة من جديد: المثقفون الفلسطينيون في إسرائيل».

القدس: ماغنس، الجامعة العبرية، ٢٠٠٩.
١٩. فوكو، ميشيل. «أركيولوجيا المعرفة». تل أبيب: رسلينغ، ٢٠٠٥.
٢٠. _____. «نظام الخطاب». تل أبيب: بابل، ٢٠٠٥ ب.
٢١. فيرست، عنات وإيلي أبراهام. «تمثيل السكان العرب في الإعلام العبري: مقارنة بين تغطية 'يوم الأرض' الأول (١٩٧٦) وتغطية 'انتفاضة الأقصى' (٢٠٠٠)». تل أبيب: معهد تامي شطاينمتس لبحوث السلام، جامعة تل أبيب، ٢٠٠٤.
٢٢. كفكفي، إيال. «حرب طوعية: الطريق إلى سيناء والعودة منها- ١٩٥٦-١٩٥٧: النزاع بين مدرستين سياسيتين في إسرائيل في سنوات الخمسين». رمات إفعال: يَد طبنكين، ١٩٩٤.
٢٣. كنفاني، غسان. «عائد إلى حيفا». ترجمة بوعز غؤون. تل أبيب: معهد الكتابة المسرحية الإسرائيلية، ٢٠٠٨.
٢٤. كوهين، هليل. «الحاضرون الغائبون: اللاجئون الفلسطينيون في إسرائيل منذ ١٩٤٨». القدس: مركز أبحاث المجتمع العربي في إسرائيل ومعهد فان لير، ٢٠٠٠.
٢٥. كدمان، نوغا. «على جانبي الطريق وفي هامش الوعي: إقصاء القرى العربية التي فرغت سنة ١٩٤٨ من الخطاب الإسرائيلي». القدس: كتب نوفمبر، ٢٠٠٨.
٢٦. لا - كابرا، دومينيك. «كتابة التاريخ، كتابة التراوما». تل أبيب: رسلينغ، ٢٠٠٦.
٢٧. ليفي، جدعون. «يوم سيعرف المجتمع الإسرائيلي حقيقةً»، في: حانه هرتسوغ وكنيرت لهد (محررتان). «يعرفون ويصمتون: منظومات كم الأفواه والإنكار في المجتمع الإسرائيلي». القدس: هكيبوتس هميئوحاد ومعهد فان لير، ٢٠٠٥، ص ٧٥-٧٩.
٢٨. مصالحه، خلود وأمل جمال. «مطلوب مراسلون عرب للإعلام العبري». الناصرة: إعلام، ٢٠١٢.
٢٩. موريس، بني. «نشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ١٩٤٧-١٩٤٩». تل أبيب: عام عوفيد، ١٩٩١.

٣٠. _____. ١٩٤٨: تاريخ الحرب العربية – الإسرائيلية الأولى». تل أبيب: عام عوفيد، ٢٠١٠.
٣١. نويمان، بوعز. «توق الطلائعيين». تل أبيب: عام عوفيد، ٢٠٠٩.
٣٢. ياهف، دان. «طهارة السلاح: روح الجماعة والخرافة والواقع». القدس: تموز، ٢٠٠٢.
٣٣. يوغيف، إستر وإيال نافيه. «حوارات متصالحة بين روايات ثقافية متضاربة، التاريخ كحاجة، كمعنى، وكلقاء إنساني». في: نمرود ألوني (محرر). «تفكير متعدد المجالات في التربية الإنسانية». تل أبيب، معهد التفكير التربوي، أستاذية أونسكو للتربية الإنسانية، العدد ١ (٢٠٠٥)، ص ٣١–٤٥.

الصحف والمجلات

١. آرنس، موشيه. «يواصلون محاربة إسرائيل». «هآرتس»، ٢٠١٢/٥/٢٢.
٢. افتتاحية. «احترام النكبة». «هآرتس»، ٢٠١٢/٥/١٥.
٣. أفينيري، شلومو. «ألم الفلسطينيين ومسؤوليتهم». «هآرتس»، ٢٠١١/٥/١١.
٤. إيدار، درور. «النكبة والحقيقة: كيف يشوهون التاريخ». «يسرائيل هيوم»، ٢٠٠٨/٥/١٨.
٥. _____. «هكذا نجونا من النكبة العربية». «يسرائيل هيوم»، ٢٠١١/٥/١٣.
٦. _____. «تشريح الغباء». «يسرائيل هيوم»، ٢٠١٢/٥/١٥.
٧. باركو، رؤوفين. «أصوات مقلقة من العالم العربي».«يسرائيل هيوم»، ٢٠١١/٥/١٧.
٨. بارؤون، مردخاي. «نظرة ثانية للخلف: إعادة تقييم تأريخ حرب ١٩٤٨ ومطلع الدولة». «يهدوت زمانينو»، العدد ٦ (١٩٩٠)، ص ٨٠–١١٥.
٩. بطيطو، ميراف. «مع: عدم كم الأفواه». «يديعوت أحرونوت»، ٢٠١٢/٥/١٥.
١٠. تسيكمن، رازي. «نكبتهم». «يديعوت أحرونوت»، ٢٠١٢/٥/١٥.
١١. دار، مناحم رؤوفين. «الهدف الحقيقي لطقوس النكبة». «هآرتس»، ٢٠١٢/٥/١٨.

١٢. دورون، دانيئيل. «بعد الهاغاداه: قصتنا الصهيونية». «يسرائيل هيوم»، ٢٠١١/٤/٢٠.
١٣. رام، أوري. «الذاكرة والهوية: علم اجتماع نقاش المؤرخين في إسرائيل». «نظرية ونقد»، العدد ٨ (١٩٩٦)، ص ٩-٣٢.
١٤. سلبرشتاين، لورنس. «المؤرخون الجدد والسوسيولوجيون النقديون: بين ما بعد الصهيونية وما بعد الحداثة». «نظرية ونقد»، العدد ٨ (١٩٩٦)، ص ١٠٥-١٢٢.
١٥. سيغال، أريئيل. «جراثيم الكراهية الذاتية». «معاريف»، ٢٠١٢/٥/١٦.
١٦. شابيرا، أنيتا. «خربة خزعة: الذاكرة والنسيان». «ألبايم»، العدد ٢١ (٢٠٠١)، ص ٩-٥٣.
١٧. شاني، أوري. «فشلهم». «هآرتس»، ٢٠١١/٥/٢٦.
١٨. شرغاي، نداف. «من يُكرس مشكلة اللاجئين؟» «يسرائيل هيوم»، ٢٠١١/٥/١٨.
١٩. شطرنهل، زئيف. «التأريخ الصهيوني بين الخرافة والواقع». «كاتدرا»، العدد ٨٠ (١٩٩٦)، ص ٢٠٩-٢٢٤.
٢٠. شوفال، رونين. «السلام وأكاذيب النكبة». «هآرتس»، ٢٠١١/٥/٢٦.
٢١. _____. «تقصير النكبة في تل أبيب». «هآرتس»، ٢٠١٢/٥/١٥.
٢٢. شيفي، يحيئيل. «يوم النكبة: التذكر وعدم العودة». «يسرائيل هيوم»، ٢٠١٢/٥/١٤.
٢٣. غانز، حاييم. «من المسؤول عن النكبة». «هآرتس»، ٢٠١١/٥/٢٠.
٢٤. غولان، أفيراما. «يوم إسرائيلي». «هآرتس»، ٢٠١١/٤/٢٧.
٢٥. غولان، دافنا. « مدخل للمصالحة». «هآرتس»، ٢٠١١/٥/٢٦.
٢٦. غيفن، أساف. « كرنفال للنكبة، كرنفال». «يديعوت أحرونوت»، ٢٠١٢/٥/١٨.
٢٧. كرمل، عاموس. «أرض إسرائيل وليس فلسطين». «يديعوت أحرونوت»، ٢٠١٠/٥/٤.
٢٨. لنير، نيفا. «آباؤنا كانوا على ما يُرام». «هآرتس»، ٢٠١٢/٤/٢٩.

٢٩. ليبلر، إيزي. «الصراع على الرواية العادلة». «يسرائيل هيوم»، ٢٠١٢/٥/٢٣.
٣٠. مرغليت، دان. «عرب أرض إسرائيل مسؤولون عن كارثتهم». «يسرائيل هيوم»، ٢٠١٢/٥/١٦.
٣١. مسغاف، أوري. «حرب التحرير الثانية». «يديعوت أحرونوت»، ٢٠١١/٥/٨.
٣٢. مطر، عنات. «ما الذي يسمح بوجود آسا كَشير؟». «مِطاعَم»، العدد ٦ (٢٠٠٦)، ص ٢-١٨.
٣٣. مقال استعراضي لموقع والاه. «ليبرمان والنكبة». «يسرائيل هيوم»، ٢٠١١/٥/٢٠.
٣٤. ميخائيلي، ميراف. «أي استقلال هذا؟» «هآرتس»، ٢٠١١/٥/٨.
٣٥. _____. «العبي العبي». «هآرتس»، ٢٠١٢/٤/٢٣.
٣٦. نورا، بيير. «بين الذاكرة والتاريخ». «زمنيم»، العدد ٤٥ (١٩٩٣)، ص ٥-١٩.
٣٧. هرئيل، يسرائيل. «يوم الانتقام ودفع الثمن الفلسطيني». «هآرتس»، ٢٠١٢/٥/١٧.
٣٨. هَس، عميرة. «النكبة مستمرة». «هآرتس»، ٢٠١١/٥/١٨.
٣٩. هعتسني، إلياكيم. «إنه ١٩٤٨، يا غبي». «يديعوت أحرونوت»، ٢٠١٢/٥/٢١.
٤٠. يميني، بن درور. «الأبارتهايد العربي». «معاريف»، ٢٠١١/٥/١٣.

المواقع الإلكترونية

١. إيفن تسور، إفرات. «عودة المكبوت - النكبة واللاوعي الإسرائيلي». ٢٠١٠ . في:
http://www.psychoactive.org.il/108771/Nakba
٢. شافيط، أري. «في انتظار البرابرة: مقابلة مع بني موريس». «هآرتس»، ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ . في:
http://www.haaretz.co.il/misc/1.936900 (تمت الزيارة في: ٢٠١٣/١١/٢٦)
٣. معهد رئوت. «تحدي نزع الشرعية عن إسرائيل: خلق جدار ناري سياسي». ٢٠١٠. في:

http://www.reutinstitute.org/data/uploads/PDFVer/ 2010021720
–%20 final%20delegitimacy.pdf
(تمت الزيارة في ٢٠١٣/١٠/١٥)
٤. نتنياهو، بنيامين. «رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو في خطاب مثير عن محاولات نزع الشرعية عن دولة إسرائيل»، ٢٠١١. في:
http://www.youtube.com/watch?v=_SB6Fz5mA1E
(تمت الزيارة في ٢٠١٣/٣/١٥)

بالأجنبية

الكتب

1. Al–Haj, Majid. *Education, Empowerment, and Control: The Case of the Arabs in Israel*. Albany: State University of New York Press, 1995.
2. Anderson, Benedict. *Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism*. London: Verso, 1983.
3. Bandura, Albert. *Social Learning Theory*. New York: General Learning Corporation, 1971.
4. Bar–Tal, Daniel and Phillip Hammack. «Conflict, Delegitimization, And Violence.» In *The Oxford Handbook Of Intergroup Conflict*. Edited by Linda Tropp. New York: Oxford University Press, 2012, pp. 29–52.
5. Baumann, Gerd and Andre Gingrich, eds. *Grammars of Identity/ Alterity: A Structural Approach*. New York: Berghahn Books, 2004.
6. Ben Ze'ev, Efrat. *Remembering Palestine in 1948: Beyond National Narratives*. Cambridge: Cambridge University Press, 2011.
7. Bhabha, Homi, ed. *Nation and Narration*. New York: Routledge, 1990.
8. Brubaker, Rogers. *Ethnicity without Groups*. Cambridge, MA.:

Harvard University Press, 2004.
9. Candau, Joël. *Mémoire et identité*. Paris: Puf, 1998.
10. Dearing, James and Everett Rogers. *Agenda–Setting*. Thousand Oaks, CA: sage Publications, 1996.
11. Derrida, Jacques. *Without Alibi*. Translated by Peggy Kamuf. Stanford: Stanford University Press, 2002.
12. Fraser, Nancy. *Justice Interruptus: Critical Reflections on the «Postsocialist» Condition*. New York: Routledge, 1997.
13. Gadamer, Hans–Georg. *Wahrheit und Methode: Grundzüge einer philosophischen Hermeneutik*. Tuebingen: J.C.B. Mohr, 1960.
14. Gat, Azar. *Nations: The Long History and Deep Roots of Ethnicity and Nationalism*. Cambridge: Cambridge University Press, 2013.
15. Gobodo–Madikizela, Pumla. «Radical Forgiveness: Transforming Traumatic Memory Beyond Hannah Arendt.» In *Justice and Reconciliation in Post–Apartheid South Africa*. Edited by François du Bois and Antje du Bois–Pedain. New York: Cambridge University Press, 2008, pp. 37–61.
16. Hacking, Ian. *Historical Ontology*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 2002.
17. Halbwachs, Maurice. *On Collective Memory*. Chicago: The University of Chicago Press, 1992.
18. Hayes, Andrew and Kristopher Preacher. «Conditional Process Modeling: Using Structural Equation Modeling to Examine Contingent Causal Processes.» In *Structural Equation Modeling: A second course (2nd Edition)*. Edited by Gregory Hancock & Ralph Mueller. (2nd Ed). Greenwich, CT: Information Age Publishing, 2013.
19. Hobson, Barbara, ed. *Recognition Struggles and Social Movements*: *Contested Identities, Agency and Power*. Cambridge: Cambridge University Press, 2003.
20. Holsti, Ole and David Farley. *Enemies in Politics*. Chicago: Rand McNally, 1967.

21. Honneth, Axel .*The Struggle for Recognition: The Moral Grammar of Social Conflict*. Cambridge: Polity Press, 1995.
22. Hoy, David Couzens. *The Time of Our Lives: A Critical History of Temporality*. Cambridge: MIT Press, 2012.
23. Jamal, Amal. «The Palestinian IDPs in Israel and the Predicament of Return: Between Imagining the Impossible and Enabling the Imaginative.» In *Exile and Return: Predicaments of Palestinians and Jews*. Edited by Ann Lesch and Ian Lustick. Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2005, pp. 133– 160.
24. Jennings, Kent. «Political Socialization.» In *The Oxford Handbook of Political Behavior*. Edited by Russell Dalton and Hans–Dieter Klingemann. Oxford: Oxford University Press, 2007, pp. 29–44.
25. Khalidi, Walid. *All that remains: the Palestinian villages occupied and depopulated by Israel in 1948*. Washington D.C.: Instiute for Palestine Studies, 1992.
26. Krippendorff, Klaus. *Content Analysis: An Introduction to its Methodology*. London: Sage, 1980.
27. Kymlicka, Will. *Multicultural Citizenship: A Liberal Theory of Minority Right*. Oxford: Clarendon Press, 1995.
28. Lyotard, Jean–François. *The Differend: Phrases in Dispute*. Minneapolis: University of Minnesota Press, 1988.
29. Masalha, Nureldeen. *The Palestine Nakba: Decolonising History, Narrating the Subaltern, Reclaiming Memory*. London: Zed Books, 2012.
30. Morris, Benny. *1948 and After: Israel and the Palestinians*. New York: Oxford University Press, 1994.
31. Mueller, Ralph and Gregory Hancock. «Best Practices in Structural Equation Modeling.» In *Best Practices in Quantitative Methods*. Edited by Jason Osborne. London: Sage Publications, 2008, pp. 488–508.
32. Nye, Joseph. *The Future of Power*. New York : Public Affairs, 2011.

33. Pappe, Ilan. *Britain and the Arab–Israeli Conflict 1948–1951*. London: Macmillan Press, 1988.
34. ___. *A History of Modern Palestine: One Land, Two Peoples*. Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2004.
35. Parekh, Bhikhu. *Rethinking Multiculturalism: Cultural Diversity and Political Theory*. Cambridge: Harvard University Press, 2000.
36. Phillips, Anne. *The Politics Of Presence.* Oxford: Clarendon Press, 1995.
37. Ricoeur, Paul. *Memory, History, Forgetting*. Chicago: The University of Chicago Press, 2004.
38. Rogan, Eugene and Avi Shlaim. *The War for Palestine: Rewriting the History of 1948*. New York: Cambridge University Press, 2001.
39. Sa'di, Ahmad and Lila Abu–Loghud, eds. *Nakba: Palestine, 1948, and the Claims of Memory*. New York: Columbia University press, 2007.
40. Said, Edward. *The Question of Palestine*. New York: Times Books, 1979.
41. Segev, Tom. *Elvis in Jerusalem: Post–Zionism and the Americanization of Israel*. New York: Metropolitan Books, 2002.
42. Shamir, Jacob and Michal Shamir. *The Anatomy of Public Opinion*. Ann Rabor: University of Michigan Press, 2000.
43. Smith, Anthony. *The Ethnic Origins of Nations*. Oxford: Blackwell, 1986.
44. ___. *National Identity*. London: Penguin, 1991.
45. Sternhell, Zeev. *The Founding Myths of Israel: Nationalism, Socialism and the Making of the Jewish State*. Princeton: Princeton University Press, 1998.
46. Taylor, Charles. «The Politics of Recognition.» In *Multiculturalism*. Edited by Amy Gutman. Princeton: Princeton University Press, 1994.
47. Weber, Robert. *Basic Content Analysis*. Beverly Hills, CA: Sage, 1990.

48. Young, Iris Marion. *Justice and the Politics of Difference*. New Jersy: Princeton University Press, 1990.
49. Zaller, John. *The Nature and Origins of Mass Opinion*. New York: Cambridge University Press, 1992.
50. Zelizer, Barbara. «Journalists as Interpretive Communities.» In *Social Meaning of News*. Edited by Daniel Berkowitz. London: Sage Publications, 1997, pp. 401–419.
51. Zerubavel, Yael. *Recovered Roots: Collective Memory and the Making of Israeli National Tradition*. Chicago and London: The University of Chicago Press, 1995.
52. Zurayk, Constantine. *The Meaning of the Disaster*. Translated from the Arabic by R. Bayly Winder. Beirut: Khayat's College Book Cooperative, 1956.

الصحف والمجلات

1. Bar–Tal, Daniel. «From Intractable Conflict Through Conflict Resolution to Reconciliation: Psychological Analysis.» *Political Psychology*, vol. 21, issue 2 (2000), pp. 351–365.
2. Beck, Paul and M. Kent Jennings. «Family Traditions, Political Periods, and the Development of Partisan Orientations.» *The Journal of Politics,* vol. 53, no. 3 (1991), pp. 742–763.
3. Beinin, Joel. «Forgetfulness for Memory: the Limits of the New Israeli History.» *Journal of Palestine Studies*, vol. xxxiv, no. 2 (winter 2005), pp. 6–23.
4. Brubaker, Rogers. «Ethnicity, Race, and Nationalism.» *Annual Review of Sociology*, vol. 35 (2009), pp. 21–42.
5. Connolly, William. «Theoretical Self–Consciousness.» *Polity*, vol. 6, no. 1 (1973), pp. 5–35.
6. Crozier, Michael. «Recursive Governance: Contemporary Political Communication and Public Policy.» *Political Communiction*, vol. 24, issue 1 (2007), pp. 1–18.

7. D'Angelo, Paul. «News Framing as a Multiparadigmatic Research Program: A Response to Entman.» *Journal of Communication*, vol. 52, issue 4 (2002), pp. 870–888.
8. Eisenstadt, Shmuel and Bernhard Giesen. «The Construction of Collective Identity.» *European Journal of Sociology*, vol. 36, issue 1 (1995), pp. 72–102.
9. Elam, Yigal and Noa Gedi. «Collective Memory – What Is It?» *History and Memory*, vol. 8, no.1 (spring – summer 1996), pp. 30–51.
10. Entman, Robert. «How the Media Affect What People Think: An Information Processing Approach.» *The Journal of Politics*, vol. 15, issue 2 (1989), pp. 347–370.
11. Gamson, William, David Croteau, William Hoynes, and Theodore Sasson. «Media Images and the Social Construction of Reality.» *Annual Review of Sociology*, vol. 18 (1992), pp. 373–393.
12. Gilboa, Eytan. «Public Diplomacy: The Missing Component in Israel's Foreign Policy.» *Israel Affairs,* vol. 12, issue 4 (2006), pp. 715–747.
13. Habib, Maha. «Writing Palestinian Exile: The Politics of Displacement in the Narratives of Mahmoud Darwish, Mourid Barghouti, Raja Shehadeh and FawazTurki.» *journal of Holy Land and Palestine Studies*, vol. 12, issue 1 (1013), pp. 71–90.
14. Hoskins, Andrew. «Television and the Collapse of Memory.» *Time & Society,* vol. 13, no. 1 (2004), pp. 109–127.
15. Hutchings, Kimberly. «Whose History? Whose Justice?» *Theory Culture and Society*, vol. 24, no. 4 (2007), pp. 59–63.
16. Jamal, Amal. «Manufacturing 'Quiet Arabs' in Israel: Ethnicity, Media Frames and Soft Power.» *Government and Opposition*, vol. 48, issue 2 (2013), pp. 245–264.
17. _____. «Constitutionalizing Sophisticated Racism: Israel's Proposed Nationality Law.» *Journal of Palestine Studies*, vol. 45, no. 3 (2016), pp. 40–51.

18. Manna', Adel. «The Palestinian Nakba and its Continuous Repercussions.» *Israel Studies,* vol. 18, no. 2 (summer 2013), pp. 86–99.
19. Masalha, Nureldeen. «Remembering the Palestinian Nakba: Commemoration, Oral History and Narratives of Memory.» *Holy Land Studies*, vol. 7, issue 2 (2008), pp. 123–156.
20. McEvoy Manjikian, Mary. «From Global Village to Virtual Battlespace: The Colonizing of the Internet and the Extension of Realpolitik.» *International Studies Quarterly*, vol. 54, no. 2 (2010), pp. 381–401.
21. Nets–Zehngut, Rafi. «Origins of the Palestinian Refugee Problem: Changes in the Historical Memory of Israelis/Jews 1949–2004.» *Journal of Peace Research* , vol. 48, no. 2 (2011), pp. 235–248.
22. _____. «Major Events and the Collective Memory of Conflicts.» *International Journal of Conflict Management*, vol. 24, no. 3 (2013), pp. 209–230.
23. Oren, Neta and Daniel Bar–Tal. «The Detrimental Dynamics of Delegitimization in Intractable Conflicts: The Israeli–Palestinian Case.» *International Journal of Intercultural Relations,* vol. 31, issue 1 (2007), pp. 111–126.
24. Ryfe, David Michael. «History and Political Communication: An Introduction.» *Political Communication, vol.* 18, issue 4 (2001), pp. 407–420.
25. Sa'di, Ahmad. «Catastrophe, Memory and Identity: Al–Nakbah as a Component of Palestinian Identity.» *Israel Studies*, vol. 7, issue. 2 (2002), pp. 175–198.
26. ___. «Remembering Al–Nakba in a Time of Amnesia: On Silence, Dislocation and Time.» *Interventions: International Journal of Postcolonial Studies*, vol. 10, isuue 3 (2008), pp. 381–399.
27. Schaap, Andrew. «Political Reconciliation Through a Struggle for Recognition?» *Social Legal Studies*, vol. 13, no. 4 (2004), pp. 523–540.

28. White, Hayden. «The Burden of History», *History and Theory*, vol. 5, no 2 (1966), pp. 111–134.

المواقع الإلكترونية

1. Human Rights Council. «Report of the Independent International Fact–Finding mission to Investigate the Implications of the Israeli Settlements on the Civil, Political, Economic, Social and Cultural Rights of the Palestinian People Throughout the Occupied Palestinian Territory, Including East Jerusalem.» 2013.
http://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/RegularSession/Session22/A–HRC–22–63_en.pdf

(تمت الزيارة في: ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣)

2. Jamal, Amal. «Twenty Years after the Oslo Accords: A Perspective on the Need for Mutual Ethical Recognition.» *Rosa Luxemburg Stiftung*.
http://www.rosalux.de/publication/39939/twenty–years–after–the–oslo–accords.html

(تمت الزيارة في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٤)

3. Ravid, Barak. «Clinton warns of Israel's erodingDemocraticvalues.» *Haaretz*, December 5th, 2011.
http://www.haaretz.com/print–edition/news/clinton–warns–of–israel–s–eroding–democratic–values–1.399543

(تمت الزيارة في: ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣)

4. _____. «EU Consuls Recommend Imposing Sanctions on Israeli Settlements.» *Haaretz*, February 27 2013.
http://www.haaretz.com/news/diplomacy–defense/eu–consuls–recommend–imposing–sanctions–on–israeli–settlements.premium–1.506043

(تمت الزيارة في: ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣)

5. Rettman, Andrew (2013) «EU Diplomats Urge Financial Sanctions

on Israeli Settlers.» *euobserver,* February 27th 2013.
http://euobserver.com/foreign/119217

(تمت الزيارة في: ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣)

6. Zaller, John. *A Theory of Media Politics: How the Interests of Politicians, Journalists, and Citizens Shape the News*. Manuscript, draft, 1999.

http://www.sscnet.ucla.edu/polisci/faculty/zaller/media%20politics%20book%20.pdf

(تمت الزيارة في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣)

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

مؤسسة عربية مستقلة لا تتوخى الربح تأسست في بيروت عام ١٩٦٣ غايتها التوثيق والبحث العلمي في مختلف جوانب القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني

I ـ الهيكلية

أ ـ الإدارة العامة

يشرف على إدارة المؤسسة **مجلس أمناء** يتألف من أربعين شخصية من معظم الأقطار العربية، يجتمع مرة في السنة، ويتولى رسم السياسة العامة للمؤسسة، وإقرار برامجها البحثية والنشرية، وتأمين الموارد المالية لتنفيذها، والمصادقة على موازنة المؤسسة السنوية. ينتخب المجلس **لجنة تنفيذية** لثلاث سنوات تشرف على أعمال المؤسسة ما بين اجتماعاته، ويعاونها المدير العام ومديرو المكاتب ولجان أهمها لجنة الأبحاث واللجنتان المالية والاستثمارية.

ب ـ المكاتب

المقر ـ بيروت: المركز الرئيسي للمؤسسة، ومركز المعلومات والتوثيق، وإنتاج المنشورات بالعربية. **IPS - USA واشنطن**: أنشئ عام ١٩٧٦ ويُصدر مجلة وكتباً بالإنكليزية، وحصل على ترخيص أميركي سنة ٢٠١٣ باسم IPS (USA), INC. **ممثل في باريس**: يُعنى بنشر كتب تصدرها المؤسسة بالفرنسية. **مكتب رام الله**: أنشئ عام ١٩٩٥ في القدس باسم: مؤسسة الدراسات المقدسية. انتقل إلى رام الله (٢٠٠٣) تحت وطأة مضايقات الاحتلال وحصل على ترخيص من السلطة الوطنية باعتباره فرعاً لمؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت. ويصدر مجلتين وكتباً، ويشكل حلقة الوصل مع الداخل الفلسطيني.

ج ـ مركز المعلومات والتوثيق

يتألف المركز من **مكتبة قسطنطين زريق** في بيروت وموقع المؤسسة على الإنترنت (www.palestine-studies.org). وتُعتبر المكتبة أكبر مكتبة متخصصة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني وبالشؤون اليهودية والصهيونية في الوطن العربي. وتحتوي على نحو ٩٠,٠٠٠ مجلد ومئات الدوريات والصحف بلغات متعددة. ويرتادها الباحثون والإعلاميون وغيرهم، وخدماتها متاحة في موقع المؤسسة في الإنترنت. ويحتوي **الموقع** أيضاً على تعريف بالمؤسسة وفروعها ونشاطاتها وإنتاجها، ويتيح الاطلاع على محتويات مكتبتها ومقالات مجلاتها، كما يتيح شراء منشوراتها بطريقة سهلة وآمنة.

د ـ مالية المؤسسة

تقوم الموازنة السنوية للمؤسسة على إيرادات مبيع منشوراتها والتبرعات غير المشروطة وريع وقفيتها المتواضعة.

II ـ الإنتاج والنشاطات

هـ ـ الدوريات

(١) «**مجلة الدراسات الفلسطينية**» (١٩٩٠ ـ): فصلية تصدر عن مكتبَي بيروت ورام الله وتوزع في البلاد العربية والعالم. (٢) ***Journal of Palestine Studies*** (١٩٧١ ـ): فصلية تصدر عن IPS - USA واشنطن وتنشرها وتوزعها University of California Press. (٣) ***Jerusalem Quarterly*** (١٩٩٨ ـ): فصلية تصدر عن مكتب المؤسسة في رام الله، متخصصة بشؤون المدينة المقدسة ماضياً وحاضراً ومستقبلاً.

و ـ الكتب

تقرّ لجنة الأبحاث في اجتماعاتها الدورية برنامجاً نشرياً سنوياً تنفذه مكاتب المؤسسة. وقد أصدرت المؤسسة نحو ٧٠٠ كتاب باللغات العربية والإنكليزية والفرنسية والإسبانية، معظمها ذو طابع مرجعي بحثي وتوثيقي، ويصدر بعضها بالإنكليزية بالاشتراك مع جامعة كولومبيا في نيويورك وأكسفورد في بريطانيا وغيرهما، وبالعربية بالاشتراك مع جامعات ومراكز أبحاث في فلسطين والبلاد العربية، وبالفرنسية بالاشتراك مع مؤسسة النشر الفرنسية Actes Sud.

ز ـ المحاضرات والندوات

(١) **محاضرة قسطنطين زريق السنوية** في بيروت أو رام الله بالعربية أو الإنكليزية وتتناول قضايا عربية رئيسية. (٢) **ندوة برهان الدجاني السنوية** في بيروت أو عمّان أو رام الله وتعالج قضايا عربية سياسية أو اقتصادية. (٣) **ندوة ينظمها مكتب واشنطن** في إطار مؤتمر MESA الذي يُعقد سنوياً في الولايات المتحدة. (٤) **مؤتمرات وندوات عامة ومغلقة** تنظمها لجنة الأبحاث في مكاتب المؤسسة كافة، وتعالج قضايا راهنة تتصل بالقضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني.

الحصول على منشورات المؤسسة

تُطلب منشورات المؤسسة من مقرها ومكاتبها ووكلاء التوزيع والمكتبات في لبنان والبلاد العربية والعالم ومن موقعها في الإنترنت، وبريد التوزيع الإلكتروني: Email: sales@palestine-studies.org

عنوان المؤسسة في بيروت: شارع أنيس نصولي، متفرع من فردان، ص.ب.: ٧١٦٤–١١، الرمز البريدي ١١٠٧٢٢٣٠ ـ بيروت، لبنان، هاتف: ٨٠٤٩٥٩–١–٠٠٩٦١، فاكس: ٨١٤١٩٣–١–٠٠٩٦١.